بنـــــاء
الجســـور



بنـــــاء الجســـور

اتفاقية تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة

د. أحمـــد جـــلال

د. روبـــرت ز. لورانس

محرران

المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

القاهرة

كلية جون ف. كنيدى للدراسات الحكومية

كامبريدج، ماساشوستس

ترجمـــة

مهـــا بكيـــر

Building Bridges: An Egypt-U.S. Free Trade Agreement

بناء الجسور : اتفاقية للتجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة

Library of Congress Cataloging-in-Publication data
Building bridges: An Egypt-U.S. free trade agreement / Ahmed Galal and Robert Z. Lawrence, editors.
p. cm.
Includes bibliographical references.
ISBN 0-8157-3030-6 (cloth: alk. Paper)
1. United States—Foreign economic relations—Egypt. 2. Egypt—Foreign economic relations—United States. 3. United States—Commercial treaties. 4. Egypt—Commercial treaties. 5. Free trade—United States. 6. Free trade—Egypt. I. Galal, Ahmed, 1948-II. Lawrence, Robert Z., 1949-

HF1456.5.E3 E34 1998 98-25421
382'.0973062-ddc21 CIP

987654321

أعد الترجمة العربية

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام
شارع الجلاء ــ القاهرة ــ مصر

تمهيـــــد

هل حان الوقت لعقد اتفاقية للتجارة الحرة بين مصر والولايات المتحـدة ؟ إن مجرد طرح هذا السؤال يعتبر أمرا جديدا بالنسبة لعـــدد كبـير مـن القراء. ففى حين أنه ليس هناك من يشك فى أهمية العلاقة الاســتراتيجية بين مصر والولايات المتحدة ، إلا أن القلة فقط هى التـى تركـز علـى الأبعاد الاقتصادية لهذه العلاقة . ومع ذلك فإن الإصلاح الاقتصادى فـى مصر ، والتحول فى السياسة التجارية للولايات المتحـــدة نحـو زيـادة التأكيد على اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية يقودان بصورة طبيعية نحـو هذا التساؤل . وفى هذه الدراسة يستكشف المحرران الظروف التى يمكـن فى ظلها أن تحقق مثل هذه الاتفاقية أقصى فائدة للدولتين ، ويقيمان الأثـر المحتمل على الاقتصادين .

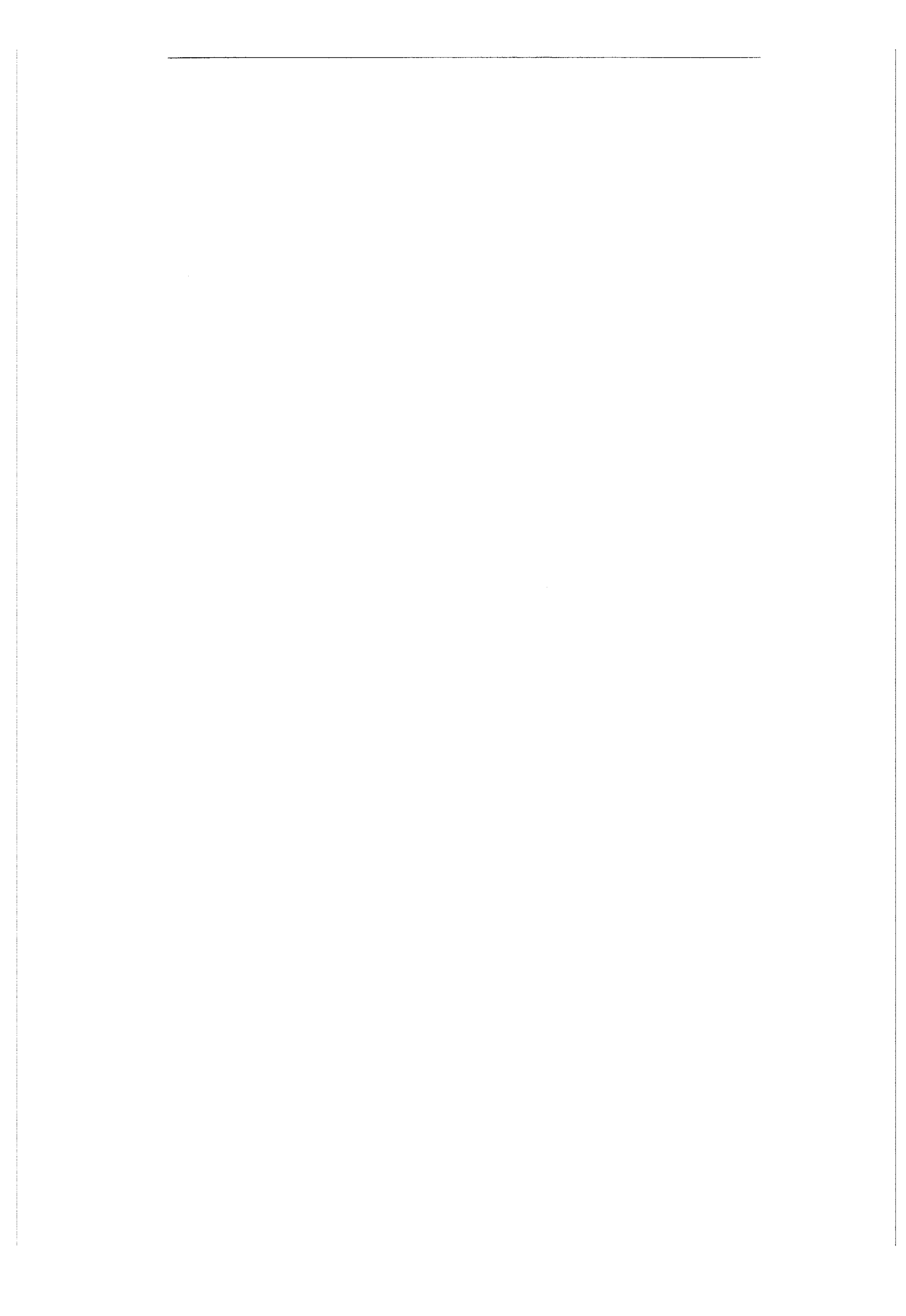
وقد قام المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بهذه الدراسـة، بنـاء على طلب من المجلس الرئاسى (وهو هيئة استشارية مكونة من رجـال أعمال مصريين وأمريكيين ، تشكل بمبادرة من الرئيس حسـنى مبـارك ونائب الرئيس الأمريكى آل جور) . وقامت بتدعيم هذا المجـهود فيمـا بعد كلية جون ف. كنيدى للدراسات الحكومية التابعة لجامعة هارفـارد ، تحت إدارة ليونارد هاوسمان ، بتقديم الدعم المالى لأحد المؤلفين ونظمـت حلقة دراسية بمؤسسة بروكينجز بواشنطن . وقـام المركـز المصـرى للدراسات الاقتصادية بعد ذلك بتنظيم مؤتمر بالقـاهرة لتقديـم الأبحـاث لجمهور أعرض .

ومنذ بدايته وحتى استكماله ، استفاد المشروع مـن دعـم وتشـجيع وبصيرة العديد من الأفراد . ونحن نشكرهم جميعـا . ونـود أن نشـكر بصفة خاصة مؤلفى الأبحاث والمناقشين لها فى ورشة عمل بروكينجـز ومؤتمر القاهرة . ونتوجه بالشكر أيضا لوزير التجارة المصرى الدكتـور أحمد جويلى ، ولوزير الاقتصاد المصرى الدكتور يوسف بطرس غـالى

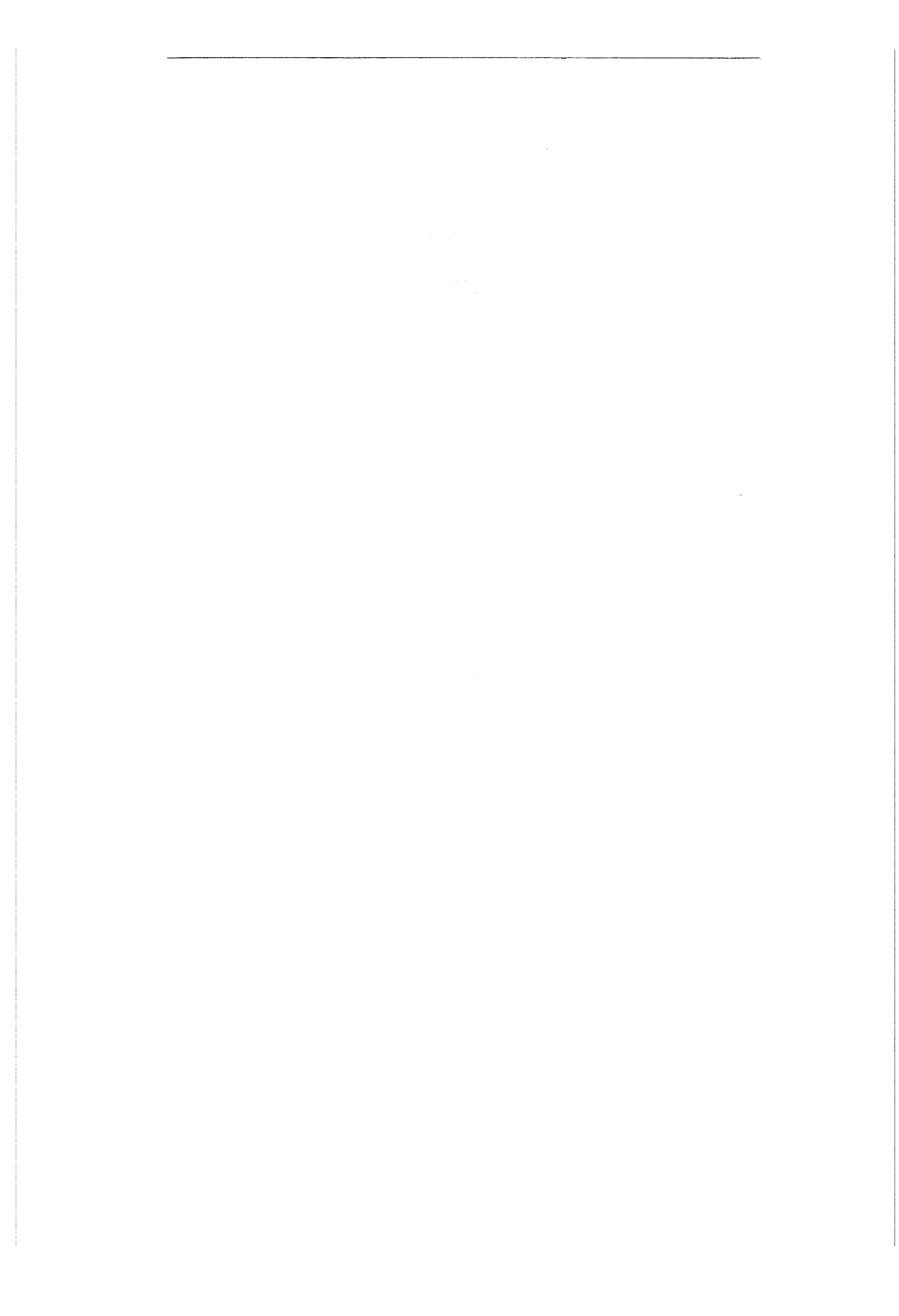
لما قدماه فى مؤتمر القاهرة من مداخلات ولدعمهما المشروع خلال فترة تنفيذه . وكان الدكتور طاهر حلمى والسيد جلال الزوربا (رئيس ونائب رئيس مجلس إدارة المركز المصرى للدراسات الاقتصادية) القوة الدافعة للمشروع ، إضافة لما قدماه بعد ذلك من دعم . كما نتقدم بالشكر لكل من هشام فهمى (نائب مدير المركز المصرى للدراسات الاقتصادية) وفريقه على تنظيمهم الرائع لمؤتمر القاهرة ، وشولا جيلاد من كلية كنيدى للدراسات الحكومية وأكرم عواد على تنظيمهم لورشة العمل ببروكينجز . كما قامت أمل رفعت (المركز المصرى للدراسات الاقتصادية) بتقديم مساعدة بحثية غير عادية. وأخيرا وليس آخرا ، نود أن نتوجه بالشكر لروبرت فاهرتى (مدير مؤسسة بروكينجز) لمساعدته على نشر هذا الكتاب ، وفيكى ماكنتاير لتحريرها اللغوى الدقيق للنسخة الإنجليزية من الكتاب ، وكذلك كارلوتا ريبار لتصحيح تجارب المطبعة ، وسوزان فيلز لفهرسة الصفحات .

كذلك يعرب المحرران عن صادق شكرهما وتقديرهما للدكتورة فائقة الرفاعى والدكتورة سحر تهامى على مراجعتهما الترجمة للنسخة العربية .

المحتويـــات



بنـــــاء
الجســـور



نظـــرة عامـــة

د. أحمد جلال و د. روبرت ز. لورانس

اتفق الرئيس حسنى مبارك ونائب الرئيس الأمريكى ألبرت جـــور فـــى إبريل ١٩٩٧ على استكشاف إمكانية عقد اتفاقية للتجـــارة الحـــرة بيـــن مصر والولايات المتحدة . وبالرغم من الدهشـــة التـــى أبدتـــها بعـــض الدوائر ، إلا أن هذه المبادرة تعكس تطورا هاما فى سياسات الدولتيـــن . فبالنسبة لمصر ، تعتبر إشارة للالتزام بالمضى قدما فى تحرير الاقتصـــاد والاندماج داخل الاقتصاد العالمى . وبالنسبة للولايات المتحـــدة ، فإنـــها إشارة بالرغبة فى تعزيز البعـــد الاقتصـــادى فـــى العلاقـــة الأمريكيـــة المصرية، والتى كانت تؤكد فى المحل الأول حتى الآن على الاعتبـــارات السياسية والاستراتيجية . وهى تمثل أيضا خطوة للأمام نحو توسيع شبكة الترتيبات التفضيلية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين .

إن مجرد استعداد الجانبين للتفكير فى عقد اتفاقية للتجارة الحرة يعـــد فى حد ذاته تطورا مهما . والأمر يتطلب الآن تحديد مواصفات الاتفاقيـــة ودراستها ، والتفاوض بشأنها ، خاصة من أجل تهدئة المتشككين فى مدى الرغبة فيها وجدواها . إذ يعارض الناقدون فى الدولتين تحرير التجـــارة ، ويرون أن العولمة اتجاه يجب مقاومته وليس تعزيزه . ويؤيـــد آخـــرون التجارة الحرة من حيث المبدأ، ولكن بشرط تحقيقها من خلال الاتفاقيـــات التجارية متعددة الأطراف وليس التفضيلية[١] . ومازال آخرون يؤمنـــون بأن اتفاقية التجارة الحرة قد تكون أمرا جيدا من حيث المبدأ ولكنها غـــير عملية ، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الحاجة لاتزال تقتضى اتخاذ خطـــوات كبيرة لفتح الاقتصاد المصرى على نحو أكثر اكتمالا . وبالإضافـــة إلـــى ذلك، تجد الإدارة الأمريكية صعوبة فى الحصول على ما يطلـــق عليـــه سلطـــة المســـار السريـــع من الكونجـــرس للتفـــاوض بشـــأن الاتفاقيـــات

التجارية ذات الأولوية العليا للولايات المتحدة ، مثل مد نطاق اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) لتشمل شيلى (وهى دولة حققت تقدما أكبر كثيرا من مصر فى مجال التحرير) ، والتجارة الحرة فى الأمريكتين وبلدان آسيا الواقعة على المحيط الهادئ ، والمزيد من التحرير فى منظمة التجارة العالمية .

ومع ذلك ، وكما تم شرحه بصورة أكثر تفصيلا فى الفصول التالية ، فإن مبرر التفكير فى إبرام اتفاقية للتجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة يستند إلى أسس اقتصادية وسياسية راسخة . ويستند المبرر الاقتصادى إلى دليل قوى على أن الاستثمار والتجارة الأكثر حرية يعززان بصفة عامة الرفاهية والنمو ؛ وإدراك أن اتفاقية للتجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة يمكن أن تساعد على تعزيز النمو والإصلاح الاقتصادى المصرى ؛ بالإضافة إلى المزايا الاقتصادية التى ستعود على الولايات المتحدة . وهناك أيضا دليل على أن الاتفاقيات التجارية التفضيلية ، إذا وضعت بصورة سليمة ، يمكن أن تكون مكملة للتحرير التام وليس عقبة أمامه . وكما يقول المثل ، فإن الشيطان يكمن فى التفاصيل . أما المبرر السياسى فيستند إلى الدور الحاسم الذى تلعبه مصر لصالح الولايات المتحدة فى المساعدة على تحقيق السلام والمحافظة على إمدادات مستقرة من نفط الشرق الأوسط ، كما يتجلى ذلك فى حجم المعونة الأمريكية لمصر (٣ر٢ مليار دولار سنويا) .

وبالرغم من أن المد السياسى الحالى فى الولايات المتحدة لا يحبذ إبرام اتفاقيات تجارية ، فإن هذا ليس مبررا للتوقف عن دراستها . بل على العكس ، فإن إدراك المزايا المحتملة لمثل هذه الاتفاقيات يمكن أن يساعد على عكس اتجاه المد الحالى . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه بالرغم من أن مصر لم تستكمل عملية الإصلاح ، إلا أن الإجراءات المهمة التى اتخذت فى السنوات الأخيرة أعدتها للاستفادة من عقد اتفاقية التجارة الحرة مع شركائها التجاريين الرئيسيين[٢] . وعلى أية حال ، فإن الحاجة إلى الحفز على القيام بمزيد من الإصلاح تعتبر حجة لصالح إبرام اتفاقية للتجارة الحرة وليس سببا لتأخيرها .

وهناك تطورات أخرى تجعل من إبرام الاتفاقية أمرا ملحا بدرجة أكبر بالنسبة للدولتين . فبداية ، وقعت مصر بالفعل اتفاقية للتجارة الحرة مع البلدان العربية ، واتخذت خطوات رئيسية نحو التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى . ومع تنفيذ الاتفاقيتين وبدء تمتع المنافسين بالإعفاء من رسوم الدخول لمصر ، سيتعرض المصدرون

الأمريكيون لوضع غير موات بصورة متزايدة فى الســـوق المصريـــة . ووفقا لدراسة حديثة ، فمن المرجح أن يرد شركاء مصـــر التجـــاريون الرئيسيون ، مثل الولايات المتحدة ، على ذلـــك بمطالبـــة مصـــر بفتـــح أسواقها أمامهم[٣] . وبالمثل ، فإن المنتجين المصريين حريصـــون علـــى تأمين الدخول للأسواق الأمريكية بصورة تساير الإعفـــاء مـــن الرســـوم الممنوح لإسرائيل (نتيجة لاتفاقية التجارة الحرة بين الولايـــات المتحـــدة وإسرائيل) ، وكندا والمكسيك (من خلال النافتا) ، بل وبعـــض المنتجيـــن الآخرين من أمريكا اللاتينية وآســـيا . لذلـــك ، ســـيتزايد الضغـــط مـــن الجانبين لصالح عقد اتفاقية للتجارة الحرة .

أما القضية الثانية فترتبط بالمعونة . والتى تشير إلى أهميـــة مصـــر الاستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية ، ولكن هذه المعونـــة تتعـــرض لضغوط متعلقة بالموازنة فى الولايات المتحدة . ونتيجة لهذه الضغـــوط ، بالإضافة إلى الأداء القوى للاقتصاد الإسرائيلى ، هناك خطـــط جاريـــة للإلغاء التدريجى للمساعدة الاقتصادية المقدمة له . وبالرغم من أن مـــبرر تقديم المساعدة الاقتصادية الأمريكية لمصر أقوى بكثير ، نظرا للمســـتوى الأدنى للتنميـــة هنـــاك ، فـــإن أى محاولـــة لتخفيضـــها ســـوف تقـــود الولايات المتحدة إلى تزويد مصر بمزايا بديلة .

وبالتالى ، فإن المناقشة الواردة بهذا الكتاب تجئ فى وقتها ، وتكتســـب أهمية بالنسبة لواضعـــى السياســـة ســـواء المصرييـــن أو الأمريكييـــن بالإضافة لمجموعة أعرض من واضعى السياسة ، حيـــث إنـــها تعـــالج تساؤلات مثل : ما هو الشكل الذى يجب أن تتخذه اتفاقية التجارة الحرة ؟ وبصفة خاصة ، هل تركز أساسا على حواجـــز الحـــدود ، أم يجـــب أن تغطـــى أوجـــها أخـــرى للتكـــامل الاقتصـــادى الأعمـــــق ، مثـــــل الاستثمار والخدمات ؟ ما هى التداعيات المحتملة لاتفاقية التجارة الحـــرة بين مصر والولايات المتحدة بالنسبة لمصر ؟ وما هى التداعيات بالنســـبة للولايات المتحدة ؟ وكيف ستؤثر مثل هذه الاتفاقية على باقى المنطقة ؟

يستكشف الكتاب هذه التساؤلات من خلال ثلاثة مناحى : الأول يتعلـــق بالأثر على الاقتصاد المصرى ، والثانى بعواقب ذلـــك علـــى اقتصـــاد الولايات المتحدة ، ثم عواقب ذلك على كلتا الدولتين وبصفـــة خاصـــة مصر ، آخذين فى الاعتبار اتفاقيات التجارة الحرة الاقليمية الأخرى التـــى أبرمتها مصر . ويلقى باقى هذا الفصل نظـــرة عامـــة علـــى العلاقـــات الاقتصادية الحالية بين مصر والولايات المتحدة ثم يـــورد الاســـتنتاجات الرئيسية للكتاب .

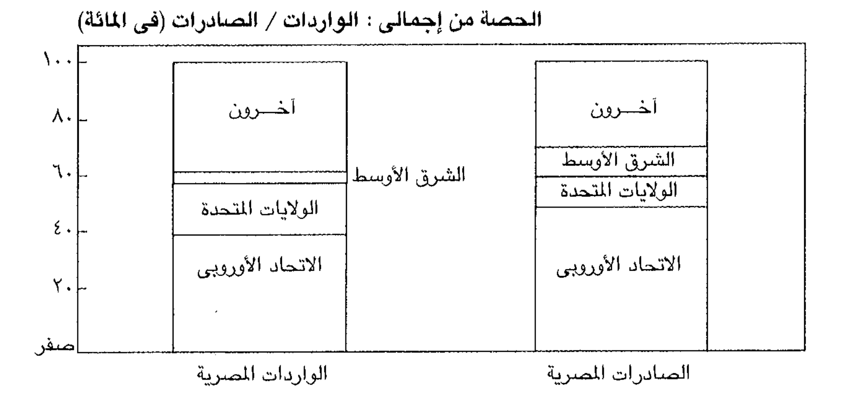
العلاقة الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة

بالرغم من أن العلاقة الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة غير متماثلة ، حيث إن الاقتصاد المصرى أصغر كثيرا ، إلا أنها مهمة بالنسبة للدولتين . فهى تشمل التجارة فى السلع والخدمات ، وتدفقات رأس المال ، وحجم له أهميته من المعونة إلى مصر ، والسمة اللافتة للنظر للعلاقة التجارية هى تركيزها على عدد قليل من الأنشطة . إذ تقتصر صادرات مصر إلى الولايات المتحدة أساسا على المنسوجات والنفط ، فى حين تتركز صادرات الولايات المتحدة على المنتجات الزراعية والأسلحة ؛ ويقتصر استثمار الولايات المتحدة فى مصر فعليا على قطاع النفط . وتسيطر تدفقات المعونة على الأنشطة فى التجارة والاستثمار ، وعموما ، تسجل الولايات المحدة فائضا تجاريا ضخما .

التجارة

تأتى الولايات المتحدة ، بعد الاتحاد الأوروبى (إجمالا) كثانى شريك تجارى رئيسى لمصر فيما يتعلق بالواردات ، فهى تمدها بحوالى خمس وارداتها (شكل ١-١) . وعلى النقيض من ذلك ، فإن صادرات

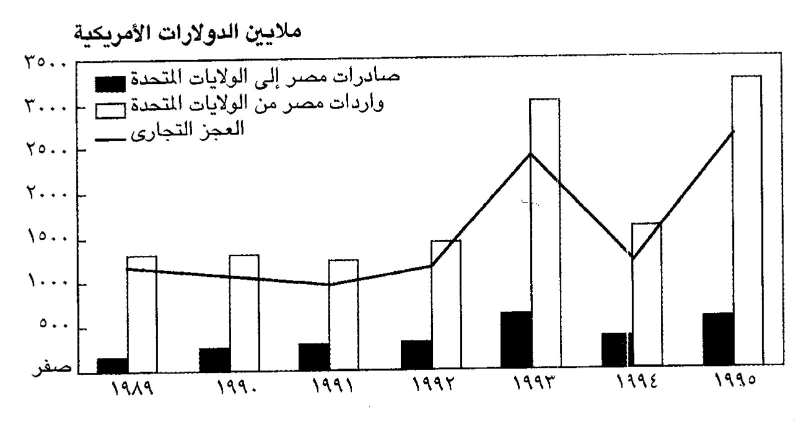
شكل (١ - ١) نمط التجارة المصرى، ١٩٩٥



المصدر : صندوق النقد الدولى (١٩٩٦).

مصر إلى الولايــات المتحــدة أكثــر تواضعا ، إذ تصــل إلــى أقــل من مليار دولار سنويا . وبالرغم من أنها تستقبل حوالى ١٠ فى المائـــة من إجمالى صادرات مصر ، إلا أنها تمثل أقل من عشـــر واحــد فــى المائة من جميع واردات الولايات المتحــدة ، ممــا يضــع مصــر فــى أدنى صفوف الموردـيــن للولايــات المتحــدة . وبــالرغم مــن زيــادة الصادرات إلى الولايات المتحدة منذ ١٩٨٩ ، إلا أن العجـــز التجــارى بين الدولتين قد زاد . ورغم إن حجــم العجــز ــ الــذى وصــل إلــى ٦ر٢ مليار دولار فى ١٩٩٥ ــ يعتبر ضئيلا بالنســبة لحجــم اقتصــاد الولايات المتحدة، لكنه يمثل نصف إجمالى صادرات مصر فـــى نفــس العام (شكل ١-٢) .

شكل (١ - ٢) الميزان التجارى المصرى الأمريكى، ٨٩ - ١٩٩٥

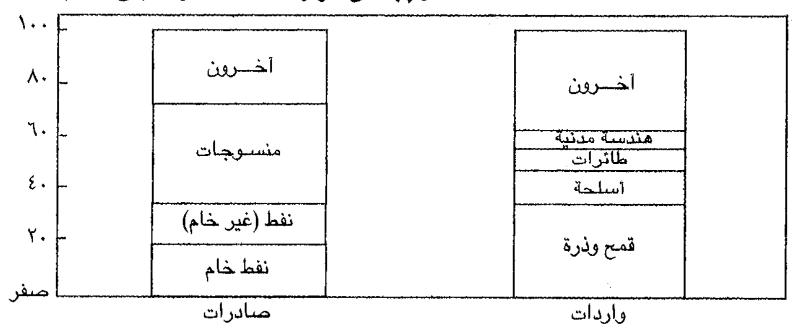


المصدر : صندوق النقد الدولى (١٩٩٦).

وكما سبق ذكره ، فإن التجارة بين الدولتين شــديدة التركــيز . ففــى ١٩٩٦ ، بلغت واردات مصر من القمح والذرة من الولايـــات المتحــدة ٥ر٣٤ فى المائة من إجمالى وارداتها ، فى حين بلغت الـــواردات مــن السلاح والذخيرة ١٣ فى المائة . أما الواردات الرئيسية الباقية فتمثلت فى الطائرات ، وتجهيزات ومعدات للهندسة المدنية والمقـــاولين ، والــورق والكرتون ، ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والتى تمثل ١٦ فــى المائة من الإجمالى . وحيث أن بعض هذه الواردات مربـــوط بالمعونـــة الأمريكية ، فإن أى انخفاض فى المعونة سوف يقلــل صادرات الولايــات

المتحدة لمصر . وكما يبين الشكل (١-٣) ، فإن صادرات مصر الرئيسية للولايات المتحدة فى ١٩٩٦ شملت الملابس الجاهزة (٣٨ فى المائة من إجمالى الصادرات) ، والمنسوجات واللوازم (١٢ فى المائة) ، وزيت الوقود المعدنى ومنتجاته المكررة (٣٤ فى المائة) .

شكل (١ - ٣) مكونات الصادرات والواردات المصرية مع الولايات المتحدة، ١٩٩٦



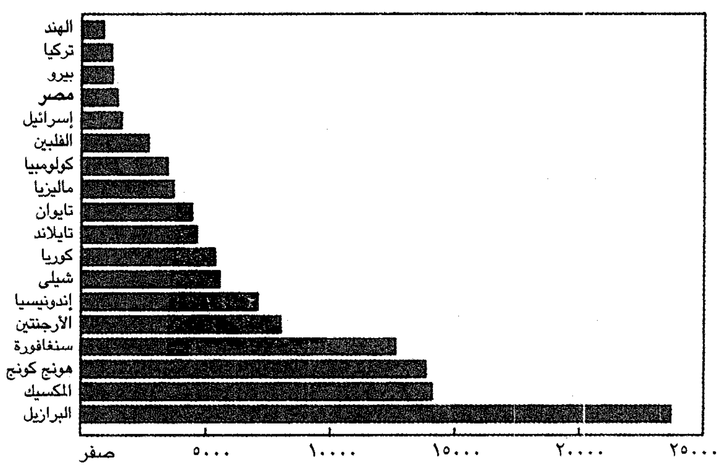
المصدر : تم الحساب من بيانات وزارة التجارة الأمريكية.

الاستثمار الأجنبى المباشر

بلغت استثمارات الولايات المتحدة فى مصر ٤١ر١ مليار دولار فى نهاية ١٩٩٥. ويعتبر هذا المستوى متواضعا نسبيا بالمقارنة بالاستثمارات الأمريكية الأجنبية المباشرة فى أمريكا اللاتينية وشرقى آسيا . فالبرازيل ، على سبيل المثال ، كانت قد حصلت على ما يبلغ ٦ر٢٣ مليار دولار كاستثمار أجنبى مباشر من الولايات المتحدة بحلول ١٩٩٤ ، وتلقت المكسيك ١٤ مليار دولار (الشكل ١-٤) .

وبالرغم من أن مصر حصلت على نفس القدر تقريبا الذى حصلت عليه تركيا من الاستثمار الأجنبى المباشر من الولايات المتحدة (برصيد ١٧ر١ مليار دولار من الولايات المتحدة بحلول ١٩٩٥) وإسرائيل (٥٧ر١ مليار دولار بحلول ١٩٩٥) ، إلا أن معظمه (٧٦ فى المائة) ذهب إلى قطاع النفط بمصر و ٧ر٧ فى المائة فقط للصناعة . وبالمقارنة، تلقى قطاع الصناعة التحويلية فى إسرائيل وتركيا

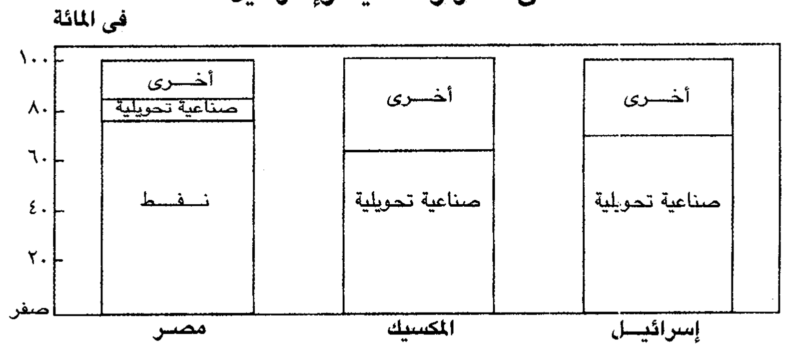
شكل (١ - ٤) الاستثمار الأجنبى المباشر للولايات المتحدة فى مصر وبلدان مختارة، ١٩٩٥



المصدر : وزارة الخارجية الأمريكية، تقارير قطرية عن السياسات الاقتصادية والممارسات التجارية، سنوات مختلفة.

٧٠ فى المائة ، و ٦١ فى المائة ، على التوالى ، من إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر من الولايات المتحدة (الشكل ١-٥) .

شكل (١ - ٥) التوزيع القطاعى للاستثمار الأجنبى المباشر للولايات المتحدة فى مصر والمكسيك وإسرائيل، ١٩٩٥.



المصدر : وزارة الخارجية الأمريكية، تقارير قطرية عن السياسة الاقتصادية والممارسات التجارية، ١٩٩٦.

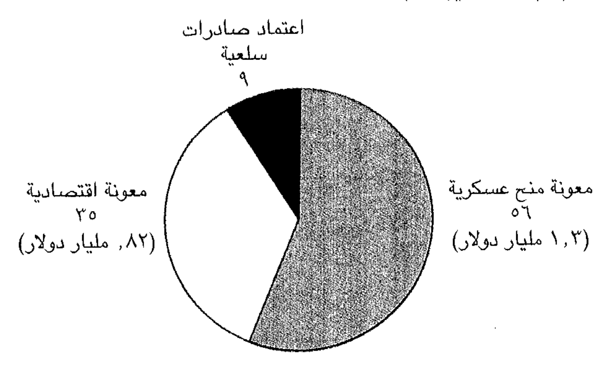
ويمكن أن نعزو انخفاض مستوى الاستثمار الأجنبى المباشر للولايات المتحدة فى مصر ، وتركيزه على قطاع النفط ، إلى الجاذبية المحدودة للاقتصاد المصرى مقارنة بفرص الاستثمار البديلة بالشرق الأقصى والاقتصادات الناشئة بأمريكا اللاتينية . بيد أن هذا الموقف آخذ فى التغير (انظر الفصل الثالث) . فقد خلقت الصورة الاقتصادية الجديدة فى مصر فى سنوات التسعينيات سوقا أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبى المباشر مقارنة بالماضى .

المعونة

كانت المعونة الأمريكية لمصر من أهم مكونات العلاقة الاقتصادية بين البلدين منذ ١٩٧٩ . فقد تلقت مصر بصورة مستمرة ما يقرب من ٣ر٢ مليار دولار سنويا ، مما جعلها ثانى أكبر متلق للمعونة الأمريكية بعد إسرائيل . وخلال الفترة من ٩٠-١٩٩٦ فقط بلغ الرصيد التراكمى للمعونة لمصر ٧٦ر١٥ مليار دولار ، بما يمثل ٢٦ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى لمصر فى ١٩٩٥ . وقد خصص معظم المعونة (٥٦ فى المائة فى ١٩٩٦) للإنفاق العسكرى . وكان الباقى فى شكل منح (٣٥ فى المائة) وضمانات لاعتمادات تصدير سلعية (٩ فى المائة) (الشكل ١-٦) .

شكل (١ - ٦) مكونات المعونة الأمريكية لمصر، ١٩٩٦

(فى المائة إلا إذا ذكر غير ذلك)



المصدر : سفارة الولايات المتحدة، *اتجاهات اقتصادية خارجية وتداعياتها بالنسبة للولايات المتحدة*، أعداد مختلفة.

ومما لا شك فيه أن أموال المعونة ساعدت على تخفيف قيود الصـرف الأجنبى التى يواجهها الاقتصاد المصرى . كما أفادت المعونة المخصصة للإنفاق العسكرى الاقتصاد ، باعتبار أنه كان سيتعين على مصر أن توفر بنفسها هذه الأموال ، أو جزءا منها ، داخليا أو خارجيا . وبالإضافة إلـى ذلك ، أسهمت المعونة فى التوسع فى البنية الأساسية ، وسـاعدت علـى تدعيم سياسات الإصلاح والإصلاح المؤسسى لتشجيع الاقتصاد الموجـه للسوق بقيادة القطاع الخاص . بيد أن المعونة ربما تكـون قـد وفـرت لصانعى السياسة واقيا أدى إلى تأخير الإصلاحات الضرورية ، كما قيـل إنه حدث فى كوريا ، التى لم تبدأ عمليتها الإصلاحية إلا فى بداية سنوات الستينيات عندما هددت الولايات المتحـدة بإيقـاف تدفـق المعونـة[٤] . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن المعونة ربما تكون قد حلت محـل المدخـرات المحلية ، وذلك بإتاحة المزيد من الموارد للاستهلاك[٥] .

والآن ، ومستقبل المعونة الأمريكية لمصر يبدو غير مؤكد ، ينبغـى إيجاد طرق بديلة للإبقاء على الصلات الاقتصادية بين مصر والولايـات المتحدة . وأحد هذه البدائل هو اتفاقية للتجارة الحرة ، والتى من المرجـح أن تنجح إذا ما صممت لتحقيق مصالح الطرفين .

أضواء على الكتاب

يدرس أحمد جلال وسحر تهامى فى الفصل الثانى الاختيارات التـى يواجهها المفاوضون ، والأثر المحتمل لسيناريو اتفاقيـة التجـارة الحـرة المرجح حدوثه بالنسبة إلى مصر . فقد نظـرا فـى ثلاثـة اختيـارات عريضة : اتفاقية من النوع الإسرائيلى ـ الأمريكى ، والتى تركز علـى إلغاء الرسوم الجمركية الصناعية والقيود الحدودية؛ أو اتفاقية أعمق علـى نمط " النافتا " (اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية)، والتى تشـمل الخدمات والاستثمار الأجنبى ، والقواعد المعنية بالعوائق الواقعة خلـف الحدود ممثلة فى المعايير وممارسات التوريد الحكوميـة والممارسـات المنظمة ، وبالتالى يمكن تخيلها كترتيب يزيد على ما تطالب به منظمـة التجارة العالمية ؛ أو مزيج من الاثنتين . ويؤكد جلال وتـهامى أن هـذا المزيج أمر محتمل ومرغوب فيه من المنظور المصـرى . أولا : لأنـه سيمكن مصر من تجنب الالتزام بالسياسات الأمريكية المتعلقـة بمعـايير العمل والبيئة ، والتى قد لا تكون مناسبة لمستواها الحالى فى التنميـة . وثانيا ، سيعطى مصر القدرة على الوصول لأسواق الولايـات المتحـدة (خاصة بالنسبة للمنسوجات والمنتجات الزراعيـة) وزيـادة الاسـتثمار

الأجنبى المباشر ، كما أنه سيحسن من انطباعات المجتمع الدولى عن سياسة الإصلاح التى تطبقها البلاد . وبالإضافة إلى ما تقدم ، فإن الاقتصاد المصرى مستعد لإبرام اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة ، رغم أن هذه الاتفاقية فى حد ذاتها قد تدفع إلى الإسراع بمزيد من الإصلاح .

وينظر روبرت لورانس فى الفصل الثالث إلى الموقف من منظور الولايات المتحدة . فيؤكد أن الولايات المتحدة، سوف تصر غالبا على اتفاقية على غرار " النافتا " (ترتيب يفوق ما تطالب به منظمة التجارة العالمية) لأن السياسة التجارية الحالية للولايات المتحدة تؤكد على التكامل الدولى الأعمق ؛ كما تستخدم منهجا متعدد المسارات وليس منهجا متعدد الأطراف تجاه تحرير التجارة ؛ وأن السياسة التجارية تكتسب طابعا سياسيا عاليا داخل الولايات المتحدة ؛ وأن هناك قلقا محليا بشأن أثر العولمة على العمال الأمريكيين غير المهرة . ويخلص لورانس إلى أن اتفاقية للتجارة الحرة مع مصر ستكون مفيدة للولايات المتحدة ، بالرغم من أن أثرها سيكون صغيرا نسبيا ، خاصة فيما يتعلق بالعمالة الأمريكية. ولكنها سوف تحسن من فرص الوصول إلى الأسواق المصرية ، وسوف تفيد المستهلك الأمريكى ، خاصة بالنسبة للمنسوجات والملابس . كما أن تعزيز التنمية الاقتصادية فى مصر سوف يحقق أيضا هدفا مهما للسياسة الخارجية الأمريكية بالشرق الأوسط ، ألا وهو السلام والاستقرار .

ويجمع برنارد هوكمان ودينيس كونان وكيث ماسكاس شمل النقاش فى الفصل الرابع ، بتقييم للأثر الاقتصادى على الاقتصاد المصرى إذا ما وقعت مصر اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة علاوة على الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبى وبلدان الجامعة العربية . وفى تقديرهم أن اتفاقية كلاسيكية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة سوف تخلق تبادلا تجاريا تتراوح قيمته بين ٢٥٢ مليون دولار و ٣٤٢ مليون دولار ، كما سوف تخفض التحول التجارى من مصادر أخرى من ٢٣٣ مليون دولار إلى ١٩٧ مليون دولار . وابرام اتفاقية أوسع نطاقا بين مصر والولايات المتحدة (ترتيبات إضافية لما تطالب به منظمة التجارة العالمية) تقتضى إزالة الحواجز غير الجمركية ، سوف يزيد من المكاسب المحسوبة فى التجارة لتصل إلى ٤٥٠ مليون دولار ، ويخفض الخسائر المرتبطة بالتحول التجارى إلى ١٧٠ مليون دولار . وبالتالى فإن الفائدة التجارية الصافية من الاتفاقيات التى تبرم مع الاتحاد الأوروبى والبلدان العربية

والولايات المتحدة ستكون إيجابية ، بالرغم من أن اتفاقية للتجارة الحـــرة تزيد عما تطالب به منظمة التجارة العالمية سوف تحقق مكاسب أكـــثر ، وذلك بفضل تخفيض تكلفة الحواجز غير الجمركية والقيود البيروقراطية .

والخلاصة ، وفقا للفصول الثلاثة ، أن اتفاقية للتجـــارة الحـــرة بيـــن مصر والولايات المتحدة هى الخطوة المنطقية التاليـــة للدولتيـــن إذا أرادا استدامة العلاقة الاقتصادية بينهما ، وتحقيق فائدة متبادلة لهما . وبالنســـبة للولايات المتحدة ، ستكون المزايا الاقتصادية وآثارها على العمالة قليلـــة ولكنها إيجابية . وستكون المزايا الأساسية ذات طبيعـــة سياســـية ، إذ أن مصر الآخذة فى النمو المستقرة أمر طيب بالنسبة للسلام فى المنطقـــة . وبالإضافة إلى ذلك ، ستكون هناك آثار إيجابية على البلدان المجاورة مما يؤمن تدفقا مستمرا من النفط . أما بالنسبة إلى مصر ، فإن المزايا التـــى ستعود عليها من فرص الوصول للأسواق الأمريكيـــة ســـتكون هـــى الأخرى متواضعة ، ولكن المكاسب المحتملة مـــن الاســـتثمار الأجنبـــى المباشر والإصلاحات المحلية يمكن أن تكون مهمة . بيد أنه على الرغـــم من أن المكاسب الصافية الناجمة عن زيادة وتحسن فرص الوصول إلـــى الأسواق والحصول على الاستثمار ومصداقية الإصلاح يصعب قياســـها كما هو مسلم به ، إلا أنها يمكن أن تكون كبيرة . وبالتالى فـــإن اتفاقيـــة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة قد تكون بحق الخطوة التاليـــة نحـــو التحرير الكامل بالنسبة لمصر ، نظرا لأن الولايات المتحدة هى الشـــريك التجارى الثانى لها بعد الاتحاد الأوروبى . ومن المؤكـــد أن مثـــل هـــذه الاتفاقية ستقلل من تغيير مسار التجارة والاستثمار نتيجة للمعاهدة التـــى يوشك توقيعها مع الاتحاد الأوروبى ، وتلك التى وقعت بالفعل مع البلـــدان العربية .

ملاحظات ختامية

إلى جانب مصر والولايات المتحدة ، يقدم هذا التحليل دروسا مســـتفادة للبلدان التى تفكر فى إبرام اتفاقيات إقليمية . أولها أو أكثرهـــا أهميـــة أن اتفاقيات التجارة الحرة " الأعمق " أفضل لإصـــلاح الاقتصـــادات مـــن اتفاقيات التجارة الحرة " السطحية " . فاتفاقيات التجارة الحرة الأعمـــق ، والترتيبات الإضافية لما تطالب به منظمـــة التجـــارة العالميـــة ، تحقـــق إصلاحات اللوائح والسياسات المحلية التى تخفض تكـــاليف المعـــاملات وتحث على الاستثمار . بيد أن الأعمق لا يعنى دائما الأفضل . فليس من المفيد تدويل الاصلاحات التنظيمية المحلية إلا إذا اتسقت هذه الإصلاحات

مع حاجات وتفضيلات البلدان النامية . ويجـب توخـى الدقـة الشـديدة لضمان أن الالتزامات الواردة بالاتفاقية سوف تزيد بالفعل من الرفاهيـة فى الدول النامية .

الهوامـش

١- Bhagwati (1993) .
٢- Subramanian (1997) .
٣- تم تحليل التداعيات المحتملة لمثل هذه الاتفاقية بالنسبة للاقتصاد المصـرى فـى Galal and Hoekman (1997b) .
٤- Krueger (1997) .
٥- Burnside and Dollar (1997) .

نحو اتفاقية للتجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة

منظور مصرى

د. أحمد جلال و د. سحر تهامى

تشير الدلائل المتزايدة إلى أن الانفتاح أمر ضرورى للنمو الاقتصادى[1]. وقد تم ترجمة هذه النتيجة إلى أفعال فى معظم دول العالم من أمريكا اللاتينية حتى الشرق الأقصى . وفى نفس الوقت ، يتزايد عدد البلدان المتقدمة والنامية التى تقيم فيما بينها تكتلات تجارية إقليمية ، وأشهرها الاتحاد الأوروبى ، واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا) ، واتفاقية التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقى آسيا (آسيان)، والسوق المشتركة لدول جنوب أمريكا اللاتينية (ميركوسور). وقد استهدف السعى نحو التكتلات التجارية الإقليمية تأمين النفاذ إلى الأسواق، واجتذاب رأس المال الأجنبى ، ودعم سياسات الإصلاح .

وشأنها شأن بلدان أخرى ، تقدمت مصر على كلتا الجبهتين . فمنذ بداية التسعينيات ، اتخذت مصر خطوات مهمة لتحرير التجارة . من أبرزها توحيد سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة ، وإلغاء القيود الكمية وتقليل الحواجز الجمركية . وعلى الجبهة الإقليمية ، توشك مصر أن تبرم اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى . وفى الوقت نفسه ، تبذل مصر جهودا كبيرة من أجل تطبيق اتفاقية التجارة الحرة مع البلدان العربية . وفى اجتماعهما الذى عقد فى إبريل ١٩٩٧ ، اتفق الرئيس حسنى مبارك ونائب الرئيس الأمريكى آل جور على استكشاف إمكانية عقد اتفاقية للتجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة .

والمرجح أن يدور بخلد أعضاء فريقى التفاوض المصرى والأمريكى اللذين يجتمعان لمناقشة عقد اتفاقية للتجارة الحرة بين بلديهما عدد من التساؤلات الرئيسية مثل : ماذا تحمله الاتفاقية لكل طرف ؟ ما هى الشروط التى ستفيد كلا الطرفين ؟ وكيف سيتسنى لكل طرف التوفيق بين الاتفاقية والتزاماته الدولية الأخرى ؟ ويقوم هذا الفصل باستكشاف هذه التساؤلات من منظور مصرى .

ويتبنى التحليل افتراض أساسى مؤداه أن العلاقة الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة لها عدة سمات مميزة . **أولا** ، أنها لا تقوم على الأسس الاقتصادية وحدها . فالعوامل السياسية تلعب دورا مهما كما يعكسه حجم المعونة الأمريكية لمصر (٣ر٢ مليار دولار سنويا) . **ثانيا** ، يدرك الجانبان أن مبرر استمرار المعونة الاقتصادية قد يضعف فى المستقبل . وفى الوقت نفسه ، سوف تستمر الولايات المتحدة فى اهتمامها بمساندة مصر بسبب دورها فى تعزيز السلام فى المنطقة وفى توفير الاستقرار فى الشرق الأوسط ، وكلا الأمرين مهم فى حد ذاته وضرورى من أجل تأمين تدفق النفط من المنطقة . **ثالثا** ، سواء انخفضت المعونة المقدمة إلى مصر فى المستقبل أو لم تنخفض ، فإن الأمر يقتضى أن ترى الولايات المتحدة ومصر أن التجارة والاستثمار مفيدان لكلا الطرفين . وإلا فإن المعارضة سوف تبطئ من مستويات النشاط فى هذين المجالين .

ويتضمن باقى الفصل موجزا بالخيارات العريضة التى يواجهها المفاوضون على كلا الجانبين ، ثم ينتقل إلى الشروط المتوقعة للاتفاقية، والمزايا المحتملة لمصر ، خاصة إذا كان الاقتصاد المصرى مستعدا للاستجابة .

الاختيارات العريضة لاتفاقية التجارة الحرة

فى حدود الالتزامات الدولية والسياسات المحلية ، تستطيع الولايات المتحدة ومصر الاختيار بين التكامل " السطحى " أو " العميق ". [٢] كذلك بإمكانهما التركيز على التجارة والخدمات والاستثمار أو مجموعة منها ، أو يمكنهما اتباع القواعد العامة للإتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ، أو الذهاب إلى أبعد من ذلك من خلال التنسيق بين سياساتهما التنظيمية المحلية . وسوف يعتمد الأثر الاقتصادى للاتفاقية بالنسبة للطرفين على المسار الذى سيختارانه . وهناك سؤالان

يثيران الاهتمام فى هذا الخصوص . أولا ، ما هى الأشــكال العريضــة لاتفاقيات التجارة الحرة ؟ ثانيا ، وما هى الاختيارات التى من المرجح أن يسعى إليها المفاوضون ؟

وهنا تتبادر إلى الذهن ثلاثة أنواع رئيســية مــن اتفاقيــات التجــارة الحرة. أولا ، *اتفاقية كلاسيكية للتجارة الحرة* ، على غرار اتفاقية التجـارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل . ويركز هذا النوع من الاتفاقيــات على إزالة الرسوم الجمركية والقيود الكمية بين الأطراف المعنية . وهــى عادة لا تولى اهتماما كبيرا للتنسيق بيــن لوائــح وسياســات المنافســة المحلية ، التى قد تؤثر على تدفقات التجارة والاستثمار بقدر مــا تفعــل سياسات التجارة الخارجية إن لم تكن أشد منها تأثيرا . وفى حيــن أنــه قد ينظر إلى مثل هذه الاتفاقيات كخطوة نحو التحرير متعدد الأطــراف ، فإن الاتفاقيات التجارية لتحرير الحدود تمثــل جــهودا " غــير كاملــة " نحو التكامل الإقليمى والتخصيص الكفء للموارد .

ومن الآثار الاقتصادية لاتفاقيات التجارة الحرة الكلاسيكية ، " خلــق " التجارة بين أطراف الاتفاقية ، وبالتالى زيادة رفاهية هذه الأطــراف .[٣] وفى الوقت نفسه ، يكون لها أثر " تحول " التجارة بين البلــدان المعنيــة من ناحية وباقى العالم من ناحية أخرى . والنتيجة النهائية لذلك يمكــن أن تكون إيجابية أو سلبية ، ولكنها بصفة عامة محدودة الحجم . فمن المتوقع أن يصل الكسب الذى سيعود على مصر من تحرير التجارة مع الاتحــاد الأوروبى ، على سبيل المثال ، إلى حوالى ٢ر٠ فى المائة مــن النــاتج المحلى الإجمالى .[٤] ومن المرجح أن تؤدى اتفاقيــة أخــرى للتجــارة الحرة مع الولايات المتحدة إلى تخفيض التحول التجارى ، نظرا للأهميــة النسبية للولايات المتحدة كشريك تجارى بالنسبة لمصر .

والاختيار الرئيسى الثانى الذى قد ينظر فيه المفاوضون هــو إبــرام *اتفاقية تكامل عميق* ، من النوعية التى طبقت فى " النافتا " . ومثل هــذا النوع من الاتفاقيات يمد نطاق التحرير إلى أوجه عديدة للبيئة الاقتصاديــة المحلية التى تؤثر على إنتاج السلع والخدمات والاستثمار . وهى تحــاول التنسيق بين سياسات المنافسة والمؤسسات التنظيمية فــى أمــور مثــل المعايير البيئية وقوانين العمل والتوريدات الحكومية وتشريعات محاربــة الاحتكار وحقوق الملكية الفكرية ، وتقترب مثل هذه الاتفاقيات من الإزالة الكاملة للحواجز أمام تدفقات التجارة ورأس المال . والمجموعة الحديثــة من اتفاقيات التجارة الحرة تقع فى هذه الفئة .

وتكمن ميزة اتفاقيات التكامل العميق فى أنها قد تولد مكاسب إستاتيكية وديناميكية على حد سواء. وتأتى المكاسب الإستاتيكية نتيجة للتخصيص الأفضل للموارد فى ظل بيئة أكثر تحررا . وتأتى المكاسب الديناميكية نتيجة لزيادة الاستثمار وتحسن الإنتاجية وتخفيض تكلفة المعاملات . وبقدر ما تعزز الإتفاقيات العميقة من ثقة المستثمر فى استقرار سياسات الإصلاح ، فهى تقلل من توقع المخاطر وتشجع على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر . ويمكن للاستثمار الأجنبى المباشر بدوره أن يؤدى إلى زيادة فورية فى إنتاجية العمالة، وكذا زيادة تراكم التكنولوجيا ورأس المال البشرى فى المدى الطويل .

بيد أن التكامل الأعمق لا يعنى دائما تكاملا أفضل . فأحيانا ، قد تحابى المعايير المشتركة صناعات دولة على حساب صناعات دولة أخرى . ويمكن أيضا أن يكون فرض سياسة تنظيمية لإحدى الدول على دولة أخرى بمثابة حاجز تجارى غير مباشر .[٥] وبالإضافة إلى ذلك ، فإن جميع الدول ليست على نفس مستوى التقدم . ونتيجة لذلك، فإن التنفيذ الفورى للاتفاقية قد يحدث تفرقة فى غير صالح الصناعة المحلية بالدولة الأكثر فقرا ، مما يحرم منتجيها من القدرة على التكيف واتخاذ الخطوات اللازمة للمنافسة أمام الصناعات الكبيرة الراسخة متعددة الجنسية .

وإذ يواجه المفاوضون قيود وحدود اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والكلاسيكية ، فقد يختارون مزيجا من النوعين . وهذا المزيج يمكن أن يطلق عليه *اتفاقية انتقائية للتجارة الحرة* . فهى تسعى على حد سواء إلى تحرير الحواجز التجارية بين الطرفين ، وتنسيق **بعض** سياسات المنافسة المحلية والمؤسسات التنظيمية . ويتعين أن تتحدد السياسات المحلية التى تختارها الدولة للتفاوض والتوفيق على أساس كل حالة على حدة، وفى ضوء المدى الذى تختلف فيه المؤسسات والسياسات التنظيمية المحلية بين الأطراف المعنية ، والمدى المقبول سياسيا لسد الفجوة .

ونظرا لأن هذا النوع من الاتفاقيات لا يمكن تحديده بدقة مقدما ، فليس من السهل التنبؤ بأثره . بيد أنه من المعقول توقع أن تحقق اتفاقية انتقائية للتجارة الحرة جرى التخطيط لها جيدا نفعا أكثر من النوعين الآخرين من الاتفاقيات : إذ يمكنها، إلى جانب توليد المكاسب الديناميكية والاستاتيكية المرتبطة باتفاقيات التكامل العميق ، أن تؤدى إلى تجنب عيوب اتفاقيات التكامل العميق المرتبطة بفرض سياسة تنظيمية غير

مناسبة من إحدى الدول على دولة أخرى . وعلى العكس ، فإن إبرام اتفاقية انتقائية للتجارة الحرة لم يخطط لها جيدا قد يكون له تأثير ضار .

شروط الاتفاقية والمزايا المحتملة لمصر

بافتراض أن المفاوضين توصلوا إلى أن اتفاقية انتقائية للتجارة الحرة تعتبر أمرا مرغوبا فيه وقابلا للتطبيق ، فما هى الشروط التى من المرجح أن يتم الاتفاق عليها ؟ وما هى المزايا المحتملة لمصر فى هذه الحالة ؟ من الأفضل مناقشة هذين السؤالين على ضوء أهميتهما بالنسبة إلى فرص النفاذ إلى الأسواق والاستثمار ، وإصلاح السياسات .

فرص النفاذ إلى الأسواق

كان أداء مصر فيما يتعلق بالصادرات غير التقليدية أقل من المرضى فى الأعوام الأخيرة . فخلال الفترة من ١٩٨٤-١٩٩٣ ، نمت الصادرات الصناعية بمعدل متواضع بلغ واحد فى المائة سنويا .[٦] ويرجع هذا الأداء الهزيل إلى عدة عوامل منها ما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق . وبالتالى فمن الأسئلة المهمة التى يجب النظر فيها : هل ستوفر اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة للمصدرين المصريين فرصا أكبر للوصول إلى أسواق الولايات المتحدة ؟

الإجابة الوجيزة لهذا السؤال هى أنه من المرجح أن تشمل الاتفاقية أحكاما تحقق ذلك . فاتفاقية " النافتا " ، وبقدر أقل اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة فى ١٩٨٥ ، تشملان مواد تكفل إلغاء القيود غير الجمركية وإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية بين الأطراف المعنية . كما اشتملت الاتفاقيتان على أحكام مكملة فى مجالات مثل مراقبة الجودة ، ولوائح مكافحة الإغراق ، واشتراطات شراء السلع المحلية . ومن المرجح أن تحقق اتفاقية للتجارة الحرة مع مصر نفس الشئ . ويدور التساؤل حول : هل ستؤدى هذه الأحكام إلى زيادة فرص المصدرين المصريين للوصول إلى سوق الولايات المتحدة ؟

وفقا لجدول الدولة الأولى بالرعاية، يعتبر الاقتصاد الأمريكى مفتوحا إلى حد كبير ، حيث يبلغ متوسط معدل الرسوم الجمركية ٥ر٩ فى المائة (الجدول ٢-١) . وبالرغم من أن هذا يوحى بأن فرص الوصول إلى سوق الولايات المتحدة متاحة ، فإن الأمر قد لا يكون كذلك . إذ يواجه

الجدول (٢-١) : *الرسوم الجمركية الأمريكية للدولة الأولى بالرعاية في ١٩٩٥ ، وفقا للمعيار الدولى ذى الرقمين للتصنيف الصناعى*

	الرسوم الجمركية المطبقة في ١٩٩٥			
	الحد الأدنى للرسوم الجمركية	*الحد الأقصى للرسوم الجمركية*	*متوسط الرسوم الجمركية*	*عدد السلع التى لا تحدد حسب القيمة*
الزراعة	صفر	١٨٨	٤ر١	٢٠٣
الزراعة ، الصيد	صفر	١٨٨	٤ر٥	١٩٤
الغابات ، قطع الأشجار	صفر	١٠	٠ر١	٣
صيد الأسماك	صفر	٨	٥ر٠	٦
الصناعة التحويلية	صفر	١٥١	١ر٦	١١٩٣
الأغذية والمشروبات	صفر	١٥١	٧ر٨	٥٤١
منتجات التبغ				١١
المنسوجات	صفر	٣٥	٥ر١٠	٦٢
الملابس	صفر	٣٤	٩ر١٢	٧٩
حقائب السفر وحقائب اليد	صفر	٤٨	٦ر١١	١٦
الخشب والمنتجات الخشبية	صفر	١٨	٨ر٣	١٢
الورق والمنتجات الورقية	صفر	١٥	٠ر٢	٢
الطباعة والنشر	صفر	٧	٧ر١	١٠
فحم الكوك والبترول المكرر	صفر	٧	٧ر١	٩
الكيماويات والمنتجات الكيماوية	صفر	٢٢	٠ر٥	١٧٣
منتجات البلاستيك والمطاط	صفر	١٥	٤ر٤	١
منتجات معدنية أخرى لافلزية	صفر	٣٨	٩ر٦	١٨
معادن أساسية	صفر	١٨	٣ر٤	١٢
منتجات معدنية مصنعة	صفر	١٦	٣ر٤	٥٧
آلات ومعدات	صفر	١٣	٠ر٣	٥
آلات مكاتب	صفر	٥	٩ر١	صفر
آلات كهربائية	صفر	٢٣	١ر٤	صفر
معدات راديو وتليفزيون	صفر	١٥	٧ر٤	صفر
معدات دقيقة وطبية	صفر	١٩	٠ر٥	١٥٢
مركبات آلية وعربات مقطورة	صفر	٢٥	١ر٣	صفر
معدات نقل أخرى	صفر	١٨	٢ر٤	صفر
أثاثات ، مجوهرات ، لعب أطفال	صفر	٣٢	٤ر٤	٣٣
إجمالي	صفر	١٨٨	٩ر٥	١٤٤١

المصدر : بنك التنمية فى البلدان الأمريكية ، الإحصاءات والتحليل الكمى ، إدارة البرامج الإقليمية والتكامل .

المصدرون المصريون رسوما جمركية مرتفعة على الصادرات المهمة إلى الولايات المتحدة ، وبالذات المنسوجات والمنتجات الزراعية. وبموجب جدول الرسوم الجمركية للدولة الأولى بالرعاية ، تواجه صادرات المنسوجات إلى الولايات المتحدة متوسطا للرسوم الجمركية يبلغ ٥ر١٠ فى المائة ، وحدا أقصى للرسوم الجمركية يصل إلى ٣٥ فى المائة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن صادرات المنسوجات إلى الولايات المتحدة تخضع لحصص قطرية . وتواجه مصر نظام الحصص بالنسبة لثمانية عشر منتجا من منتجات النسيج ، بما فى ذلك غزل القطن ، والقماش ، والأنواع المختلفة من الثياب والملابس الجاهزة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه وفقا لجولة أوروجواى فإن الولايات المتحدة لا تلتزم إلا بتخفيض متوسط تعريفتها الجمركية المرجحة بالتجارة على المنسوجات من ٢ر١٧ فى المائة إلى ٢ر١٥ فى المائة خلال عشر سنوات . ومن ثم فبدون اتفاقية للتجارة الحرة ، سيستمر المصدرون المصريون فى مواجهة حواجز التعريفات الجمركية التى تعترض طريقهم إلى السوق الأمريكية (الجدول ٢-٢) .

وبالنسبة للقطاع الزراعى ، تواجه مصر رسوما جمركية تصل إلى ١٨٨ فى المائة على سلع معينة ، بالإضافة إلى رسوم مختلفة لا تحسب على أساس القيمة .(٧) وبالرغم من أن قطاع الزراعة لا يخضع لنظام الحصص إلا أن جدول تعريفة الدولة الأولى بالرعاية والتزامات الولايات المتحدة بموجب جولة أوروجواى لا يلغيان الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية . والواقع أن الولايات المتحدة ملتزمة بتخفيض الرسوم الجمركية القائمة بمقدار ٣٦ فى المائة فى المتوسط خلال فترة ست سنوات (الجدول ٢-٢) . ووفقا لذلك ، فسوف تؤدى اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة تضمن الدخول الفورى للمنتجات الزراعية مصرية المنشأ إلى زيادة صادرات مصر .

ومثل هذا الدخول يتمشى واتفاقية الولايات المتحدة فى إطار " النافتا " ، والتى من خلالها يتوقع الإلغاء الفورى لجميع الحواجز غير الجمركية بالنسبة للتجارة الزراعية ، وذلك بصفة عامة من خلال التحويل إلى " رسوم جمركية تختلف معدلاتها وفقا لحصص " أو الرسوم الجمركية العادية . وستخضع التجارة التى تزيد على الحصص المقررة للتخفيض التدريجى للرسوم الجمركية . وسوف تلغى جميع الحواجز الجمركية بين المكسيك والولايات المتحدة فى فترة لا تزيد على عشر إلى خمس عشرة سنة بعد توقيع " النافتا " .(٨) فإذا وافقت الولايات المتحدة

الجدول (٢-٢): قائمة مختارة من *التزامات الولايات المتحدة فى ظل " الجات "*

الاتفاقيـة	*التزام الولايات المتحدة*
الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (جات)	١- إلغاء الرسوم فى قطاعات مثل معدات التشييد، والزراعة والمعدات الطبية ، والصلب ، والمستحضرات الطبية ، والورق وعجينة الورق ومواد الطباعة، والأثاث ولعب الأطفال.
	٢- تخفيض متوسطات الرسوم الجمركية المرجحة بالتجارة على المنتجات الصناعية بمقدار ٣٥ فى المائة .
	٣- زيادة عدد خطوط الرسوم الجمركية " المحدودة " إلى ١٠٠ فى المائة .
	٤- تتطلب المشاركة فى مبادرة لتنسيق الرسوم الجمركية التى من شأنها تخفيض الرسوم الجمركية على قطاع الكيماويات لمعدلات شديدة الانخفاض تصل إلى الصفر فى بعض الحالات.
الاتفاقية المعنية بالزراعة(أ)	٥- إحلال الرسوم الجمركية محل الحواجز غير الجمركية .
	٦- تخفيض الرسوم الجمركية القائمة والجديدة بمقدار ٣٦ فى المائة فى المتوسط خلال ستة أعوام .
	٧- الحد من دعم الصادرات فى مخصصات الموازنة بمقدار ٣٦ فى المائة .
	٨- تخفيض الدعم المحلى للمنتجين الزراعيين بمقدار ٢٠ فى المائة خلال ستة أعوام .
اتفاقية المنسوجات والملابس	٩- خفض الرسوم الجمركية على المنسوجات والملابس من ٢ر١٧ فى المائة إلى ٢ر١٥ فى المائة للمتوسط المرجح بالتجارة حسب القيمة خلال عشر سنوات .
	١٠- زيادة معدلات نمو حصة اتفاقية الألياف المتعددة فى ثلاث مراحل متتالية خلال عشر سنوات : ١٦ فى المائة فى ١٩٩٥ ، و ٢٥ فى المائة إضافية فى ١٩٩٨ ، ثم ٢٧ فى المائة إضافية فى ٢٠٠٢ .

المصدر : سكرتارية " الجات " ، *نتائج جولة أوروجواى فى مفاوضات التجارة متعددة الأطراف* (١٩٩٤) ومكتب المنسوجات والملابس ، ووزارة التجارة الأمريكية .

(أ) تشمل الزراعة تجهيز الأغذية .

على شروط مماثلة مع مصر ، فقد تثبت أهميتها بصفة خاصة ، حيث إن الاتفاقية المقترحة بين مصر والاتحاد الأوروبى لا تشمل زيادة جوهريــة فى فرص دخول أسواق الاتحاد الأوروبى .

أما بالنسبة للتوقيت ، فمن المتوقع أن تتوافر لمصر فــرص الدخــول المباشر لسوق الولايات المتحدة ، فى حين تتأخر فرص دخول الشــركات الأمريكية للسوق المصرية . وهذا مواز لمعاملة المكســيك فــى إطــار " النافتا " ، حيث تم فتح حدود الولايات المتحدة مباشرة لمعظم صناعــات المكسيك ، فى حين يجرى إلغاء الرسوم الجمركية المكسيكية على مراحل خلال فترة تمتد من خمس إلى عشر سنين . وسوف يتــم اتبــاع جــدول زمنى غير متماثل كالسابق ذكره فى الاتفاقيــة المقترحــة بيــن مصــر والاتحاد الأوروبى . ويمكن إقــرار أحكــام إضافيــة للســماح لبعــض " الصناعات الوليدة " بمصر بتلقى حماية فوق ما تنص عليــه الاتفاقيــة وذلك لفترة زمنية محددة . وعادة ما تحكم مثل هذه الحماية ، وبصـــورة وثيقة ، الشروط المحددة بالاتفاقية أو هيئة إشرافية مسؤولة عن إدارتــها . وبالإضافة إلى ذلك فمن المرجح اتفاق الطرفيــن علــى قواعــد معينــة خاصة بالمنشأ لضمان عدم منح امتيازات الاتفاقيــة إلا للســلع المنتجــة بالبلدين فقط. إذ تحدد " النافتا " ، مثلا ، أن المنسوجات يجب أن تلــتزم بقواعد المنشأ الخاصة " باكتساب المنسوجات صفة المنشأ فى بلد إذا مــا بدأ التصنيع المحلى فى مرحلة الغزول " ، وأن السلع الخاصة بالســيارات يجب أن تحوى تبعا للنوع من ٦٠ فى المائة إلى ٦٢٫٥ فى المائة مــن المكونات المصنوعة فى أمريكا الشمالية .

وفى ظل اتفاقية للتجارة الحرة مــع الولايــات المتحــدة ، قــد يجــد المصدرون المصريون أنه من الصعب الظفر بزيادة النفاذ إلــى الســوق بدون الدخول فى مفاوضات شاقة بخصوص قضايا معينة مثل المشتريات الحكومية وسياسة المنافسة المحلية . وبصفة خاصة ، فإنه من المرجــح أن تصر الولايات المتحدة على أن تلغى مصر هامش التفضيل الممنــوح للموردين المصريين فى المشتريات الحكومية (١٥ فى المائــة) . ومــن المرجح أيضا أن تطالب الولايات المتحدة بأن تقــر مصــر تشــريعات لمكافحــة الاحتكــار ، لتجنــب أى إســاءة لاســتخدام القــوة الســوقية والاندماجات وعمليات التملك الضارة . وتقوم الحكومــة المصريــة الآن بدراسة هاتين القضيتين من جانبها ، وذلك ضمن جهودها للتحرك نحـــو اقتصاد أكثر توجها للسوق .

وبافتراض سريان الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبى والبلدان العربية ما مقدار الزيادة فى التجارة المتوقعة فى ظل اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة ؟ لقد قدر أن التجارة سوف تزيد بمبلغ ٣٤٢ مليون دولار فى ظل اتفاقية كلاسيكية للتجارة الحرة ، وبمقدار ٤٥٠ مليون دولار فى ظل اتفاقية مشابهة " للنافتا " .(٩) ويتوقع أيضا أن تؤدى الاتفاقية المماثلة " للنافتا " إلى تحول تجارى أقل (١٧٠ مليون دولار) ، مقارنة باتفاقية كلاسيكية للتجارة الحرة (١٩٧ مليون دولار) . وإجمالا ، فإن اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبى والبلدان العربية ، من المرجح أن تزيد من الرفاهية فى مصر بمقدار ٢٦ر١ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى الحالة الكلاسيكية ، وبمقدار ٨٤ر١ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى الحالة المماثلة " للنافتا " .

الاستثمار

تتطلع مصر لاجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر ، ويرجع ذلك جزئيا إلى رغبتها فى الحصول على التكنولوجيا المتطورة ، بالإضافة إلى القدرات التسويقية والإدارية . وربما كان الأمر الأهم من ذلك هو أن الاستثمار الأجنبى المباشر سوف يمكن البلاد من تحقيق معدل أعلى من النمو (٧-٨ فى المائة) وبالتالى يتم خلق وظائف كافية للوافدين الجدد إلى سوق العمل (يقدرون بنصف مليون سنويا) ، وفى نفس الوقت تخفيض معدل البطالة الحالى (الذى تجاوز ١٠ فى المائة) . وحتى يصبح سيناريو النمو المرتفع هذا حقيقة واقعة ، يجب زيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٢٥-٢٧ فى المائة ، فى حين يبلغ الادخار القومى حاليا ١٨ فى المائة فقط . وبالقدر الذى ستساهم به الاتفاقية فى زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ، تصبح المكاسب التى ستعود على الاقتصاد جوهرية .

وهنا ، يتعين على المفاوضين الاختيار بين منهجين . أولا ، يمكنهم قصر التزاماتهم على تلك القائمة بالفعل بموجب الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، والاتفاق العام بشأن التجارة فى الخدمات (الجاتس)، وهذا ما فعلته مصر فى مفاوضاتها بشأن اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى . وقد اتبعت إسرائيل هذا المنهج فى اتفاقية التجارة الحرة التى أبرمتها مع الولايات المتحدة .(١٠) ثانيا ، يمكنهم اتباع نهج " النافتا " ، التى تذهب إلى أبعد من " الجات "

و" الجاتس ". وتسعى إلى تحرير الاستثمار من خلال منح المستثمرين بالدولة الأخرى حق إنشاء وإلغاء اشتراطات الأداء (مثل الحد الأدنى من الصادرات والمكونات المحلية والوجود المحلى لتوفير الخدمات)، وإلغاء القيود على إعادة الأموال للخارج ، وحظر مصادرة الاستثمار الأجنبى وتوفير تعويض عادل فى حالة المصادرة ، ومثل المكسيك ، يمكنهم أيضا الاتفاق على السماح بالاستثمار الأجنبى فى معظم قطاعات الاقتصاد ، باستثناء ما هو مخصص للدولة بحكم الدستور ، مثل الخدمات الاجتماعية والبحرية .

ومن المنظور المصرى ، قد يعتقد البعض أنه لا توجد ضرورة لمزيد من الالتزامات أكثر مما تتطلبه " الجات " بموجب اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة ، لأن مصر يمكنها مواصلة تحرير الاستثمار والخدمات من جانب واحد (كما فعلت المكسيك ، مثلا ، فيما يتعلق بقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وكما تستطيع مصر القول بأنها تقوم به الآن) . إلا أن هذا الاعتقاد قد لا يكون صائبا ، لأن مصر يمكنها تحسين إدراك المستثمرين الأجانب لمصداقية سياسات الاصلاح إذا ما التزمت برباط خارجى مع الولايات المتحدة (كما سترد المناقشة فى القسم التالى). وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذا النهج لا يكون قابلا للتطبيق إذا أصرت الولايات المتحدة على تطبيق نموذج " النافتا " على أى من اتفاقيات التجارة الحرة التالية مع بلدان أخرى ، بما فى ذلك مصر . ومهما يكن الإطار الذى سيتم الأخذ به ، فإن أيا من الطرفين قد يطرح رغم هذا على المائدة عددا من القضايا المرتبطة بالاستثمار الأجنبى المباشر . وتشمل هذه القضايا حقوق الملكية الفكرية وقوانين العمل .

إن الحجج المتصلة بالاستثمار الأجنبى المباشر المؤيدة لحماية حقوق الملكية الفكرية ، مباشرة وتتميز بالوضوح : إنها تشجع تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر فى قطاعات مثل برامج الحاسب الآلى والمستحضرات الطبية ، وهى تشجع القطاع الخاص على الاستثمار فى البحث والتطوير . ومن حيث المبدأ ، لا يعتبر ذلك مشكلة بالنسبة لمصر ، لأنها سوق وأيضا منتج للمنتجات التى يمكن أن تحميها حقوق الملكية الفكرية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن القوانين المصرية الحالية تحمى حقوق الملكية الفكرية ، وتكفل معاملة وطنية لمنتجات البلدان الأخرى .[١١] وتكررت هذه الالتزامات عند توقيع مصر لاتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية مع منظمة التجارة العالمية .

بيد أن النقطة الأساسية هنا أن هذه الاتفاقية تكفل فترة انتقالية تبدأ فى ١٩٩٥ ، يمكن خلالها وضع براءات المستحضرات الطبية فى " صندوق أسود " (تجميدها) لمدة عشر سنوات من قبل البلدان التى لم تمنح من قبل حماية براءة الاختراع (بما فى ذلك مصر) . ويتطلب الأمر إطارا زمنيا مماثلا للحصول على الموافقة على التسويق التجارى للمنتجات المسجلة ببراءات اختراع بالبلدان المتقدمة . ويعنى هذا أن الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفردية على الصناعة الدوائية المصرية ستبدأ فى الظهور بحلول عام ٢٠٠٥ ، إذا لم تقدم مصر التزامات أخرى فى اتفاقيتها مع الاتحاد الأوروبى . ومع ذلك ، ففى الغالب الأعم سيطلب من مصر فى اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة أن تلغى أو تخفض فترة السنوات العشر الانتقالية التى تسمح بها اتفاقية التجارة والمرتبطة بحقوق الملكية الفكرية . وقد احتدم النقاش حول قضية التوقيت فى مصر ، ولعل ذلك مرجعه إلى القلق من الأثر السلبى الذى سيلحق بالصناعة الدوائية ، وبالمستهلكين ، لأن أسعار المستحضرات الطبية سترتفع . وبقدر صحة هذه المخاوف ، قد يكون بالإمكان حل هذا النزاع عن طريق تقدير التكلفة المحتملة فى هذا الخصوص ، والاتفاق على شكل معين من التعويض المالى .

أما فيما يتعلق بالتفاعل بين قوانين العمل والاستثمار الأجنبى المباشر ، فمن المتفق عليه ، بصفة عامة ، ومع تماثل الأحوال ، أن ينجذب الاستثمار الأجنبى المباشر نحو البلدان التى تكون فيها العمالة ماهرة ورخيصة نسبيا . وتمثل أسواق العمل المجزأة ، وبرامج التدريب الضعيفة ، وسياسات الأجور غير المرنة عوائق أمام الاستثمار الأجنبى المباشر . وتعتبر السوق فى مصر مجزأة إلى حد ما ، حيث يعمل ٣٥ فى المائة من القوة العاملة بالقطاع العام ، حيث الحوافز ضعيفة لتحسين مهاراتهم . ويبدو أن قوانين العمل صارمة للغاية فيما يتعلق بالتوظيف والفصل . ومع ذلك فإن الصورة ليست بالكآبة التى تبدو بها . فوفقا للدراسات الاستقصائية الخاصة بقطاع الأعمال ، فإن قوانين العمل ليست ملزمة بالدرجة التى تبدو عليها .[١٢] وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الأجور الحقيقية انخفضت خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٢ إلى ١٩٩٣/٩٢ ، مما يشير إلى أن السوق مرنة أكثر مما تبدو عليه .[١٣] والقوة العاملة المصرية ماهرة تماما ، كما يتضح من حقيقة أن ١٠ إلى ١٥ فى المائة من هذه القوة تعمل بالبلدان المجاورة .

وبالرغم من أن المفاوضين الأمريكيين قد يعبرون عن قلقـــهم بشـــأن حقوق العمال ، فمن المرجح أن يؤكد الجانب المصرى على أن القوانيـــن تضمن معايير معقولة للصحة والأمان ، وتحرم تشغيل الأطفال وتحمـــى من التفرقة . وفى النهاية ، قد يتفق الطرفان على نصوص مماثلة لتلـــك التى تتضمنها " النافتا " . إن جوهر هذه الأحكام هو أنه لا يجوز وضـــع أى التزامات بخلاف بعض المبادئ الإرشادية ، حسب القـــانون المحلـــى لكل طرف ، وبدون وضع حد أدنى من المعايير المشـــتركة . وبالتـــالى يجوز أن تتفق الأطراف على وضع القوانيـــن واللوائـــح والإجـــراءات والممارسات الخاصة بها ، والتى تحمى حقوق ومصالح القـــوى العاملـــة لديها . وهذه يمكن أن تغطى الحد الأدنى من معايير التوظيـــف ، وحـــق المفاوضة الجماعية ، وإجراءات مكافحة التفرقة ، وغير ذلك . وكما هـــو الحال فى " النافتا " ، يمكن تحديد إجراءات لتقديـــم الشـــكاوى الخاصـــة بانتهاكات الاتفاقية والجزاءات المالية .

وفى ظل اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايـــات المتحـــدة ، مـــا مقـــدار الزيادة فى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر التـــى ســـتتحقق ؟ هـــذا سؤال تصعب الإجابة عليه خاصة وأن الاستثمار الأجنبى المباشر يعتمـــد على عدد كبير من العوامل . ولكن استنادا إلى تجربة البلدان الأخـــرى ، فإن المكاسب يمكن أن تكون كبيرة . ففى المكسيك ، مثلا ، زاد رصيـــد الاستثمار الأجنبى المباشر للولايات المتحدة لأكثر من الضعـــف : مـــن ٤ر٩ مليار دولار فى ١٩٩٠ ، عندما أعلنت " النافتا " لأول مرة ، إلـــى حوالى ١٩ مليار دولار فى ١٩٩٦ .[١٤] كما اجتذبت المكسيك استثمارات ضخمة من مصادر غير أمريكية ، والتـــى بالإضافـــة إلـــى الاســـتثمار الأمريكى ، ولدت ما قيمته ٢٤ مليار دولار مـــن الاســـتثمار الأجنبـــى المباشر خلال فترة خمس سنوات ، أو ما يعادل ١٠ فى المائة من النـــاتج المحلى الإجمالى للمكسيك فى ١٩٩٠ . (الجدول ٢-٣) .[١٥]

وبالمثل تلقت أسبانيا والبرتغال تدفقات ضخمة من الاستثمار الأجنبـــى المباشر عقب قبولهما بالاتحاد الأوروبى فـــى ١٩٨٥ . وزاد المتوســـط السنوى لتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى أسبانيا مـــن ٦٨ر١ مليـــار دولار فى السنوات الخمس السابقة للتكامل ، إلى متوســـط يبلـــغ ٠٩ر٥ مليار فى السنوات الخمس التالية للتكامل . والأرقام المنـــاظرة بالنســـبة للبرتغال هى ١٦ر٠ مليار دولار فى ٨٠-١٩٨٤ ، مقابل ٧٣ر٠ مليـــار دولار فى ٨٥-١٩٨٩ . وفى خلال فترة عشر سنوات ، اجتذبت الدولتان

من الاستثمار الأجنبى المباشر ما يعادل نصف الناتج المحلى الإجمالى بهما فى ١٩٨٥ (الجدول ٢-٣) .

الجدول (٢-٣) : *تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى المكسيك والبرتغال وأسبانيا ، قبل الاتفاقية وبعدها*

	المكسيك	*البرتغال*	*أسبانيا*
المتوسط السنوى لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر:			
قبل الاتفاقية(أ) (مليار دولار أمريكى)	٨ر٠	١٦ر٠	٦٨ر١
بعد الاتفاقية(ب) (مليار دولار أمريكى)	٨ر٤	٧٣ر٠	٠٩ر٥
مجمع الاستثمار الأجنبى المباشر/ الناتج المحلى الإجمالى فى سنة الأساس(جـ):			
خمس سنوات (فى المائة)	١٠	٢٤ر١٦	٨٩ر١٣
عشر سنوات (فى المائة)	غير متوافر	٥٨ر٥٩	١٦ر٤٥

المصدر : الإحصاءات المالية الدولية ، أعداد مختلفة .

(أ) المتوسطات قبل الاتفاقية خلال السنوات ٨٥-١٩٨٩ بالنسبة للمكسيك ، و ٨٠-١٩٨٤ بالنسبة للبرتغال وأسبانيا .

(ب) المتوسطات بعد الاتفاقية خلال السنوات ٩٠-١٩٩٤ بالنسبة للمكسيك ، و ٨٥-١٩٨٩ بالنسبة للبرتغال وأسبانيا .

(جـ) سنة الأساس هى ١٩٩٠ بالنسبة للمكسيك ، و ١٩٨٥ بالنسبة للبرتغال وأسبانيا .

اتفاقية التجارة الحرة كدعم رئيسى لسياسات الإصلاح

تستطيع مصر ، مثل المكسيك ، أن تستغل اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة لتعزيز مصداقية جهدها الإصلاحى الذى اشتد منذ عام ١٩٩٠ . وبدون مثل هذه الاتفاقية ، فسوف يحجم المستثمرون الأجانب، خاصة المهتمين بقطاعات بعينها كالمرافق ، عن الاستثمار الكبير فى هذه القطاعات أو سيطلبون علاوة مخاطرة كبيرة للإقدام على ذلك . والاتفاقية التى تحرر الخدمات يمكنها أن تخفض هذه المخاطرة وتجتذب رأس المال بشروط مواتية . بل وسوف تزداد المخاطرة انخفاضا إذا ما آمن المستثمرون الأجانب بأن الولايات المتحدة سوف تدعم الاقتصاد المصرى فى حالة حدوث أزمة ، كما حدث فى المكسيك .(١٦)

بيد أنه يمكن القول بأن إصلاحات مصر الاقتصادية قد كسبت بالفعل ثقة المستثمرين الأجانب ، خاصة منذ ١٩٩٦ . ويدعم وجهة النظر هذه التقدير الائتمانى المواتى الذى حصلت عليه مصر مؤخرا من مؤسسة

استاندرد وبورز " ، الوكالة الدولية للإئتمان المصرفى (إيبكـــا) . وقـد تقلل حقيقة أن مصر على وشك التوقيــع علـى اتفاقيـة مـع الاتحـاد الأوروبى بدرجة أكبر من مزايا استخدام اتفاقيـة التجـارة الحـرة مـع الولايات المتحدة كدعم رئيسى للسياسات . وبالإضافة إلى ذلـك ، يعتقـد البعض أن الاتفاقية الخارجية سوف تضعف من سـيطرة مصـر علـى السياسات المحلية .

ومع ذلك فإن هذه الحجج ليست مقنعة . **أولا :** لأن تاريخ الإصـــلاح فى مصر حديث للغاية . فبالرغم مـــن تقديرهـا الائتمــانى المؤسسـى المواتى ، قد يتردد بعض المستثمرين فى الدخول للعمـل فـى مصـر . **وثانيا :** أن الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبى محدودة إلى حد ما ، حيث إنـها لا تحتوى على أية التزامات تتعلق بحق إقامة أو تحرير الخدمـــات .[١٧] ونتيجة لذلك ، فإن المستثمرين الأجانب قد لا يعتبرونها آلية جـــادة كمـا اعتبروا " النافتا " . وأكثر القضايا صعوبة تتمثل فـــى التعـارض بيـن السيادة الوطنية والالتزامات الدولية . وهذا يتطلب مفاضلـــة ، لا يمكـن صرف النظر عنها بسهولة . ولعل أكثر السبل المعقولـة لتخفيـف هـذا التعارض تتمثل فى عدم التنازل عن مكاسب اسـتخدام اتفاقيـة التجـارة الحرة كآلية ملزمة . بل يجب أن يركز المفاوضون علـى الإصلاحـات المتفقة مع استراتيجية مصر للإصـــلاح ، ويجـب أن يتـأكدوا مـن أن الاتفاقية تنص بوضوح على قواعد التعامل مع الظروف الاستثنائية .

المنافع المحتملة لاتفاقية التجارة الحرة وقدرة الاقتصاد المصرى على الاستجابة

يتوقف مدى تحقيق المكاسب المحتملة لاتفاقية التجـــارة الحـرة مـع الولايات المتحدة على إمكانية اســتغلال الاقتصـاد المصـرى الكامل للفرص التى تقدمها له الاتفاقية . إذ تعرقل الإدارة الأقل حكمة للاقتصـاد الكلى والجمود المؤسسى والحماية المفرطة للأسواق المحلية ، الاسـتثمار الأجنبى المباشر ، وتقلل من مقدرة الشركات علـى التصديـر لأسـواق تنافسية مثل سوق الولايات المتحدة ، كما تحفز على البيع محليا بدلا مـن البيع فى الخارج . ويمكن تحديد ما إذا كان الاقتصاد مســتعدا لانتـهاز فرصة اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحـدة مـن خـلال دراسـة الإصلاحات التى تمت حتى الآن ، ومواطن الضعف الباقية ، والطريقـة التى يمكن للاتفاقية من خلالها تعزيز المزيد من الإصلاح .

الإصلاحات التي تمت حتى الآن

منذ الثمانينيات ، خطت بيئة سياسات الاقتصاد الكلي في مصر خطوات واسعة نحو بناء الثقة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الصادرات .[١٨] وهذا لا يعني أن بيئة الاقتصاد الكلي خالية من المشكلات ، أو أنه لا توجد حاجة لإجراء مزيد من الإصلاحات ، بل يعني أن الأمور قد تحسنت كثيرا خلال التسعينيات ، ووفقا للبعض ، فإن برنامج تحقيق الاستقرار في الاقتصاد المصري قد أثبت أنه من أنجح البرامج بالعالم النامي .[١٩] كيف حدث هذا ؟

لقد استهلت مصر ، بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، برنامجا كبيرا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في ١٩٩١ ، وفقا للتقليد المعروف بإجماع واشنطن . وبصفة خاصة ، قامت بعمل حاسم على الجبهة المالية ، فخفضت عجز الموازنة من أكثر من ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣ر١ في المائة في ١٩٩٥/٩٤ . وبالإضافة إلى ذلك ، وحد البرنامج سعر الصرف وخفض قيمة العملة ، وتضمن سياسة نقدية تقييدية وحرر سعر الفائدة وألغى تحديد الأسعار . وبالإضافة إلى ذلك تم إعفاء مصر من ٥٠ في المائة من ديونها الخارجية عقب حرب الخليج .

وأسفر البرنامج عن نتائج رائعة . ففيما بين ١٩٩١/٩٠ و ٩٥/ ١٩٩٦ ، انخفض التضخم من ٢١ في المائة إلى ٧ر١ في المائة . وانخفض الدين الخارجي من ٨٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٢ إلى ٤٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٦ ، وظل الحساب الجاري يحقق فائضا خلال الفترة . وتبدو زيادة الثقة بالاقتصاد المصري في التخلص السريع من الدولرة ، من ٥٠ في المائة في ١٩٩٢/٩١ إلى حوالي ٢٤ في المائة في ١٩٩٦/٩٥ . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن تراكم تدفقات رأس المال إلى الداخل أدى إلى زيادة الاحتياطيات الدولية إلى ٢٠ مليار دولار ، مما يصل إلى حوالي تسع سنوات من متطلبات خدمة الدين الحالية . وبالرغم من أن نمو الناتج المحلي الإجمالي تباطأ بدرجة كبيرة خلال فترة الإصلاح ، إلا أنه أظهر دلالات على الانتعاش في السنوات الأخيرة . وبلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٥ في المائة في ١٩٩٧/٩٦ ، ومن المتوقع أن يزيد أكثر في السنوات القليلة القادمة . وبحلول ١٩٩٧ أدى مجمع تأثير هذه الإصلاحات إلى حصول مصر على تقدير " ب ب ب - " من " ستاندرد وبورز " و" إيبكا ".

ولكن تحقيق الاستقرار ليس سوى شـــرط مســبق لتمكيــن القــوى الاقتصادية الفاعلة من الاستجابة بمرونة لتحديـــات وفــرص الســوق . فبــدون الإصلاحـــات الهيكليــة لتخفيــض تكلفــة المعـــاملات وتنفيــذ العقود بكفـــاءة واســـتعادة المرونـــة بســوقى رأس المـــال والعمـــل ، فإن الأسعار " الصحيحــــة " قــد لا يعمــل بـــها .[٢٠] وهنـــا أيضـــا ، حققت الحكومة تقدما كبيرا ، خاصـــة بالنســبة للانفتـــاح الاقتصـــادى ، فقللت من دور الدولة ، وطورت القطاع المالى . وتم الاضطلاع ببعــض الإصلاحـــات بمســـاعدة صنـــدوق النقــد الدولـــى والبنــك الدولـــى ، أما الإصلاحات الأخرى فقد تمت بصورة منفردة .

لقد بدأ تحرير التجارة فى مصر فـــى ١٩٩١ بإلغـــاء الحظــر علـــى الواردات والرقابة علـــى الصـــادرات . واســتمر التقــدم بالتخفيضـــات المنتظمة للحدين الأقصى والمتوســـط لمعــدلات الرســوم الجمركيــة . وكنتيجة لذلك ، يبلغ متوسط معدل الرسوم الجمركية الآن ١٦ فى المائـــة فقـــط ، وبمعـــدل أقصـــى ٥٠ فـــى المائـــة (باســـتثناء الســـيارات والسجائر والكحوليات) . ونظرا لأن الرسوم الجمركية تفـــرض أيضـــا على مستلزمات الإنتاج الوسيطة المستوردة ، فـــإن معـــدلات الحمايــة الفعالة للمنتجيـــن المحليـــين تكـــون أقـــل مـــن المعـــدلات الاســـمية ، والتى انخفضت من ١ر١٣ فى المائة فى ١٩٩٢ إلى ١ر٩ فـــى المائـــة فى ١٩٩٦ . (للاطلاع علـــى مصـــادر البيانـــات وتفـــاصيل حســـاباتنا انظر الملحق) . إن هذا النظام التجارى الأكـــثر انفتاحـــا قـــد عـــرض الشركات لقدر أكبر مـــن المنافســـة ، وبالتـــالى عـــزز قدراتـــها علـــى الاستجابة بصورة أكثر ايجابية لفرص دخول السوق الخارجية .

وفى محاولة لتخفيـــض دور الدولـــة ، عجلـــت الحكومـــة مؤخـــرا بخصخصـــة المشـــروعات المملوكـــة لـــها . ففـــى ١٩٩٧/٩٦ وحدها ، قامت ببيع أغلبيـــة أســـهمها فـــى ٤٠ شـــركة مـــن حوالـــى ٣٠٠ مشـــروع مملـــوك للدولـــة . وتنـــوى الحكومـــة اســـتكمال بيـــع الجزء المتبقى الذى يبلغ الثلثين من شـــركات القطـــاع العـــام فـــى ٩٨/ ١٩٩٩ . وعلى ضوء تجربـــة البلـــدان الأخـــرى ، مـــن المتوقـــع أن تؤدى الخصخصة إلى تحسين الكفـــاءة وزيـــادة الاســـتثمار والمســـاهمة فى رفاهية المستهلك بدون الإضـــرار بالعـــاملين .[٢١] ومنـــذ ١٩٩١ ، أدخلـــت الحكومـــة بصـــورة متزامنـــة تشـــريعات رئيســـية لتخفيـــض الضريبة وإلغاء الرقابة على الصرف والائتمان .[٢٢] وقد أقرت قوانيـــن أخرى من أجل تسهيل الدخول إلى القطاع المصرفى ، بمـــا فـــى ذلـــك

إصدار قانون فى عام ١٩٩٦ يسمح بالملكية الأجنبية للبنوك بنسبة ١٠٠ فى المائة . وتم إقرار قانون جديد للاستثمار فى ١٩٩٧ يوحد ويبسط الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات الجديدة ، ويوفر الحوافز لاستثمارات القطاع الخاص .

كما تم القيام بإصلاحات جوهرية بالقطاع المالى . فبداية ، استخدمت أموال الحكومة لتعويض البنوك عن نقاط الضعف الهيكلية التى كانت سائدة وعن السيطرة الشديدة على القطاع المالى. وبالتالى ، طبق العديد من السياسات لتقوية القطاع المصرفى وتحسين مقدرته على الوفاء باحتياجات ومخاطر البيئة المحررة . كما أصبح للبنوك الآن حرية تحديد أسعار الفائدة الخاصة بها ، وكذلك رسوم الخدمات ، ويمكنها أن تعمل بحرية بالعملات الأجنبية أو المحلية . وتمت خصخصة جميع البنوك المشتركة باستثناء بنك واحد فقط ، كما تتزايد مساهمة القطاع المصرفى فى قطاع الأعمال والقطاع العائلى .[٢٣]

وقد أثمرت جهود مصر لتقوية البورصة المصرية ، وبمساعدة برنامج الخصخصة ، بنتائج إيجابية . فقد زادت نسبة الرسملة إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٧ فى المائة فى ١٩٩٢/٩١ إلى ما يقرب من ٢٤ فى المائة فى ١٩٩٧/٩٦ . ومع ذلك قد يعقب البعض أن سوق الأوراق المالية قد نمت على حساب القطاع المصرفى .[٢٤] ولكن المضى قدما فى تحرير التجارة والاستثمار يمكن أن يوقف هذا الاتجاه ، ومن هنا تجئ أهمية اتفاقية التجارة الحرة التى تحرر التجارة والاستثمار بين مصر والولايات المتحدة . فعندما يستجيب القطاع المحلى للاستثمار الجديد وإمكانات التجارة ، يمكن أن تضمن المنافسة بين مصادر التمويل المختلفة تحسين تخصيص الموارد ، حتى لو تم استبعاد القطاع المصرفى من تحرير الخدمات .

والخلاصة هى أنه يبدو أن الإصلاحات التى تمت حتى هذا التاريخ قد أعدت الاقتصاد المصرى لدخول اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة . وهذا على عكس فترة الثمانينيات حيث كان يمكن لمثل هذا القول ألا يلقى آذانا صاغية أو على أقل تقدير يقابل بالتشكك .

نقاط الضعف الباقية

بالرغم من هذا التقدم، إلا أنه ما زالت هناك بعض نقاط ضعف . فمن المتوقع أن يظهر الحساب الجارى عجزا خلال السنوات القليلة القادمة .

ومن المرجح أن تزيد الواردات كلما حدثت تخفيضات فى الرسوم الجمركية . كما أن الصادرات غير النفطية قد لا تزيد بدرجة كبيرة بسبب سياسة سعر الصرف وغير ذلك من القيود المحلية . وخلال الأعوام القليلة الماضية ، نمت الصادرات غير النفطية بالكاد ، وكانت مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى متواضعة فقد بلغت ٥ر٣ فى المائة، وذلك مقارنة بـ ١٥ فى المائة فى إندونيسيا . ومن أهم أسباب هذا الأداء الضعيف المغالاة فى قيمة سعر الصرف التى بلغت حوالى ٣٠ فى المائة فيما بين يوليو ١٩٩١ وديسمبر ١٩٩٦ .[٢٥] وبالرغم من أن متحصلات الخدمات زادت بنسبة ٢٩ فى المائة فيما بين ١٩٩٢/٩١ و ١٩٩٧/٩٦ ، إلا أن صادرات الخدمات الأخرى مثل الاتصالات والإعلام والشحن والهندسة وبرامج الكومبيوتر الجاهزة العربية مازالت غير مستغلة تقريبا .

وهناك نقطة ضعف أخرى ، تتمثل فى انخفاض مستوى الادخار والاستثمار . إذ يمثل الاستثمار حوالى ١٧ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى ، وهو أقل كثيرا من المستوى بالبلدان النشيطة المتجهة إلى التصدير مثل إندونيسيا (حيث وصل إلى ٣٧ فى المائة فى ١٩٩٦) . وأحد أسباب انخفاض المدخرات هو كبر حجم القطاع العام : فالمشروعات المملوكة للدولة وحدها تمثل حوالى ٣٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى .[٢٦] وهناك سبب آخر يتمثل فى نظام الخصم المتواصل للمعاشات ، والذى لا يوفر للعاملين تحت مظلة المعاشات سوى حوافز محدودة للادخار . ومع ذلك فمن العوامل المهمة الأخرى انخفاض مستوى الاستثمار الأجنبى المباشر ، والذى يدل على أن المستثمرين الأجانب يعتبرون مصر أقل جاذبية من الأسواق الناشئة الأخرى ، خاصة فى شرقى آسيا وأمريكا اللاتينية .

ونظرا لأن المدخرات والاستثمار والصادرات كانت منخفضة ، فإن الاقتصاد لم يحقق نموا سريعا بالدرجة اللازمة لخلق وظائف كافية لاستيعاب القوة العاملة النامية . وتصل نسبة البطالة حاليا إلى حوالى ١٠-١٣ فى المائة .[٢٧] والواقع أن سياسة ضمان التوظيف بالقطاع العام قد نجحت فى الحفاظ على مستوى التوظف كاملا تقريبا لعدة عقود ، حتى لو لم تكن هذه الوظائف منتجة . ولكن ثبت أن هذه السياسة غير قابلة للاستدامة ، وتركت الاقتصاد يواجه تحديا للبطالة يتعين مواجهته .

وبمعنى آخر ، فإن سياسات الإصلاح لم تقترب من نهايتها ، ذلك إذا قدر لها أن تنتهى . فالأمر يتطلب المزيد من الإصلاحات الهيكلية . وقد ثبت بالدليل أنه إذا تمكنت مصر من أن تحسن من بيئتها المؤسسية والاقتصادية لتفى بالمعايير السائدة فى شرقى آسيا ، لزاد نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بما يصل إلى ٣ر٦ فى المائة .[٢٨] وأظهرت دراسة استقصائية للقطاع الخاص أن تكاليف الروتين الحكومى ، وغير ذلك من القيود المؤسسية ، مازالت تشكل عبئا على الأعمال يصل إلى حوالى ١٥ فى المائة .[٢٩]

استعداد الاقتصاد واتفاقية التجارة الحرة

تجعل البيئة الاقتصادية المواتية ونقاط الضعف القائمة بالاقتصاد اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة جذابة بالنسبة لمصر . فالبيئة ملائمة للاستثمار والصادرات وتمكن المنشآت من انتهاز الفرص التى تتيحها الاتفاقية . كما تشهد نقاط الضعف على الحاجة لاتفاقية للتجارة الحرة لتخفيض الفجوة بين الادخار والاستثمار ، واختراق أسواق جديدة وتحقيق المصداقية للإصلاح . ونظرا لأن العمل فى جدول أعمال الإصلاح لم يكتمل بعد ، فإنه يمكن أيضا الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة لتدعيم المزيد من الإصلاح . ذلك أنها قد تساعد صناعات معينة أيضا ، خاصة بالنسبة لثلاث فئات تصديرية : المنسوجات ، والمنتجات الزراعية ، والمنتجات غير التقليدية التى قد تملك مصر فيها ميزة نسبية .[٣٠]

وقياسا بالميزة النسبية الظاهرة لصادراتها إلى الولايات المتحدة ، تتمتع مصر بميزة نسبية فى ثمان من عشر من قطاعات المنسوجات على المستوى الثانى للنظام المنسق (الجدول ٢-٤) . وبالتالى فإن المنسوجات تظهر درجة لا بأس بها من القدرة على المنافسة بسوق الولايات المتحدة ، بالرغم من الحواجز التجارية هناك ومستوى معدلات الحماية الفعالة فى مصر ، والتى وصلت فى ١٩٩٦ إلى ٥ر٣١ فى المائة بالنسبة للغزل والنسيج ، و ٧ر٤٠ فى المائة بالنسبة للملابس الجاهزة (الجدول ٢-٥) .[٣١] ووفقا لذلك ، فإن اتفاقية التجارة الحرة التى تؤمن دخول المنسوجات المصرية إلى الولايات المتحدة بدون جمارك يمكن أن تكون مفيدة فى تعزيز هذا القطاع .

الجدول (٢-٤) : *الميزة النسبية الثابتة للمنسوجات المصرية ، ١٩٩٤*[أ]

في المائة

النسيـج	*العالم*	*الولايات المتحدة*
غزل وأقمشة الحرير	٢٥٢-	*
غزل وأقمشة الصوف	٢٣٩-	٦٠٢
غزل وأقمشة القطن	٣٧٣	٦١٩
غزل وأقمشة خيوط طبيعية أخرى	١١٩	*
خيوط صناعية	٢١١-	١٤
ألياف صناعية خام	٢٥٢-	٥٨-
مواد حشو، لباد، وغزل غير منسوج وخيط قنب وحبال	١٩-	*
سجاد وغير ذلك من أغطية الأرض	٣١١	٧٣١
الأقمشة الخاصة؛ الأقمشة المكسترة؛ الدانتيل؛ النسيج المطرز	٣٧	٦١
أقمشة المنسوجات ذات الطبقات والمغطاة والمنقوعة	١٧٨-	١٣٧-
أقمشة التريكو والكروشيه	٤	*
لوازم الكساء والملابس، من التريكو أو الكروشيه	٣٧١	٧٧٤
لوازم الكساء والملابس، غير المصنوعة من التريكو أو الكروشيه	٤٦٤	٧٦٢
أصناف أخرى من المنسوجات المصنعة ؛ ملابس	٣٧٩	٧٧٧

المصادر : تم الحساب من البيانات التجارية لـ CAPMAS . ومعادلة الميزة النسبية الثابتة من Greenaway and Milner (1994) .

* النسبة لم تحدد .

(أ) الميزة النسبية الثابتة (في المائة) = $I_n (X_i / X) / (M_i / M) * 100$ حيث X_i و M_i هما صادرات وواردات قطاع i على التوالي ، في حين أن X و M هما إجمالي صادرات وواردات مصر . فإذا كانت الميزة النسبية الثابتة أكبر من صفر فهذا يشير إلى وجود ميزة نسبية ثابتة . وكلما ارتفع الرقم القياسي ، كان الأداء التجاري للقطاع الذي نحن بصدده أكثر نجاحا .

وعلى العكس ، شهدت المنتجات الزراعية تزايدا سلبيا في معدلات الحماية الفعالة منذ ١٩٩٢ (الجدول ٢-٥) . وبالتالي فمن المرجح أن تؤدي زيادة فرص الوصول للأسواق بالخارج إلى زيادة عرض هذه المنتجات . والمشكلة هي أن المنتجات الزراعية تخضع عادة لرقابة شاملة على الجودة والمواصفات . وفي ظل هذا المناخ من الحماية السلبية ، فمن المرجح أن تساعد الجهود المبذولة من أجل تنسيق هذه الإجراءات بموجب اتفاقية للتجارة الحرة هذا القطاع على اختراق السوق الأمريكية .

الجدول (٢-٥) : *الحماية فى مصر ، ١٩٩٢ و ١٩٩٦* (أ)

	١٩٩٢		*١٩٩٦*	
	التعريفة الاسمية	*معدلات الحماية الفعالة*	*التعريفة الاسمية*	*معدلات الحماية الفعالة*
المنتجات الزراعية الغذائية	٦ر٠	٠ر١٠	٣ر٣٠	-٤ر٤٠
المنتجات الزراعية غير الغذائية	٤ر٥	-٢ر٢٠	٤ر٢٠	-٢ر٣٠
الثروة الحيوانية	٩ر١	٣ر٩٠	٧ر٩٠	٤ر٤٠
مستخرجات البترول والغاز	٥ر٠	-٩ر٩٠	٥ر٠٠	-١٢ر٢٠
مستخرجات أخرى	٨ر٣	-٦ر٦٠	٨ر٠٠	-٧ر٤٠
تجهيز الأغذية	٧ر٥	٢ر٤٠	٧ر٢٠	٣ر١٠
حلج القطن	٧ر٥	٢ر٥٠	٧ر٥٠	٢ر٨٠
الغزل والنسيج	٤٤ر٦	٤٧ر٩٠	٣١ر١٠	٣١ر٥٠
الملابس الجاهزة	٩٩ر٣	٨٢ر٦٠	٥٤ر٤٠	٤٠ر٧٠
المنتجات الجلدية (عدا الأحذية)	٢٢ر٥	٣٢ر٠٠	٢١ر٦٠	٣١ر٠٠
الأحذيـــة	٨٣ر٠	٧٣ر٢	٥٣ر٦٠	٤٢ر٢٠
المنتجات الخشبية (عدا الأثاث)	٩ر١	-١٥ر٠	٨ر٨٠	-١١ر٢٠
الأثـــاث	٨٧ر٨	١٠٥ر٩٠	٤٨ر٢٠	٥٣ر٨٠
الورق والطباعة	١٦ر٠	١٢ر٦٠	١٧ر٨٠	١٥ر٣٠
المنتجات الكيماوية (عدا منتجات النفط المكررة)	١٢ر٧	٦ر٦٠	١١ر٤٠	٥ر٧٠
منتجات النفط المكررة	٩ر٤	٦ر٠٠	٩ر٤٠	٦ر٠٠
منتجات المطاط والبلاستيك	١٧ر٠	٦ر٦٠	١٤ر٧٠	٥ر٣٠
منتجات الصينى	٢٩ر٣	٢٠ر٦٠	٢٦ر٣٠	١٧ر٤٠
المنتجات الزجاجية	٤٠ر٥	٣٢ر٠٠	٣٢ر٠٠	٢٣ر٨٠
المنتجات غير المعدنية	٤٠ر٥	٣٩ر٩٠	١٧ر٧٠	١٢ر٨٠
منتجات الحديد والمعادن	١٣ر٦	١٨ر٥٠	١٣ر٠٠	١٧ر٩٠
الآلات والمعدات	٢٥ر٠	١٤ر٥٠	١٩ر٨٠	٩ر٤٠
وسائل المواصلات	٤٠ر٢	٣٦ر١٠	٥٦ر٩٠	٥٨ر٨٠
صناعات تحويلية أخرى	٢٥ر٦	١٨ر٣٠	١٠ر٩٠	٢ر٥٠
المتوسط المرجح	**٢٠ر٩٠**	**١٣ر١٠**	**١٦ر٨٠**	**٩ر١٠**

المصدر : حسابات المؤلفين .
(أ) تم استبعاد المشروبات والتبغ بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية الاسمية .

وبالمثل ، يبدو المستقبل مبشرا بالنسبة للعديد من الصناعات البترولية غير التقليدية ، خاصة على ضوء الاتجاه الـــنزولى المتوقـــع لمعـــدلات

الحماية الفعالة بعد التطبيق الكامل لاتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى . ويبدو أن أربع صناعات فقط من ثلاثة عشر صناعة سوف تظل تتمتع بحماية ايجابية بحلول عام ٢٠١٠ .[٣٢] وهذه القطاعات سيكون بإمكانها التنافس الفعال فى ظل بيئة تجارية أكثر انفتاحا . وبالإضافة إلى ذلك فإنها ستستفيد كثيرا من الإجراءات المبسطة والمنسقة للتصدير والاستيراد والتى تمثل حواجز تجارية ، خاصة بالنسبة للمصدرين الصغار .

ملاحظات ختامية

يبين الحوار الجارى حول المعونة لمصر أن اتفاقية التجارة الحرة بينها وبين الولايات المتحدة قد تكون الخطوة المنطقية التالية فى علاقتهما معا . فإلى جانب تحقيق مكاسب فورية ، فى شكل زيادة صافى التجارة والاستثمار ، فسوف تساعد العلاقة القوية بين الدولتين على تدعيم السلام فى المنطقة .

ومن ناحية أخرى ، ليست جميع اتفاقيات التجارة الحرة متساوية فى تحقيق نفس القدر من المكاسب . وكما ورد فى هذا الفصل ، فإن فى رأينا أن أفضل اختيار بالنسبة لمصر يتمثل فى اتفاقية انتقائية للتجارة الحرة تؤدى إلى تحرير التجارة وتنسيق بعض السياسات واللوائح المحلية. وقد يؤدى عقد اتفاقية أكثر عمقا للتجارة الحرة من نوعية " النافتا " يؤدى إلى انتهاك للسيادة الوطنية ، ويأتى بسياسات ومؤسسات غير ملائمة فى مصر . وبالعكس ، فإن الاتفاقية السطحية للتجارة الحرة مثل الاتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، قد لا تحقق الكثير فى مجال تعزيز الاستثمار وتحرير الخدمات وتوفير دعم رئيسى لسياسات الإصلاح .

لقد حان الآن موعد التفاوض بشأن عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة . فمصر على وشك إبرام اتفاقية مع الاتحاد الأوروبى ، كما أنها وقعت اتفاقية للتجارة الحرة مع البلدان العربية . وبالتالى فإن إبرام الاتفاقية مع الولايات المتحدة سوف يخفض تحويل التجارة . ومن المؤكد أن الاقتصاد المصرى مستعد لانتهاز فرصة إبرام الاتفاقية مع الولايات المتحدة ، فى ضوء الإصلاحات الجوهرية التى تمت فى سنوات التسعينيات . ومهما كانت نقاط الضعف التى لاتزال قائمة بالاقتصاد ، فمن المؤكد أن اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة ستكون قوة مساعدة .

ملحق : معدل الحماية الفعال

يقيس معدل الحماية الفعال مدى الحماية الذى تكفله الرسوم الجمركية الاسمية للقيمة المضافة المحلية . ويشير معدل الحماية الفعال الإيجابى إلى أن القيمة المضافة المحلية تتمتع بالحماية ، فى حين يشير معدل الحماية الفعال السلبى إلى أن القيمة المضافة المحلية خاضعة للضريبة . وقد تم حساب معدل الحماية الفعال لقطاع I كالآتى :

$$\text{معدل الحماية الفعال}_i = \frac{\text{الرسوم الجمركية}_i - \sum_{j \neq i} \text{الرسوم الجمركية}_j * a_j}{1 - a_i} * 100$$

حيث إن a_j هو نصيب القطاع j من مدخلات إنتاج القطاع i ، والذى تم حسابه من جدول المدخلات / المخرجات ١٩٩٢/٩١ لمصر ؛ والرسوم الجمركية هى الرسوم الاسمية المرجحة لقطاع i من جدول المدخلات / المخرجات .[٣٣]

وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بالسلع المستوردة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء من التبويب حسب النظام المنسق . أما الرسوم الجمركية المطبقة فى ١٩٩٢ و ١٩٩٦ فقد تم الحصول عليها من المرسومين الرئاسيين رقمى ٣٥١ (١٩٨٦) و ٣٨ (١٩٩٤) والتعديلات الخاصة بهما . ونظرا لأن البيانات الخاصة بالرسوم الجمركية كانت أكثر تفصيلا من البيانات الخاصة بالواردات ، تم استخدام واردات ١٩٩٤ ذات الأرقام الثمانية للحصول على الرسوم الجمركية المرجحة للواردات ذات الرقمين . ثم أعيد تجميع بيانات التجارة والرسوم الجمركية لتقابل قطاعات جدول المدخلات / المخرجات.

ونظرا لأنه لا توجد رسوم جمركية على الخدمات ، وأن الخدمات منخفضة الكفاءة تفرض ضريبة على التصنيع والزراعة ، تم افتراض " ما يعادل الرسوم الجمركية " (على أساس مؤشرات الكفاءة النسبية) بالنسبة لفئات الخدمات المختلفة بجدول المدخلات / المخرجات . وبالنسبة للقطاع المالى ، أظهرت المقارنة بين الهامش المالى الحقيقى فى مصر والاتحاد الأوروبى أنه يمكن افتراض رسوم جمركية لهذا القطاع تصل إلى ٢٠ فى المائة . وتم تطبيق نفس المعدل على قطاع التأمين . كذلك تم افتراض ما يعادل ٥٠ فى المائة من الرسوم الجمركية فيما يتعلق

بقطاع الاتصالات ، بعد مقارنة عدد العاملين لكـــل خــط فــى مصــر والمتوسط العالمى . وأسفرت مقارنات تكاليف الشــحن والتحميــل عــن معدل ٣٠ فى المائة للشحن والتخزين . ولم يتــم افــتراض أى معــادل للرسوم الجمركية على قطاعات الخدمات الأخرى.

الهوامــــش

المؤلفان يشكران د. جلال أمين وكل من شارك فى مؤتمر " نحو اتفاقية للتجـــارة الحــرة بين مصر والولايات المتحدة " لما قدموه من تعليقـــات ومناقشـــات مفيــدة . وقــد تــم تقديــم صورة أولى من هذا الفصل فى ورشة العمل التــى عقــدت فــى مؤسســة بروكينجــز فــى ٣ أكتوبر ١٩٩٧ . ونتوجه بالشكر للدكتورة سميحة فوزى و د. برنارد هوكمان و د. روبــرت لورانس، وأرفيند سوبرامانيان ، والمشاركين بورشة العمل لتعليقاتهم المفيدة . ونخص بالشـــكر أيضا أمل رفعت لمساعدتها الممتازة فى مجال البحوث ، وجوزيف عطية لمساهمته فى حســاب معدلات الحماية الفعالة ، ومروة قاسم ومى فريد لما قدمتاه من مساعدات إضافية .

١- انظر مثلا : Barro (1991); Krueger (1997); Sachs and Warner (1995) .

٢- انظر مثلا :Lawrence (1997b).

٣- Viner (1950) .

٤- Maskus and Konan (1997).

٥- Noll (1997) .

٦- Sachs (1996) .

٧- الجمارك غير النسبية عبارة عن رسوم جمركية محددة بالدولار أو الســنت لوحــدة السلعة المستوردة ، وليس وفقا لقيمة السلعة .

٨- فى اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى ١٩٨٥ ، تم الحفاظ على القيود الكمية بخلاف الرسوم الجمركية فى كل دولة ، وذلك لتلائم الاعتبارات العامة للسياســـة الزراعية .

٩- Hoekman, Konan, and Maskus (فى هذا الكتاب) .

١٠- تقصر اتفاقية الولايات المتحدة وإسرائيل فى ١٩٨٥ تغطية تجارتها فــى الخدمــات على التوصية بأن يخفض الطرفان القيود على تدفق الخدمات بين الدولتيــن ويطــورا وســائل للتعاون من أجل تحقيق هذا الهدف .

١١- Subramanian and Abd-el-Latif (1997) .

١٢- Galal (1996).

١٣- Radwan على وشك الصدور .

١٤- مكتب التحليل الاقتصادى ، *دراسة استقصائية للأعمال الجاريــة* ، أعــداد مختلفــة وبيانات حسابات رأس المال من الإحصاءات المالية الدولية .

١٥- يقول Kehoe (1996) إن من أهم أوجه التحرير فى المكسيك إلغاء العوائـــق أمــام الاستثمار الأجنبى المباشر .

١٦- للحصول على مزيد من التفاصيل بالنسبة لدور الولايـــات المتحــدة فــى الأزمــة المكسيكية ، والأثر المواتى " للنافتا " كأداة تثبيت للسياسة فى المكسيك، انظر Francois (1997) .

١٧- Hoekman and Djankov (1997b) .

١٨- للإطلاع على أهمية متغيرات الاقتصاد الكلى للاستثمار الأجنبى المباشـــر . انظـــر مثـــلا: United Nations Center on Transnational Corporations (1993); Bajo-Rubio and Sosvilla-Rivero (1994); and Haddad and Harrison (1993) .

١٩- Subramanian (1997) .

٢٠- Benham (1997) .

٢١- Galal and others (1994).

٢٢- تم تخفيض السعر الحدى للضريبة من ٦٥ فى المائة إلى ٤٨ فى المائة ، فى حيـــن تم تخفيض السعر للشركات إلى ٤٢ فى المائة وإلى ٣٤ فى المائة بالنسبة للتصنيع .

٢٣- ينعكس ازدهار القطاع المصرفى فى تحسن الربحية ، وانخفاض الفرق بين أســـعار الإقراض والاقتراض (٣ر٨ فى المائة فى ١٩٩٦/٩٥) ، وقلة تعرض البنوك لمخـــاطر ديـــون الشركات العامة (كان نصيب اعتمادات القطاع العام فى ١٩٩٦ ، ٥٧ فـــى المائـــة ، والـــذى انخفض من ٧١ فى المائة) .

٢٤- Subramanian (1997) .

٢٥- Subramanian (1997) . تستخدم مصر سعر الصرف كمرتكز إسمى .

٢٦- Sachs (1996) .

٢٧- Fergany (1994) .

٢٨- Sachs (1996) .

٢٩- IBCA (1997) . انظر أيضا: World Bank (1992, 1994) .

٣٠- جمعنا تحت قطاعات الميزة النسبية غير التقليدية كل قطاعـــات التصنيـــع باســـتثناء تجهيز الأغذية ، والمنسوجات والمعادن وتكرير البترول .

٣١- لا تأخذ حسابات معدلات الحماية الفعالة فى الحسبان أثـــر الحظـــر علـــى واردات الملابس الجاهزة . وبالتالى فإن صناعة الملابس الجاهزة تتمتع بالضرورة بدرجة أكـــبر مـــن الحماية على عكس ما تبينه أرقام معدلات الحماية الفعالة .

٣٢- Galal and Hoekman (1997a) .

٣٣- لاستنتاج معدلات الحماية الفعالة انظر: Hoekman and Djankov (1997a) .

نحو اتفاقية للتجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة

منظور أمريكي

د. روبرت ز. لورانس

تثير فكرة عقد اتفاقية للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة ومصر الدهشة لدى عدد كبير من الأمريكيين . فبالرغم من إدراكهم الكامل بأهمية مصر كشريك إستراتيجي في السعي إلى تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط ، إلا أنهم يميلون إلى رؤيتها كمتلق للمعونة وليس كفرصة للتجارة . ومنذ عام ١٩٧٥ ، أنفقت الحكومة الأمريكية أكثر من ٥ر١٧ مليار دولار على المساعدة الاقتصادية لمصر ، بالإضافة إلى ٢٠ مليار دولار على المساعدة العسكرية .[1]

ووجهة النظر الأمريكية مفهومة تماما . فخلال الثمانينيات ، كان الاقتصاد المصري في حالة ركود ، وبالرغم من أن النمو المبكر كان سريعا ، إلا أنه حدث خلف الأبواب التي كانت مغلقة عمليا أمام العالم الخارجي . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذا الاقتصاد كان محميا وخاضعا لسيطرة الدولة ، فلم يسمح لمنظمي المشروعات من القطاع الخاص بمصر ، ومن باب أولى المستثمرين الأجانب ، إلا بدور محدود . ونتيجة لذلك ، لم يكن البيع والاستثمار في مصر سهلا بالنسبة للشركات الأمريكية. وعلى مر السنين ، حددت التقارير الصادرة عن الحكومة الأمريكية وجود العديد من العوائق ، بما في ذلك السياسات الرسمية مثل أذون الاستيراد وارتفاع الرسوم الجمركية ، وإجراءات الجمارك والتي تستغرق وقتا طويلا ، ومراقبة الجودة المكلفة والممارسات غير الرسمية التي عكست في بعض الحالات وجود الفساد (انظر ملحق هذا الفصل) .

وهناك سبب آخر ، لضعف الأداء الاقتصادى فى مصر يتمثل فيما حدث من تطورات فى أماكن أخرى . ففى الوقت الذى كانت فيه مصر وبلدان نامية أخرى بالشرق الأوسط لاتزال تناقش ما إذا كانت تأخذ بالإصلاح أم لا ، كانت اقتصادات ناشئة عديدة فى أماكن أخرى من العالم تمضى قدما للأمام . واجتذبت انتباه المستثمرين العالميين ، دول فى آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية التى أعادت توجيه اقتصاداتها بصورة كبيرة باستراتيجيات تتطلع للخارج .

بيد أن الإصلاح الاقتصادى فى مصر بدأ فى ١٩٩١ بصورة جادة بتوقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولى ، وبإعفاء نادى باريس مصر من ٥٠ فى المائة من المديونية الخارجية الرسمية . ومنذ ذلك الحين ، أصبح سجل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلى مثيرا للإعجاب . فقد انخفض عجز الموازنة من ٢١ فى المائة إلى ٣ر١ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى ، وانخفض التضخم من ٢٥ إلى ٧ فى المائة ، وتحقق توازن الحساب الجارى ، وارتفعت احتياطيات النقد الأجنبى لأكثر من ٢٠ مليار دولار . وبعد تولى حكومة جديدة فى ينساير ١٩٩٦ ، تعهدت مصر بالإسراع بالإصلاح الاقتصادى والخصخصة والتحرير وتقليص البيروقراطية الإدارية . وكان من المؤشرات الدالة على جدية هذه النوايا استعدادها للتوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى فى إطار الإتفاقيات اليورو ــ متوسطية ، وبمقتضاه تخطط مصر لإلغاء جميع الحواجز التجارية أمام المنتجات الصناعية الأوروبية بحلول عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك ، توصل أعضاء الجامعة العربية إلى اتفاق لإبرام اتفاقية للتجارة الحرة خلال فترة عشر سنوات، ابتداء من ١٩٩٨.

وقد دفعت هذه التغيرات كذلك إلى حدوث تحول فى السياسة الأمريكية . فبرنامج المعونة الأمريكية ، الذى كان فى الأساس يدعم مشروعات القطاع العام الكبير ، أصبح الآن مصمما لتعزيز النمو الاقتصادى الموجه للتصدير الذى يقوده القطاع الخاص . وشكل الرئيس حسنى مبارك ونائب الرئيس الأمريكى آل جور فرقا للتعاون من المسؤولين بالقطاعين العام والخاص فى الدولتين (شراكة " جور ــ مبارك ") لتعزيز النمو الاقتصادى وخلق الوظائف بمصر ، ولتقوية الصلات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين . وتسعى الشراكة إلى الحفاظ على قوة الدفع المصرية فى خلق بيئة أعمال مواتية للاستثمار بتطبيق سياسات تحفز الخصخصة ، وتحرير التجارة ،

ووضع قانون تجارى موحد ، وخلق آلية لتسوية المنازعـــات ، وحمايـــة حقوق الملكية الفكرية .

هل هــذه المبــادرات الأمريكيـــة كافيـــة ؟ هــل يتعيـــن أن تعمـــق الولايات المتحدة ومصر علاقتهما الاقتصاديـــة باتفاقيـــة أكـــثر شـــمولا للتجارة الحرة ؟ من المنظـــور الأمريكـــى ، تشـــمل هــذه التســاؤلات عدة قضايا : ما الأثر الذى ستخلفه الاتفاقية على الاقتصاد الأمريكـــــى ؟ هل ستكون فعالة فى تعزيز المصالح الاقتصادية الأمريكية فى مصـــــر ؟ كيف ستؤثر على أهداف ومبادرات السياسة التجارية الأمريكية الأخرى ؟ هل ستساعد على تعزيز المصالح الأمريكية الأشمل بالشرق الأوسط ؟ ما الشروط التى يرجح أن تقبلها الولايات المتحدة ؟ هل يجب أن تعكـــس الاتفاقية التعهدات المحدودة نسبيا للاتفاقيـــات اليـــورو ـ متوســطية أو لإتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة ، أو تعكس تعهدات أكثر شمولا " للنافتا " أو تلك المخططة من أجل منطقة التجـــارة الحـــرة بالأمريكتين ؟ وللإجابة على هذه التساؤلات ، من الضرورى النظر فـــى الاستراتيجية التجارية الأمريكية الحالية ، وإمكانية اســـتخدام الاتفاقيـــات الأخرى كسوابق (مثل اتفاقية التجارة الحـــرة بيـــن الولايـــات المتحـــدة وإسرائيل ، واتفاقية مصر للشراكة الأوروبية المتوسطية ، و " النافتا " ، ومنطقة التجارة الحرة بالأمريكتين) ، وأثر إلغـــاء الرســـوم الجمركيـــة المصرية الأمريكية على التجارة والعمالة بالولايات المتحدة ، والخيـــارات من منظور الولايات المتحدة .

إطار السياسة التجارية الأمريكية

من الجوانب المهمة لجدول أعمالنـــا ، الانطـــلاق مـــن الاتفاقيـــات الإقليميـــة والمتعددة الأطراف التى تم التوصل إليها بالفعل ، والتى تسعى لمستويات أعلـــى من الالتزامات . كما نهدف إلى توســـيع مـــدى شـــمول الاتفاقيـــات التجاريـــة لمواجهة الممارسات التى تقوض المكاسب التى تحققت من خلال قواعد تجاريـــة أقوى والتزامات بتوفير فرص النفاذ إلى الأسواق : التشوهات التجاريـــة التـــى يخلقها ضعف معايير العمل ، والإفـــراط فـــى القيـــود ، وغيـــاب الشـــفافية ، والرشوة ، والفساد ، والحواجز التى تعوق التنمية المســـتدامة بيئيـــا والســـلوك المناوئ للمنافسة الذى يؤثر على التجارة .[٢]

ولا يمكن تقييم احتمال إبرام اتفاقيـــة التجـــارة الحـــرة بيـــن مصـــر والولايات المتحدة وطابعها بدون أن نأخذ فـــى الاعتبـــار عـــدة ســـمات للسياسة التجارية الأمريكية . فقد تغير وضع الولايات المتحدة فى العـــالم

خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكرد فعل لذلك تغيرت السياسة التجارية الأمريكية ، وهى التى تتميز بالاستجابة السريعة للاهتمامات السياسية المحلية . فقد توقفت الولايات المتحدة عن اعتمادها كلية على تعددية الأطراف فى التعامل مع مسألة حواجز الحدود ، وانتقلت إلى استراتيجية المسارات المتعددة التى تركز على التكامل الاقتصادى الدولى الأعمق . وإذا ثبت أن اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة جذابة بالنسبة للولايات المتحدة ، فإنها ينبغى لها أن تتشابك مع اهتمامات سياسية أوسع .

لقد ركزت الولايات المتحدة خلال معظم الحقبة التى تلت الحرب العالمية الثانية على دعم نظام عالمى متعدد الأطراف قائم على القواعد، ويعتمد على الإتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . بيد أنه مع إنخفاض الحواجز الجمركية ، بدأت الولايات المتحدة فى الدعوة لاتخاذ إجراءات دولية لتطبيق سياسات كانت تعتبر فى السابق ذات طبيعة محلية بحتة ، ومن أجل آليات حاكمة تجعل مثل هذه الإجراءات أكثر مصداقية وإلزاما. وتخضع للفحص الدولى الدقيق حاليا معايير الإنتاج ، وسياسات الاستثمار ، وسياسات المنافسة ، والملكية الفكرية ، والسياسات البيئية ، ومعايير العمل ، وحقوق الإنسان – وكلها أمور كانت تعتبر ذات إهتمامات محلية بحتة .

ما سبب هذا التغيير ؟ يرجع ذلك جزئيا إلى تغير طبيعة المنافسة الدولية ، خاصة الدور التكميلى الذى أصبح مطلوبا أن تلعبه التجارة والاستثمار الأجنبى المباشر. ويتطلب التنافس الفعال فى مجال المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمتطورة ، فى أغلب الأحوال وجودا محليا كبيرا من أجل التسويق والمبيعات وخدمات ما بعد البيع . وأصبحت القدرة على متابعة اتجاهات السوق ، والاستجابة لاحتياجات المستهلك ، وتملك الشركات الأصغر المبتكرة فى جميع الأسواق الرئيسية، أمرا أساسيا من أجل النجاح فى التنافس . وقد زاد الاستثمار الأجنبى والتجارة ليس فقط فى إنتاج السلع ، ولكن أيضا فى الخدمات ، حيث نما الاستثمار الأجنبى المباشر على نحو أسرع. وهذا أمر طبيعى للغاية ، حيث إن السمة المميزة للخدمة هى أنها تنتج وتستهلك فى نفس الموقع . ويتم حفز الاستثمار فى الخدمات جزئيا من خلال عولمة القطاعات التى كانت فى السابق ذات طبيعة محلية صرفة أو أساسية . كما أصبح الانتشار الدولى للابتكارات سريعا ومتناميا بصورة كبيرة.

وتؤدى هذه العوامل جميعها إلى قيـــام الشـــركات بزيـــادة التركـــيز على النفاذ إلى السوق بالإضافة إلى عنايتها بالمنتجـــات . ويـــؤدى هـــذا التطور بدوره إلى ظهور تنافر بين الأنظمة للأســـس الحاكمـــة وقواعـــد التشغيل . وحتى إذا ألغيت الحواجز الجمركية ، فـــإن ضعـــف تطبيـــق سياسات مكافحة الاحتكار ، على سبيل المثال ، يمكـــن أن يـــؤدى إلـــى التواطؤ على نحو يحد من دخول شـــركات جديـــدة . وبـــالطبع تســـعى الشركات متعددة الجنسية التى تخطط من أجل إنتاج مكونات فى إحـــدى الدول وبيع المنتج النهائى فى غيرها إلى قواعد تشغيل مستقرة، وضمـــان حقوق الملكية الفكرية ، والمعايير الفنية والقواعـــد التنظيميـــة المتســـقة دوليا .

وخلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح للتجارة أهمية أكـــبر فى الاقتصاد الأمريكى ، وتعرضت الشركات الأمريكية لضغوط المنافسة المتزايدة . وكان لهذه الظروف المتغيرة أيضا تأثير عميق علـــى درجـــة الأهمية السياسية للتجارة . ففى واقع الأمر، يعطـــى دســـتور الولايـــات المتحدة الكونجرس ، وليس الرئيس ، القول الفصل فى تنفيـــذ السياســـة التجارية الأمريكية . وتلك سلطة يحرص الكونجرس على حمايتها بشدة . وعندما كان هناك إجماع محلى قوى لتأييد التجارة الحـــرة ، ولـــم تكـــن التجارة مهمة نسبيا لمعظم الأمريكيين، ظلت السياسة التجارية الأمريكيـــة تركز بدرجة أو بأخرى على أهداف عالمية تتعلق بالنظم ، وأمكن قصـــر وضع السياسة التجارية الأمريكية على عدد قليل من المتخصصين . بيـــد أنه مع زيادة الضغوط التجارية ، وعندما أصبحت التجارة أكثر بـــروزا فى الحوارات السياسية المحلية ، أصبح تنفيذ السياسة التجارية للولايـــات المتحدة مقيدا بصورة متزايدة بالمصالح السياسية المحلية .

وكان لنمو الأهمية السياسية للقضايا التجارية ثلاثة آثـــار واضحـــة . **أولا** ، زاد الضغط على الإدارة الأمريكية لتفعل شـــيئا بشأنـــها . ووفقـــا لذلك ، بدأت السياسة الأمريكية تقلل من تركيزها على المساعى المتعـــددة الأطراف التى تستغرق وقتا طويلا ، من خلال " الجات " ، وتزيـــد مـــن تركيزها على الاستراتيجيات متعددة المسارات التى تجمع بيـــن التدابـــير الإقليمية والثنائية والأحادية . **ثانيا** ، أصبحت السياسة الأمريكيـــة أكـــثر اهتماما بقضايا التجارة العادلة . ومع تناقص الاختلافـــات بيـــن الـــدول وزيادة حدة المنافسة ، تصبح القرارات المتعلقة باختيـــار المكـــان أكـــثر حساسية للاختلافات الصغيرة نسبيا فى الممارسات والسياسات المحليـــة . ومن المفارقات ، أنه كلما ازداد التماثل بيـــن الـــدول ، ازدادت أهميـــة

الاختلافات الباقية فى تحديد تدفقات التجارة والاستثمار . ومن الطبيعى أن يؤدى هذا إلى زيادة الضغط على الدول لكى تنسق سياساتها وقواعدها المحلية وتخلق ساحة اللعب بفرص متساوية للجميع .

وبسبب إضفاء طابع سياسى متزايد على السياسة التجارية ، تم إيلاء المزيد من الاهتمام بالعوامل غير الاقتصادية . فعندما يطلب من أعضاء الكونجرس منح امتيازات تجارية واسعة لشركاء تجاريين ، فإنهم ينتهزون الفرصة لإثارة التساؤلات حول قضايا مثل حقوق الإنسان ، وكذا حقوق الحيوان ، والتفرقة العنصرية ، والممارسات السياسية . وقد أصبحت هذه الاهتمامات متشابكة فى المناقشات الخاصة بالسياسة التجارية .

وهناك عامل إضافى يجدر ذكره فيما يتعلق بالبيئة الاقتصادية الأمريكية ، وهو أداء سوق العمل . فطوال عقدين ، كان الأداء أقل من مرض ، وركدت الأجور الحقيقية . وفيما بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٩٦ ارتفع الأجر الحقيقى فى الساعة بمقدار ٩ فى المائة فقط .

وقد صاحب هذا الهبوط فى نمو الأجور الحقيقية تطور ثان ينذر بالسوء : زيادة مذهلة فى عدم المساواة فى الأجور تبعا للتعليم والمهنة . ونشأ نمط واضح خلال العقد فى هذا الخصوص : كلما ارتفع مستوى التعليم ، ارتفعت الزيادة فى الأجر . وزاد بصورة كبيرة هامش الأجر للرجال والنساء ذوو الوضع المهنى أو التعليمى العالى . وأصبح هناك قلق متزايد بالولايات المتحدة من أن التجارة الدولية والاستثمار الأجنبى يخلقان تحولا فى الطلب عن العمالة غير الماهرة . وفى ضوء حقيقة أن التغيرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد تتواكب مع النمو البطئ للأجور الحقيقية واتساع هوة عدم المساواة فى الأجور ، يسهل رؤية السبب فى اعتبار هذه التغيرات الاقتصادية سببا أساسيا لاتساع عدم المساواة .

وقد بلور الجدل الذى دار حول " النافتا " فى عام ١٩٩٣ القلق بشأن الأجور ، ولعل أفضل تصوير لذلك ما وصفه روس بيرو " بالصوت العملاق الذى يمتص " الوظائف وهى تتجه إلى الجنوب. كما ألقى اللوم على " النافتا " لما يراه الكثيرون بالولايات المتحدة ظاهرة كبرى : وهى " المصانع الهاربة " ، إشارة إلى قيام الشركات متعددة الجنسية بإعادة التوطن فى البلدان المنخفضة الأجور . بل ويشكو

آخرون من أن المنافسة مع بلدان لا تحترم معايير العمل يمكن أن يكـون لها تأثير سلبى على عمال الولايات المتحدة .[٣]

وبالرغم من إقرار الكونجرس الأمريكى اتفاقية " النافتـا " ، إلا أنـها تركت جروحا سياسية عميقة ، ازدادت سوءا من جراء الأزمات الماليـة المكسيكية . وفي ظل هذا المناخ ، وجدت إدارة كلينتون أنه من الصعـب الحصول على سلطة اتباع المسار السريع من الكونجرس للتفاوض بشـأن اتفاقية التجارة الحرة المقترحة مع شيلى ، والاشتراك فـى المفاوضـات التجارية الأخرى متعددة الأطراف أو الاقليمية .

ويؤثر هذا القلق على جدوى وطبيعة الاتفاقية المصريـة الأمريكيـة المقبلة . فهو يشير جزئيا إلى أن مثل هذه الاتفاقية من المرجح أن تكـون عميقة وتتضمن أكثر من مجرد إلغاء الحواجز الجمركية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنها قد تصطدم بعوائق سياسية أبعد من تلـك المتعلقـة تحديـدا بالمسائل التجارية بين مصر والولايات المتحـدة أو الأثـر الاقتصـادى المتوقع من الاتفاقية . بل الواقع ، أن ذلك سينشأ من القلق الأوسع نطاقـا الذى يحيط بالعولمة وأثرهاعلى المشكلات الاقتصادية المحلية بالولايـات المتحدة .

نماذج محتملة للاتفاقية

يمكن أن يأخذ نمط اتفاقية التجارة الحـرة بيـن الولايـات المتحـدة ومصر أحد نموذجين . الأول يتمثل فى اتفاقية تقليدية للتجارة الحرة مـن نوع " الجات " ، كما يتبدى فى اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، والإتفاقيات اليورو ـ متوسـطية بيـن الاتحـاد الأوروبـى والبلدان الأخرى بالشرق الأوسط وشمال افريقيا . أما النموذج الثـانى ، والذى يمكن أن يطلق عليه اتفاقية تتضمن ترتيبات إضافية لما تنص عليه منظمة التجارة العالمية، تمثله اتفاقية " النافتا " والخطط الجارية من أجـل التجارة الحرة بنصف الكرة الغربى . ويقدم الجدول (٣-١) نظرة شـاملة مقارنة لهذه الاتفاقيات . ومن وجهة النظر الأمريكية ، يعتبر أحـد هـذه الخيارات أكثر ملائمة من غيرة لاتفاقية بين مصر والولايات المتحـدة ، وذلك وفقا للتفسير الوارد بالأجزاء التالية .

الجدول (٣-١) : *النصوص الرئيسية لاتفاقيتي التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل و " النافتا " والنطاق المقترح لمفاوضات منطقة التجارة الحرة بالأمريكتين*

المجال	*اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل*	*منطقة التجارة الحرة بالأمريكتين*	*النافتا*
إلغاء / تخفيض الرسوم الجمركية	تم إلغاء الرسوم على معظم المنتجات عند بدء سريان الاتفاقية . ووضعت المنتجات الباقية على ثلاث قوائم للتخفيض التصاعدي . وتم تجميد الرسوم المفروضة على المنتجات بالقائمة (جـ) حتى يناير ١٩٩٠ . ثم بدأ تخفيضها على مراحل حتى وصلت إلى الصفر في يناير ١٩٩٥ . ولايزال مسموحا ببعض أذون وحصص الاستيراد المستندة إلى سياسات زراعية .	ضمان الإلغاء التدريجي لجميع الرسوم الجمركية وبعض الحواجز غير الجمركية خلال عشر سنوات (مع استثناءات محدودة لبعض السلع) . إدخال أحكام تمكن بلداننا أصغر وأقل تقدما من التفاوض على جداول زمنية خاصة للتخفيض التدريجي للرسوم على بعض المنتجات .	ألغيت الرسوم على معظم المنتجات عندما بدأ سريان الاتفاقية . وسوف تلغى الرسوم الجمركية على المنتجات الواردة بقائمتي (جـ) و (جـ+) خلال عشر وخمس عشرة سنة ، على أساس نسب متساوية سنويا ، ابتداء من أول يناير ١٩٩٤ . وقد ألغيت معظم قيود الاستيراد والتصدير ، خاصة الحصص وأذون الاستيراد .
قواعد المنشأ	يجب أن يحتوى المنتج على ٣٥ في المائة على الأقل من القيمة المضافة المحلية .	وضع قواعد للمنشأ واضحة يمكن التنبؤ بها .	يجب أن تحتوى المنتجات على ٥٠-٦٠ في المائة على الأقل من القيمة المضافة الإقليمية (وفقا لطريقة الحساب) . ويتم تشكيل فريق عمل للإشراف على إدارة وتطبيق قواعد المنشأ . وتطبق قواعد خاصة على منتجات معينة مثل السيارات والمنسوجات .

إجراءات الجمارك	وضع إجراءات موحدة للجمارك، تنص على أحكام مسبقة ، وشهادات المنشأ ، وإجراءات التحقق ، وتبادل المعلومات ، ونماذج موحدة للجمارك.	وضع إجراءات موحدة للجمارك، تنص على أحكام مسبقة ، وشهادات المنشأ ، وإجراءات التحقق ، وتبادل المعلومات ، ونماذج موحدة للجمارك .	وضع إجراءات موحدة للجمارك ، تنص على شهادة المنشأ ، وإجراءات التحقق ، والأحكام المسبقة ، والمراجعة واستئناف أحكام تحديد المنشأ والأحكام المسبقة ، والتعاون الجمركى وإنشاء فريق عمل .
المشتريات الحكومية	تمد اتفاقية التجارة الحرة نطاق شمول قواعد المشتريات الحكومية الواردة فى " الجات ". ويتم تخفيض الحد الأدنى للعقود المفتوحة للمنافسة إلى ٥٠ ٠٠٠ دولار . وتنطبق التعويضات من الشركات الأمريكية فقط على العقود التى تزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ دولار .	النص على التحرير الفعال للمشتريات الحكومية ، بما يعكس مبادئ الشفافية وعدم التفرقة واتباع الإجراءات السليمة .	تمد اتفاقية " النافتا " نطاق الشمول إلى العديد من الوكالات الحكومية الاتحادية التى لا تغطيها القوانين ، وتنهى الاستثناءات السابقة مثل عقود الخدمات والإنشاء ، وتحظر المتطلبات التعويض . وتبلغ الحدود الدنيا للمشتريات المغطاة ٥٠ ٠٠٠ دولار بالنسبة للدوائر والوكالات الحكومية و ٢٥٠ ٠٠٠ بالنسبة لمشروعات الحكومة الاتحادية . وتصل الحدود الدنيا لأعلى من ذلك (٢٥٠ ٠٠٠ دولار و ٨ ملايين دولار على التوالى) بالنسبة للخدمات الإنشائية .
الحواجز والمعايير الفنية	إلى جانب وضع قواعد عامة لعدم التفرقة والشفافية ، تنشئ اتفاقية التجارة الحرة فريق عمل خاص لدراسة المصاعب التى لم يتم حلها والناشئة عن التجارة فى المنتجات الزراعية .	وضع الآليات اللازمة لتسهيل إلغاء حواجز فنية محددة أمام التجارة . وإدخال ضوابط جديدة للشفافية وإجراءات سليمة واجبة فى النظام الرقابى المحلى تعكس مبادئ الممارسة القانونية السليمة .	السماح بالإجراءات الصحية أو المتعلقة بالصحة النباتية السارية أو التى تدخلها أى دولة من دول " النافتا " بشرط ألا تكون قناعا للقيود التجارية وأن تعتمد على المبادئ العلمية وتقييم المخاطر . وكلما أمكن ، تلتزم بلدان " النافتا " باستخدام المعايير الدولية والعمل من أجل الأخذ بإجراءات متكافئة بدون تخفيض المستوى المختار لأى دولة بالنسبة لحماية حياة الإنسان والحيوان أو حياة النبات أو الصحة .

الجدول (٣-١) : (تابـع)

المجال	اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل	منطقة التجارة الحرة بالأمريكتين	النافتــا
الزراعــة	السماح للأطراف بالاحتفاظ بقيود الاستيراد بخلاف الرسوم الجمركية ، مثل الحصص والرسوم والترخيص .		تتفق الأطراف على إلغاء جميع الحواجز غير الجمركية أمام التجارة وتحويلها إلى رسوم جمركية أو المزج بين الحصص والرسوم الجمركية . ويؤجل العمل بهذا الحكم فى حالة المنتجات الحساسة مثل صادرات الفول الجاف والذرة إلى المكسيك ، وصادرات السكر وعصير البرتقال إلى الولايات المتحدة ، وصادرات البيض والدواجن ومنتجات الألبان إلى كندا . النص على عدم تشجيع إعانات التصدير بالنسبة للمنتجات الزراعية ويسمح بها فقط، بعد التشاور بالنسبة لصادرات الدول غير المنضمة " للنافتا " . ويمكن تطبيق إجراءات وقائية معينة خلال الأعوام العشرة الأولى للاتفاقية إذا تجاوزت الواردات الزراعية مستويات محددة .
الملكية الفكرية		تنص على التنفيذ الكامل لاتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة .	تتضمن الاتفاقية مجموعة شاملة من الأحكام التى تتعلق بحماية براءات الإختراع وحق التأليف والنشر والعلامات التجارية ، كما تتضمن نصوصا لتأكيد تنفيذها بصورة فعالة . وهذه الأحكام مبنية بدرجة كبيرة على اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بأوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة .
الدعم	انضمت إسرائيل لقواعد الجات الخاصة بالدعم كجزء من التزامها باتفاقية التجارة الحرة ووافقت على	وضع ضوابط جديدة تحكم دعم الصادرات الزراعية .	

الإجراءات الوقائية والتدابير العلاجية للتجارة غير العادلة	يحتفظ الأطراف بحقهم فى تطبيق الإجراءات الوقائية ومكافحة الإغراق والرسوم الجمركية ذات الوقع المعادل .	تتضمن إصلاح تدابير مكافحة الإغراق والرسوم الجمركية ذات الوقع المعادل.	يحتفظ الأطراف بحقهم فى تطبيق قانون الرسوم الجمركية ذات الوقع المعادل ومكافحة الإغراق ، وقد تم وضع آلية لتسوية الخلافات ومراجعة تقديرات الرسوم الجمركية ذات الوقع المعادل ومكافحة الإغراق .
سياسات حماية المنافسة		تنص ، كلما كان ملائما ، على الضوابط التى تتعلق بالتفاعل بين التجارة وسياسات حماية المنافسة .	تتعهد كل دولة بالمحافظة على القوانين التى تنظم الممارسات التى تحد من المنافسة . وفى حالة الشركات المملوكة للدولة والاحتكارات المحلية ، لا يجوز أن تمارس هذه الجهات " التفرقة ضد شركات " النافتا " أو مواطنيها فيما يتعلق ببيع أو شراء السلع والخدمات . ويتعين أن تتبع الاعتبارات التجارية الطبيعية فى أنشطتها التعاقدية . ويتم تشكيل لجنة ثلاثية لمراجعة العلاقة بين قوانين المنافسة والأمور التجارية ، التى من المفترض أن تشمل قوانين للإصلاح التجارى . ويلزم اتفاق فرعى الأطراف بمحاولة التفاوض بشأن وضع أنظمة قانونية جديدة تتعلق بالإغراق والدعم والرسوم الجمركية ذات الوقع المعادل خلال عامين من تنفيذ الاتفاقية .

الجدول (٣-١) : *(تابع)*

المجال	اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل	منطقة التجارة الحرة بالأمريكتين	النافتا
الخدمات	توافق الأطراف على إنشاء وسائل للتعاون فى مجال تجارة الخدمات وفقا لأحكام إعلان يضم مبادئ غير ملزمة .	التوسع فى ضوابط منظمة التجارة العالمية والخاصة بالخدمات بالنص على مبدأ عدم التمييز فى المعاملة والسماح باستثناءات محدودة .	إقرار المعاملة الوطنية ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية. والتواجد المحلى غير مطلوب لتوفير الخدمات التى يشملها الإتفاق . وتم إدخال عدد من التحفظات فيما يتعلق بالخدمات المشمولة وغير المشمولة . وفيما يتعلق بترخيص وإجازة المهنيين ، تنص الاتفاقية على أن شروط الممارسة يجب أن تعتمد فقط على الكفاءة وتقر مبدأ إعتراف متبادل يتم تأهيله . وتعترف الاتفاقية بحق تأسيس أعمال الصرافة والتأمين والأوراق المالية وغير ذلك من الخدمات المالية ، وتقر مبدأ المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بالخدمات المالية بوجه عام . وتحتفظ المكسيك بحق فرض حدود لحصة السوق على الشركات الأجنبية فى قطاع الخدمات المالية خلال فترة انتقالية تنتهى عام ٢٠٠٠ . كما تكفل الاتفاقية حق الدخول المؤقت لرجال الأعمال فى أى دولة من دول " النافتا " .

الاستثمار	لن تكون متطلبات تصدير أو شراء السلع والخدمات المحلية شروطا للاستثمار أو لتلقى حوافز الاستثمار .	تنص على وضع إجراءات تحكم تسوية الخلافات بين المستثمر والدولة .	تطبيق مبادئ المعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعاية . وبصفة عامة تحظر الإتفاقية متطلبات الأداء للمستثمرين الأجانب . ويوجد بعض التحفظات فيما يتعلق بقطاعات معينة .
ترتيبات مؤسسية	تم تأسيس لجان مشتركة للإشراف على تنفيذ الاتفاقية ، ولإجراء المشاورات وإنشاء فرق العمل إذا اقتضى الأمر ، ومراجعة الإعلان المعنى بالخدمات .		تنص الاتفاقية على إنشاء لجنة تجارية " للنافتا "، تدعمها سكرتارية دائمة ، وتكملها لجان ومجموعات مختلفة .
تسوية الخلافات	تضع آلية لتسوية الخلافات ، مع مرحلة للتشاور ، ولجنة مشتركة خاصة ، وأخيرا هيئة تحكيم غير ملزمة .	تضع إجراءات وفقا لنموذج منظمة التجارة العالمية .	تم إدراج آليات حل الخلافات ، حيث تقضى هيئات تحكيم ثنائية قومية فى الخلافات بين دولتين من أعضاء " النافتا " ، مع احتفاظ الدولة الثالثة بحقها فى الاختيار إما فى الاشتراك فى الدعوى أو تجرى هى بنفسها مشاورات وتحل الخلاف . وفى حين أن إجراءات الشكوى مفتوحة أمام دول " النافتا " إما فى ظل " الجات " أو " النافتا " ، فإنه يخول لها اختيار النظام الذى تتقدم فى ظله بشكواها ، إلا إذا كانت الشكوى تتعلق بالصحة أو

الجدول (٣-١) : *(تابع)*

المجال	*اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل*	*منطقة التجارة الحرة بالأمريكتين*	*النافتا*
			الأمان أو المعايير البيئية ، فيمكن للدولة المدعى عليها أن تصر على حل الخلاف بموجب " النافتا " . وفى هذا الخصوص ، تشترط " النافتا " تشكيل مجالس علمية لتوفير الأدلة من قبل الخبراء لهيئات التحكيم لكى تقضى فى القضايا التى تتعلق بالصحة والأمان والمعايير البيئية .
الصناعات الوليدة	تسمح من أجل حماية الصناعات الوليدة بزيادة أو إعادة تطبيق رسوم استيراد لا تتجاوز ٢٠ فى المائة عن المستوى المتفق عليه و ١٠ فى المائة من إجمالى الواردات . وسيتم إلغاء هذا الإجراء تدريجيا ابتداء من أول يناير ١٩٩٥ .		
اتفاقات فرعية حول معايير البيئة والعمالة			تضع الاتفاقات الفرعية آلية مؤسسية مفصلة لضمان فعالية تنفيذ قوانين العمالة والبيئة القائمة بكل من البلدان الثلاثة مع إمكانية فرض الغرامات والعقوبات التجارية كجزاءات لعدم الامتثال . وتنص الاتفاقات أيضا على آليات للتشاور صممت من أجل تعزيز درجة أعلى من تنسيق المعايير فى هذه المجالات مستقبلا .

اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل

وقعت الولايات المتحدة وإســـرائيل اتفاقيـــة للتجـــارة الحـــرة لعـــدة أسباب . فقد كانت إسرائيل تشعر بالقلق من أن نظام الأفضليات المعمـــم والذى بمقتضاه حصلت إسرائيل على فرص تفضيليـــة لدخـــول الســـوق الأمريكية كان من المقرر أن ينتهى فى ١٩٨٥ . كما كان هنـــاك اتجـــاه قوى فى الولايات المتحدة لقصر البرنامج على أقل البلدان تطورا وإجبـــار البلدان النامية الأكثر تقدما على " التخـــرج " منـــه . وكـــان يمكـــن أن تندرج إسرائيل ضمن هذه المجموعة .(٤)

ولعل ما يثير الدهشة هو أن الولايات المتحدة كانت راغبة فى التوقيـــع على هذه الاتفاقية ، وهى التى عارضت بشدة فيمـــا مضـــى الترتيبـــات التفضيلية ، خاصة بعد أن وقعت ضحية لمثل هذه الترتيبات ـــ وبصفـــة خاصة التفضيلات الإمبريالية ـــ فى سنوات الثلاثينيات . وبالإضافة إلـــى ذلك ، لعبت الولايات المتحدة دورا محوريا فى تعزيز النظـــام التجـــارى متعدد الأطراف . بيد أنه فى بداية سنوات الثمانينيات ، جعلت صعوبـــات بدء جولة أوروجواى الولايات المتحدة تنظر بعين الاعتبار بدرجة أكـــبر للمنهج متعدد المسارات نحو التحرير . ومـــن المفارقـــات ، أن الحجـــج الاستراتيجية الفريدة التى يمكن فى الحقيقـــة اســـتخدامها للتوصـــل إلـــى اتفاقية مع شريك ليس له أهمية اقتصادية كبيرة ، قد ساعدت على تقليـــص العوائق السياسية . وعند إبرامها ، خلقت سابقة مـــهدت الطريـــق أمـــام إبرام اتفاقية بين الولايات المتحدة وكندا .

ومن المثير أن إسرائيل، كما هو الحـــال بالنســـبة لمصـــر ، كـــانت قد أبرمت بالفعل اتفاقية للتجارة الحرة مـــع الاتحـــاد الأوروبـــى (فـــى ١٩٧٥) . وكان من المقرر أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقيـــة بالكـــامل بحلـــول ١٩٨٥ ، وهو الموعد الذى تقرر فيه إلغاء الرسوم الجمركية الإســـرائيلية على الصادرات الأوروبية . وبدون إبرام اتفاقية مماثلـــة مـــع الولايـــات المتحدة ، كانت إسرائيل ستمارس فى هذه الحالة تميـــيزا فـــى المعاملـــة لا يتفق وصالح أهم حليف لها ، مما كان سيؤدى إلى مشكلات سياســـية ، كما كان سيلحق الضرر الاقتصـــادى بكـــل مـــن الولايـــات المتحـــدة ، التى ستعانى خسائر فى الصادرات ، وإســـرائيل التـــى ســـتضطر إلـــى شراء المنتجات الأوروبية ، وذلـــك فـــى حيـــن أن الأفضليـــة ســـتكون للمنتجات الأمريكية إذا توافرت بدون رسوم استيراد .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، لم تـــؤد الاتفاقيـــة إلـــى نشـــوء حاجـــة للتكيف ، حيث إن أكثر من ٩٠ فى المائة من صادرات إسرائيل كـــانت

تدخل بالفعل للولايات المتحدة بدون جمارك قبل التوقيع على الاتفاقيـــة ، وذلك فى ظل نظام الأفضليات المعمم . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التجارة الإسرائيلية ليست كبيرة من الناحية النسبية للولايات المتحدة . ومن ناحيـة أخرى ، فإن الصادرات الأمريكية لإسرائيل ، كـانت تخضــع لحواجـز جمركية أو غير جمركية أكبر . ففىعام ١٩٨٤ ، بلغ متوسط الرســـوم الصريحة حوالى ٣٫٨ فى المائة ، بالرغم مـــن أن الرســوم الإضافيــة (الرسوم الجمركية المقنعة) التى قدرت بـــ ٦٫٨ فى المائة كانت تفــرض هى الأخرى أيضا من خلال تطبيق ضريبة الاستهلاك لحمايـــة المنتــج المحلى أو ضريبة الشراء . ومن منظور ميركنتالى ، والـــذى بمقتضــاه تعتبر الصادرات أمرا جيدا والواردات أمرا سيئا ، كان من المرجـــح أن تزيد الاتفاقية من صافى الصادرات لصالح الولايات المتحـــدة . بيــد أن إسرائيل كانت قد وافقت بالفعل على دخول منتجات الاتحـــاد الأوروبـــى بدون رسوم ، وبالتالى فإن المنتجين الإسرائيليين كانوا مجـــبرين علـــى إجراء تعديلات .

وقد تم تخفيض الرسوم الجمركية على أربع مراحل خلال فترة عشـــر سنوات . ففى المرحلة الأولى ، ألغيت الرسوم الجمركيـــة علـــى ٨ فـــى المائة من صادرات الولايات المتحدة لإسرائيل و ٥٣ فـــى المائـــة مـــن صادرات إسرائيل للولايات المتحدة . وقد تم منح إسرائيل وقتـــا أطـــول لإلغاء امتيازاتها ، باعتبارها الشريك الأقل تقدما .

ويبدو أن الاتفاقيـــة حققـــت المتطلبـــات الرئيســـية للمـــادة ٢٤ مـــن " الجات " ، التى تحكم الاتفاقيات التجارية التفضيليـــة . حيـــث غطـــت بالأساس كل التجارة ، ولم تضع حواجز خارجية ، ونفذت خلال عشـــر سنوات . ومع ذلك ، فهى لم تتجاوز " الجات " حيـــث تنفـــذ إجـــراءات تحقق تكاملا اقتصاديا أعمق . فـــأولا ، لـــم تلـــغ الاتفاقيـــة التصحيـــح التجارى، أى الرسوم الجمركية ذات الوقع المعادل ومكافحة الإغراق .[٥] كما أنها لم تطبق آلية ثنائية ملزمة لحل المنازعات ، بالرغم من أنه كـــان مطلوبا من إسرائيل التوقيع على قانون " الجات " للدعم . وثانيـــا ، لـــم تشمل فى واقع الأمر الخدمات بأحكام ملزمة . وثالثا ، لم تحرر بالكـــامل الزراعة الإسرائيلية . وبالرغم من أن الرسوم الجمركية ألغيت من حيـــث المبدأ ، إلا أن الإجراءات غير الجمركية (مثل الحصص ، بل والحظـــر الصريح) كان مسموحا بها بالنسبة للزراعة .[٦] ورابعا ، لم تقر الإتفاقيـــة حرية كاملة للاستثمار ، بالرغم من تناولها قضايا الاستثمار المرتبطـــة

بالتجارة ، وذلك بضمان ألا يكون تصدير أو شـــراء السـلع والخدمـــات المحلية شرطا للاستثمار أو للتمتع بحوافز للاستثمار .

والآن ما هى الدروس المستفادة من الاتفاقية المبرمة بيـــن الولايـــات المتحدة وإسرائيل ؟ من نواح كثيرة ، يمكن اعتبار هذه الإتفاقيـــة سـابقة جديرة بالدراسة ، بالنسبة لاتفاقية تبرم بين الولايات المتحـــدة ومصـــر . فأولا ، كانت هناك دوافع سياسية قوية لإبرام اتفاقية للتجـــارة الحـــرة . فإسرائيل ، مثل مصر ، كانت حليفا رئيسيا للولايات المتحدة فى الشـــرق الأوسط . وقد ساعدت الاتفاقية على تدعيم هذه العلاقة . وثانيا ، كـــانت إسرائيل قد وقعت اتفاقية للتجارة الحرة مع أوروبـــا . وســاعدت تلـك الاتفاقية على إعادة التوازن إلى علاقات إسرائيل الاقتصادية مع الولايات المتحدة وتخفيف خسائر تحول التجارة الذى استتبع ذلك . وثالثا ، كـــانت إسرائيل شريكا تجاريا صغيرا من الناحية النسبية للولايـــات المتحـــدة ، وكانت تتمتع بالفعل بفرص دخول تفضيلية جوهرية للسوق الأمريكيـــة ، وبالتالى فإن الاتفاقية لم تتطلب إجـــراء تعديـــلات اقتصاديـــة كـــبرى . ومصر ، كما سنعرض ذلك فيما بعد ، لها علاقة مماثلة . رابعا ، واجـهت إسرائيل احتمال فقدان الفرص التفضيلية لدخولها إلى أســواق الولايـــات المتحدة فى ظل نظام الأفضليات المعمم ، وتمكنـــت مـــن تجنـــب هـــذه الخسارة من خلال الاتفاقية . وبالمثل ، تواجـــه مصـــر تـــآكل الفـــرص التفضيلية لدخولها لسوق الولايات المتحدة كلما وقعت أمريكا المزيد مـــن اتفاقيات التجارة الحرة . وخامسا ، أسهمت اتفاقية التجارة الحرة بدرجـــة كبيرة فى تنفيذ استراتيجية التحرر التجارى الأوسع للولايـــات المتحـــدة ، وذلك باستهلال مسار ثنائى للتجارة الحرة . بيد أنه من المرجح فى هـــذا الصدد ، ألا ينظر للاتفاقية بين الولايات المتحدة وإسرائيل باهتمام كبـــير اليوم ، وذلك فى ضوء التحرك نحو التحرر الإقليمى ومتعدد الأطـــراف الأكبر الذى تحقق خلال العقد الماضى .

الإتفاقيات اليورو ـــ متوسطية

وقع الاتحاد الأوروبى فى السبعينيات اتفاقيات للتعـــاون مـــع بلـــدان البحر المتوسط توفر فرص دخول المنتجات الصناعية أســـواق الاتحـــاد الأوروبى بدون رسوم ، وفرص دخول تفضيلية للسلع الزراعية . ومـــع ذلك ، فإن الاتفاقيات لم تكن متبادلة ، وكان بإمكان الدول تطبيق الرســـوم الجمركية للدولة الأولى بالرعاية على المنتجات الأوروبية .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن الإتفاقيات اليورو ــ متوسطية التى دشنت فى مؤتمر برشلونة فى نوفمبر عام ١٩٨٥ ، تهدف إلى تحقيق التجارة الحرة المتبادلة بين الاتحاد الأوروبى وبلدان البحر المتوسط من خلال إلغاء جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية . ومن المتوقع أن تؤدى هذه الاتفاقيات أيضا إلى التحرير التدريجى للزراعة ، من خلال فرص الدخول التفضيلية المتبادلة ؛ وأن توفر الظروف اللازمة لتحرير الخدمات ورأس المال ؛ وتشجع التكامل الاقتصادى لبلدان البحر المتوسط من خلال التطور التدريجى نحو قواعد المنشأ التراكمية ، ونحو تنسيق اللوائح والقواعد الخاصة بالمعايير ، وضمان التطابق ، ونظام المقاييس والموازين ومراقبة الجودة ، والملكية الفكرية ، وقواعد المنافسة وإجراءات الجمارك . وتنص الاتفاقيات أيضا على تقديم المعونة المالية والمساعدة الفنية .[٧]

وبالرغم من أن الاتفاقية مع مصر لم تبرم بعد ، إلا أنه من المفترض أنها سوف تشبه الاتفاقية الموقعة مع تونس . فإذا كان الأمر كذلك ، فإنها سوف تدعو إلى تحرير واردات مصر الصناعية من الاتحاد الأوروبى خلال اثنتى عشرة سنة (على أن تستمر السنوات الخمس الأولى دون تحرير يذكر) . وحيث أن معظم المنتجات الصناعية المصرية تحظى بفرص الدخول بدون رسوم إلى أسواق الاتحاد الأوروبى ، فإن التغير الرئيسى سيتمثل فى إلغاء الرسوم الجمركية المصرية على صادرات الاتحاد الأوروبى . وفى الحالات التى تخضع فيها الصادرات المصرية لنظام الحصص ، فإنها لن تتحرر بصورة أسرع من المتفق عليه بمقتضى " الجات " .

وفيما يتعلق بالعديد من الأهداف الأخرى ، نجد أن الاتفاقية تضطلع بعدد قليل من الإجراءات الملزمة والملموسة . فلن تبدأ المفاوضات من أجل تحسين فرص دخول المنتجات الزراعية إلا بعد أول يناير ٢٠٠٠ . ولا توجد نصوص معينة خاصة بحق تأسيس الشركات ، أى الاستثمار الأجنبى المباشر . إذ تقضى الاتفاقية فقط بأن " تدفقات رأس المال التى تتحرك وفقا للقانون الجارى يمكنها التحرك بحرية " . ويمكن تسييل الدخل وتحويله للخارج . ولا تضمن الاتفاقية للمستثمرين الأجانب حق تأسيس الشركات أو المعاملة الوطنية . ولم يتقرر إطار زمنى لتحرير الخدمات ، بل الواقع أنه لم يأت أى ذكر للتجارة الحرة فى الخدمات باعتبارها هدفا .[٨] ويستمر العمل بقوانين مكافحة الإغراق ، بالرغم من الالتزامات بالتقيد بضوابط المنافسة بالاتحاد الأوروبى فى

الأنشطة المرتبطة بالتجارة . والتعـاون الاقتصـادى والمعونـة سـمة أساسية للاتفاقية . وبوجـه خـاص يتعين بـذل الجـهود مـن أجـل الارتقاء بالقدرات التنظيمية والفنية المصريـة بالإضافـة إلـى توفـير المعونة المالية .

ويعتقد البعض أن هذه الاتفاقية لا تذهب إلى أبعد من الضوابط متعـددة الأطراف القائمة . وهى لا تفعل الكثير بالنسبة لتحسين فـرص دخـول المنتجات الزراعيـة ، ولا تقضـى بتحريـر المشـتريات الحكوميـة ، ولا تضمن حرية التحرك لرأس المال ، ولا تتضمن التزامـات بتحريـر الخدمات ، وتحتفظ بقواعد مكافحة الإغراق .(٩)

" النافتـا "

يتمثل الإنجاز الفريد " للنافتا " فى أنها تهدف لتحقيق حريـة التجـارة الكاملة فعليا بين اقتصادين على درجة عالية من التطور ، وبيـن دولـة نامية خلال خمسة عشر عاما .(١٠) ومما يلفت النظر بالنسبة للتجارة بيـن بلدان متباينة الاختلاف فى مستويات التطور ، أن " النافتا " سوف تلغـى جميع حواجز الحدود أمام التجارة للمنتجات التى تتوفر لها شروط المكون الأمريكى ، بما فى ذلك تلك المتعلقة بالتجارة التى كانت من قبل محميـة بدرجة عالية فى الزراعة والمنسوجات والسيارات . وما يلفـت النظـر أيضا فى الاتفاقية أنها لا تنص على معاملة تفضيلية أو خاصة بصـورة دائمة للمكسيك باعتبارها بلدا ناميا .

كما تهدف " النافتا " إلى تحرير الاستثمار والتجارة فـى الخدمـات . فهى تغطى جميع الخدمات بالتزامات بالمعاملة الوطنية وحـق تأسـيس الشركات ، ما لم تكن الخدمة مستثناة من ذلك صراحة . ويلاحـظ ، أن الفصل المتعلق بالخدمات فى الاتفاقية يتبع منهج القائمة السلبية ، حيـث تدرج القطاعات التى لا تغطيها الاتفاقية ، مما يعنى ضمنـا بالتـالى أن التجارة ستكون حرة فى جميع مجالات الخدمـات الجديـدة . إن إجبـار الدول على وضع قائمة بالقطاعات التى مازالت بها قيود ، يجعـل هـذه القطاعات تتسم بالشفافية ويشير إلى الموضع الذى ينبغى أن تركز عليـه المفاوضات القادمة . وعلى النقيض مـن ذلـك ، فـإن منـهج القائمـة الايجابية؛ مثل ذلك المطبق فى الإتفاق العام بشأن التجارة فى الخدمـات (جاتس) يحتفظ بالحواجز الخفية للقطاعات ويحمى القطاعات الجديـدة ما لم يكن منصوصا عليها بوضوح .

وتؤسس " النافتا " آلية تظلم ثلاثية القومية يمكن بموجبها أن تحل وكالات إدارية وطنية محل المراجعة القضائية القائمة . وهى تكفل آلية للمراجعة لمراقبة التغيرات فى قوانين الرسوم الجمركية ذات الوقع المعادل ومكافحة الإغراق كما تطبق على البلدان الشريكة . كما تشمل " النافتا " حزمة إجراءات جوهرية تتعلق بالمشتريات الحكومية تتجاوز اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة .

إن " النافتا " فى حد ذاتها، والجدل حول إقرارها، يشيران إلى مزايا وعيوب الاتفاقيات الفرعية المصغرة التى تذهب إلى أبعد من " الجات "، وخاصة ما يتعلق بالمشكلات التى تثيرها بالنسبة للبلدان ذات المستويات المختلفة من التطور . فعلى سبيل المثال ، أثارت اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا مناقشة حامية فى كندا ، ولكنها لم تلق اهتماما كبيرا فى الولايات المتحدة ، ونفس القول ينطبق أيضا على اتفاقية الولايات المتحدة وإسرائيل . وعلى النقيض من ذلك ، كان الجدل حول " النافتا " بالولايات المتحدة شديداً للغاية. فقد أثار المعارضون أن " النافتا " تمثل تهديدا رئيسيا للمؤسسات المحلية بالولايات المتحدة ، وبصفة خاصة فى مجالات معايير البيئة والعمل . ويشعر البعض بالقلق من التأثير المباشر للتطور الاقتصادى على البيئة المكسيكية بصفة عامة، وعلى منطقة حدودها الشمالية بصفة خاصة . ويقلق البعض الآخر من حدوث ضغط " لتحقيق المساواة فى الأوضاع عند مستوى أدنى " بالولايات المتحدة ، لأن المكسيك توفر ملاذا آمنا للشركات الأمريكية التى تسعى للتهرب من اللوائح الخاصة بالبيئة وسلامة العمال فى الولايات المتحدة .

إن فكرة أن التجارة يجب ألا تقوم بين دول مؤسساتها وأنظمتها الداخلية " شديدة الإختلاف " لا تتفق ونظرية الميزة النسبية . ومع ذلك ، فمن المرجح أنه كان من المستحيل التوصل إلى اتفاقية من نوعية " النافتا " بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك بدون التصدى للمخاوف المتعلقة بالاختلافات فى الترتيبات التنظيمية .

الاتفاقيات الفرعية . بمبادرة من إدارة كلينتون ، تم التوقيع على ثلاثة اتفاقات مصاحبة لإتفاقية " النافتا " ، تغطى البيئة وقضايا العمل والزيادة الكبيرة المفاجئة فى الواردات . وتنشئ هذه الاتفاقات مؤسسات جديدة لمراقبة الشروط وتعزيز الامتثال وإدارة الإجراءات الجديدة لتسوية المنازعات . وتسمح هذه الترتيبات الفرعية بوضع الغرامات وتطبيق العقوبات التجارية (وقف مزايا " النافتا ") .

هل هى ترتيبات إضافية لما تنـــص عليـــه منظمـــة التجـــارة العالمية ؟ فى معظم النواحى ، لدول " النافتا " حرية اتبـــاع السياســـات المحلية، ولكن فى مجالات متعددة مثل إدارة القواعد التجارية وسياســـات العمل والبيئة ــ يخضع تطبيق قوانينها الخاصة للفحص الدولى وأحيانـــا لخطر العقوبات التجارية . وبالرغم مـــن عـــدم القيـــام بـــأى محاولـــة للوصول إلى مجموعة مشتركة من القواعد والتنســـيق المؤسســـى ، إلا أنه تم اتخاذ الخطوات ، سواء داخل إطار المعاهدة أو بصـــورة موازيـــة لها، لحماية الملكية الفكرية وتخفيف المشكلات البيئية المرتبطة بالتجـــارة، والقيام بذلك بدون الاعتماد كلية على الامتثال الوطنى الإختيارى .

وتسمح الاتفاقيـــة ، التـــى تغطـــى المنازعـــات بيـــن المســـتثمرين والحكومات ، للمتظلمين بالتقدم بدعاواهم إما من خلال الاتفاقية الدوليـــة لتسوية منازعات الاستثمار أو لجنة الأمـــم المتحـــدة للقـــانون الدولـــى ، بمجرد استنفاد جميع الإجراءات الأخرى . ويمثل هذا تخليا من المكســـيك عن " مبدأ كالفو " ، الذى بمقتضاه لا تسمح الدول للأجانب بالتدخل فـــى المنازعات الخاصة بالاستثمار الأجنبى .

وقد ذهبت " النافتا " إلى أبعد كثيرا من اتفاقية جولة أوروجواى فـــى تحرير التجارة فى مجالات الاستثمار الأجنبى والخدمات وحقوق الملكيـــة الفكرية . وبموجب قواعد الاستثمار فى اتفاقية " النافتا " ، فـــإن القيـــود على اشتراطات الأداء أكثر شمولا منها فى جولة أوروجواى . وتشـــمل الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية المنتجات التى كانت قيد التطوير وقـــت توقيع الاتفاقية . وعلى النقيض من ذلك ، تم استبعاد هذه المنتجات مـــن تغطية جولة أوروجواى . وتتبع الاتفاقية الخاصة بالخدمات منهج القائمـــة السلبية وتمتد المعاملة الوطنية إلى جميع القطاعات الأخرى ، فى حيـــن تطبق الإتفاق العام بشأن التجـــارة فـــى الخدمـــات (الجـــاتس) علـــى القطاعـــات المدرجـــة فقـــط . كمـــا أن تعريـــف الاســـتثمار بموجـــب " النافتا " أوسع نطاقا منـــه بموجـــب إجـــراءات الاســـتثمار المرتبـــط بالتجارة ، والتى تتعلق بالسلع فقط ، أو بموجب الإتفاقية العامة للتجـــارة فى الخدمات التى تغطى فقط مؤسسات خدمات التشـــغيل لأنـــها تشـــمل مؤسسات إدارة محافظ الأوراق المالية ومؤسسات العقارات التجارية .

وهناك جانبان " للنافتا " جديران بالملاحظة بصفة خاصـــة . فـــأولا ، انتهزت المكسيك فرصة " النافتا " لكى تمد نطـــاق الحقـــوق الممنوحـــة للمستثمرين الأمريكيين إلى غيرهم من المستثمرين فـــى المكســـيك . أو بعبارة أخرى ، انها حررت نظـــام الاســـتثمار بـــها بصـــورة متعـــددة

الأطراف . ثانيا ، اشتملت " النافتا " على المنسوجات والملابس ، ولكنها طبقت تعريفا خاصا شديد التقييد لقواعد المنشأ فى هذه الحالة ، سمى بقاعدة التحويل الثلاثى . أى أن الخيوط والقماش وأنشطة الحياكة يجب أن تتم جميعها فى أمريكا الشمالية . وبالرغم من أن بلدان " النافتا " لم تزد حواجزها الخارجية ، فإن هذا قد يستتبعه قدر كبير من تحول فى التجارة .

أمور لم تحل . بالرغم من أن " النافتا " يمكن حقيقة أن تصنف كاتفاقية تتضمن ترتيبات إضافية لما تنص عليه اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، إلا أن هناك مجالات عديدة لا تتجاوز فيها ما تطالب به هذه الإتفاقية. إذ أن " النافتا " لا تنسق سياسات المنافسة أو تلغى الحماية الجبرية فى مجالات مكافحة الإغراق والدعم .[١١] وبالإضافة إلى ذلك ، لم يتم التوقيع على أى اتفاقيات محددة بالنسبة لقضية الدعم . وفى هذا الخصوص ، تظل " النافتا " ترتيبا " أكثر سطحية " من الاتحاد الأوروبى أو اتفاقية العلاقات الاقتصادية الأوثق بين أستراليا ونيوزيلندا ، حيث حلت سياسات المنافسة محل الحماية الجبرية .

منطقة التجارة الحرة للأمريكتين

فى اجتماع قمة الأمريكتين الذى عقد فى ميامى عام ١٩٩٤ ، أقر أربعة وثلاثون زعيما من زعماء نصف الكرة الغربى اقتراح الولايات المتحدة بإقامة منطقة للتجارة الحرة للأمريكتين مع حلول عام ٢٠٠٥ . وفى ٣٠ يونيو ١٩٩٥ بمدينة دينفر بالولايات المتحدة ، اتفق وزراء من هذه الدول على المبادئ الرئيسية التى ستقوم عليها منطقة التجارة الحرة للأمريكتين . وستكون الاتفاقيات التجارية التى سيتم التفاوض بشأنها من خلال منطقة التجارة الحرة للأمريكتين شاملة ، وتغطى كحد أدنى المجالات المدرجة بوضوح فى خطة عمل قمة الأمريكتين . وتم تشكيل أحد عشر فريقا للعمل لدراسة فرص الدخول إلى الأسواق ، وإجراءات الجمارك وقواعد المنشأ ، والاستثمار ، والمعايير والحواجز الفنية أمام التجارة ، والإجراءات الصحية والمتعلقة بصحة النبات ، والدعم ، ومكافحة الإغراق ، والرسوم الجمركية ذات الوقع المعادل، والاقتصادات الأصغر حجما ، والمشتريات الحكومية ، وحقوق الملكية الفكرية والخدمات ، وسياسة المنافسة . وبالطبع ، فإن الطبيعة المحددة لهذه الإتفاقيات مازالت غير واضحة ، ولكن يبدو أن الولايات المتحدة " تعتزم استخدام " النافتا " ومنظمة التجارة العالمية كنقطتين للبداية من أجل

تحقيق أهدافها فى مفاوضات منطقة التجارة الحـــرة للأمريكتيـــن " .(١٢) وبعبارة أخرى ، فمن المرجح أن يكون هذا الترتيب إضافة لمـــا تنـــص عليه منظمة التجارة العالمية .

تقديرات أثر اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة

إن اتفاقيتى الولايات المتحدة ــ إسرائيل، واليورو ــ متوسطية أمثلـــة لاتفاقيات التجارة الحرة التى يبدو أنها تفى بمعيار الترتيبـــات التفضيليـــة الواردة فى المادة ٢٤ من اتفاقية " الجات " ، وإن كانت لا توســـع مـــن نطاقها، إذ تتضمن بضعة التزامات فقط خارج نطـــاق إلغـــاء الحواجـــز الجمركية على المنتجات الصناعية . وبالرغم من أنها مزخرفة مظـــهريا بلغة تشير إلى نوايا تمهيد الطريق لتحريـــر الخدمـــات وزيـــادة حريـــة الاستثمار والإصلاح التنظيمى ، إلا أنها ــ مـــن حيـــث الجوهـــر ــ لا تحتوى سوى على بضعة أحكام ملزمة فى هـــذا الخصـــوص . وعلـــى النقيض من ذلك ، فإن اتفاقية مثل " النافتا " والتـــى تتضمـــن ترتيبـــات إضافية عما تنص عليه منظمة التجارة العالمية ، تحتوى علـــى تعـــهدات تذهب إلى أبعد من " الجات " فيما يتعلق بالزراعة والاستثمار والخدمات؛ كما تحتوى على تدابير تحقق مراقبة الأنظمة من أجل الحماية الجبريـــة ؛ وبها اتفاقيات فرعية تغطى معايير العمل والبيئة . ومن أجل تحديـــد أى من هذه الخيارات سيعتبر النموذج الأكثر جاذبية لاتفاقية للتجارة الحـــرة بين الولايات المتحدة ومصر من وجهة النظر الأمريكيـــة ، فلابـــد مـــن النظر فى الحواجز التجارية الرئيسية فى الاقتصادين ، والآثار المحتملة لمثل هذه الاتفاقية وطبيعة المصالح الأمريكية فـــى اتفاقيـــة مـــن هـــذا القبيل .(١٣)

حواجز التجارة

باستثناء المنسوجات والكساء ، تعتبر الحواجز الجمركيـــة الأمريكيـــة أمام الصادرات المصرية منخفضة . ففى حقيقة الأمـــر تقلـــل المعاملـــة التفضيلية لمصر، فى ظل برنامج نظام الأفضليـــات المعمـــم وانخفـــاض الرسوم الجمركية الأمريكية على المنتجات الصناعيـــة بصفـــة عامـــة، متوسط الرسوم التى تدفعها على المنتجات من غير المنسوجات إلى أقـــل من ٢ فى المائة . وهناك أيضا عدد قليل من الحواجز غـــير الجمركيـــة أمام المنتجات الزراعية التى تصدرها مصر إلى الولايات المتحدة .

بيد أنه كما سبق ذكره ، فإن الحواجز كبيرة بالنسبة للكساء والمنسوجات . وقد بلغ متوسط الرسوم الجمركية الأمريكية فى ١٩٩٢ ، ٣ر٨ فى المائة على المنسوجات المصرية و ٤ر١٧ فى المائة على الملابس ، ووصل إلى نسبة عالية تبلغ ٣٣-٣٥ فى المائة على منتجات الملابس مثل السترات والملابس الداخلية القطنية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن معظم الصادرات المصرية من المنسوجات والكساء إلى الولايات المتحدة تخضع لنظام الحصص وفقا لاتفاقية الألياف المتعددة (التى يخضع لها ٨٧ فى المائة من الصادرات المصرية من الملابس و ٣ر٣٤ فى المائة من صادرات الكساء) .

وتندرج الحواجز أمام مصر فى فئتين رئيسيتين : الحواجز الجمركية والحواجز الأخرى . وفى حالة الرسوم الجمركية ، فإنها فى الغالب أقل من المتوسط المفروض على معظم صادرات الولايات المتحدة ، والتى تتركز فى السلع غير التنافسية : وهى المنتجات الزراعية والآلات ومعدات النقل والأسلحة ومنتجات التكنولوجيا المتقدمة . وبالنسبة لأنواع عديدة من السلع الرأسمالية ، تبلغ الرسوم الجمركية حاليا ١٠ فى المائة أو أقل . وفى نفس الوقت ، فإن بعض السلع الأمريكية محرومة من المنافسة بالسوق المصرية بسبب ارتفاع مستوى الرسوم الجمركية عموما، والتى يصل متوسطها إلى ٩ر١٦ فى المائة على الصادرات الأمريكية عند ترجيحها بأنصبة التصدير فى عام ١٩٩٤ .[١٤] وتشمل الحواجز الأخرى ، كما حددت فى تقارير الحكومة الأمريكية الروتينية عن الأسواق الأجنبية ، إجراءات الجمارك وإدارتها والمعايير والمشتريات الحكومية والملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار وقواعده وسياسة المنافسة وتحديد أسعار المستحضرات الدوائية وحقوق العمال والروتين (انظر ملحق هذا الفصل) .[١٥]

آثار الاتفاقية

عند تقييم آثار اتفاقية (تقليدية) للتجارة الحرة على كل من مصر والولايات المتحدة ، لابد من تعديل البيانات التجارية الحالية لتعكس التغيرات المتوقعة فى السياسة التجارية . **فأولا** ، تخضع حصة ضخمة من واردات الولايات المتحدة من المنسوجات والكساء من مصر لاتفاقية الألياف المتعددة ، التى من المقرر إلغاؤها تماما فى عام ٢٠٠٥ . **ثانيا** ، تخضع الصادرات الأوروبية والأمريكية لمصر حاليا لرسوم جمركية مماثلة ، ولكن بحلول عام ٢٠١٠ سوف تدخل المنتجات

الأوروبية مصر بدون جمارك . وبالتالى ، فمن الحكمة قيـاس الأثـر الاقتصادى لاتفاقية التجارة الحرة من واقع تصور أن واردات الولايـات المتحدة من مصر ستكون أعلى إلى حد مـا وأن صـادرات الولايـات المتحدة لمصر ستكون أقل مما هى عليه حاليا .

وحتى بهذه التعديلات ، فمن المرجح أن تكـون الآثـار الاقتصاديـة الاستاتيكية على الولايات المتحدة إيجابية بوجه عام ، وإن كانت ضئيلـة للغاية . ولنتذكر أن صادرات الولايات المتحدة إلى مصر ووارداتها مـن مصر أقل من نصف فى المائة وعشر من واحد فى المائة مـن إجمـالى صادرات وواردات الولايات المتحدة على التوالى . بالإضافة إلى ذلـك ، فإنه نظرا لأنها من المرجح أن تطبق خلال عقد أو أكثر ، فستكون الآثار ملحوظة بالكاد على اقتصاد الولايات المتحدة .

الأثر على التجارة . خارج نطـاق الحواجـز المفروضـة علـى المنسوجات والكساء ، فإن الحواجز التى تفرضها الولايات المتحدة علـى المنتجات المصرية منخفضة . فمن ناحية ، من المرجح أن يؤدى إلغـاء الرسوم الجمركية المنخفضة إلى توليد زيادات ضئيلة جدا فى الـواردات. ومن ناحية أخرى ، فإن إلغاء الرسوم المصرية التى يبلغ متوسـطها ١٧ فى المائة على مجموعة أكبر من الصادرات الأمريكية سوف يولد حتمـا زيادة أكبر فى قيمة صادرات الولايات المتحدة . وهذا يوحى بأنـه مـن المرجح أن يزيد الميزان التجارى الثنائى للولايات المتحدة مع مصر فـى ظل ظروف إتفاقية للتجارة الحرة وذلك إذا ما قورن بما كان سيحدث فـى غياب هذه الإتفاقية . وسوف يحدث جزء من هذه الزيادة بسبب خفـض الواردات المصرية من شركاء تجاريين آخريـن مـن أوروبـا " حيـث تستعيد الولايات المتحدة التكافؤ "ومن الشركاء التجاريين الآخرين " مثـل اليابان، والتى تتميز الولايات المتحدة عنها بفرص الدخول التفضيلية " .

وفى مجال المنسوجات والملابس ، تدعو جولة أوروجواى إلى إلغـاء جميع الحصص على المنتجات الخاضعة لاتفاقية الألياف المتعددة فى عام ٢٠٠٥ . وسوف تحدث نصف هذه التغيرات فى نهاية هذه الفترة . وهذا من شأنه أن يخضع الصادرات المصرية لتأثيرين متقابلين : فلن تصبـح الصادرات مقيدة ، بعد ذلك بسبب اتفاقية الألياف المتعـددة؛ ولكـن فـى الوقت نفسه ستلغى القيود المفروضة على المصدرين الآخريـن لمنتجـات اتفاقية الألياف المتعددة للولايات المتحدة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنـه إذا وقعت الولايات المتحدة اتفاقيات أخرى للتجارة الحرة مع دول من نصـف الكرة الغربى وأماكن أخرى، فقد تتعرض مصر جزئيا لتحول فى التجارة

لصالح هذه الدول . وبالرغم من أنه ليس من الواضح أى من هذه الآثار ستكون له الهيمنة، إلا أن بعض التقديرات تشير إلى أن صادرات مصر من المنتجات المقيدة باتفاقية الألياف المتعددة يمكن أن تزيد بمقدار ٥٤ فى المائة .[١٦] بيد أنه إذا لم تكن حصص اتفاقية الألياف المتعددة مستغلة بالكامل بالنسبة لمصر وكانت مستغلة بالكامل بالنسبة للموردين الآخرين، فإن الصادرات المصرية يمكن أن تنخفض بالفعل .[١٧]

وعلى سبيل المثال ، فإنه بافتراض إلغاء قيود الحصص ، فسوف ترتفع قيمة صادرات الملابس التى قدرت بمبلغ ٢٥٦ مليون دولار فى ١٩٩٦ لتصبح ٣٩٤ مليون دولار .[١٨] ويمكن أيضا افتراض أن إلغاء الرسوم الجمركية البالغة ٤ر١٧ فى المائة المطبقة حاليا على هذه المنتجات، سوف يخفض أسعارها فى الولايات المتحدة بمقدار ٨ر١٤ فى المائة . وبافتراض مرونة طلب تبلغ ٣ ، سوف تزيد صادرات الملابس بمقدار ١٧٤ مليون دولار . ويشير حساب مماثل بالنسبة للمنسوجات الخاضعة للرسوم الجمركية المنخفضة إلى حدوث زيادة مقدارها ٢٠ مليون دولار . وفى ضوء كل هذا ، ستبلغ بالتالى زيادة واردات الولايات المتحدة ، بالقياس للتجارة فى عام ١٩٩٦، ١٩٤ مليون دولار .[١٩] (لإلقاء نظرة شاملة على التجارة بين مصر والولايات المتحدة فيما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٦ حسب السلع (انظر الجدول ٣-٢) .

وقد قدرت الواردات الأخرى من مصر إلى جانب الوقود والمنسوجات والكساء بمبلغ ١٢٣ مليون دولار فى عام ١٩٩٦ . وبافتراض انخفاض متوسط بالولايات المتحدة مقداره ٢ فى المائة ومرونة طلب تبلغ ٢ ، فإن هذا سيؤدى إلى زيادة إضافية فى الواردات مقدارها ٥ ملايين دولار .

وبالنسبة لصادرات الولايات المتحدة إلى مصر ، فمن المرجح أن تنخفض نتيجة للإتفاقية اليورو ـ متوسطية التى أبرمتها مصر وكذلك اتفاقيتها مع دول الجامعة العربية . وقد قدر أن أثر اتفاقيات التجارة الحرة التى أبرمتها مصر مع أوروبا والبلدان العربية الأخرى سيتمثل فى تخفيض صادرات الولايات المتحدة من ٩٢ر٢ مليار دولار إلى ٤١ر٢ مليار دولار على أساس أسعار ١٩٩٦. ومع ذلك ، فإن إبرام اتفاقية تقليدية للتجارة الحرة مع مصر ، يسمح للولايات المتحدة بتحقيق ما يزيد عن مجرد تعويض ذلك وزيادة صادراتها إلى ٣٩ر٣ مليار دولار . وهذا يعنى ضمنا أن الأثر الشامل لاتفاقية تقليدية سيتمثل فى

الجدول (٣-٢) : *تجارة الولايات المتحدة مع مصر حسب السلع ، ٩٢-١٩٩٦* [١]

ملايين الدولارات

التنقيح (٣) من تصنيف التجارة الدولية	*السلعـــة*	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
صادرات						
صفر	الأغذية والحيوانات الحية	٦١٩	٥٦٤	٧٩٢	١١٣١	١١٥٤
١	المشروبات والتبغ	٢٧	٥١	٢٩	٥٢	٤٧
٢	المواد الخام ، غير الصالحة للأكل ، باستثناء الوقود	١٥٨	٧٢	٦٠	١٦٣	١٠٩
٣	الوقود المعدنى ، وزيوت التشحيم، والمواد ذات الصلة	٤٩	٤٣	٤٩	٧٠	٧٠
٤	الزيوت النباتية والحيوانية ، والدهون ، والشمع	٣٣	٢٢	٣١	٤٧	٤٤
٥	الكيماويات والمنتجات ذات الصلة ، ما لم يذكر فى مكان آخر	٩٤	١٠٨	٨٧	١٠٤	١١٣
٦	السلع المصنعة مصنفة أساسا حسب المادة	١١٥	٨٥	٩٥	١٣٣	١٥٣
٧	الآلات ومعدات النقل	١٤٧٣	١٢١٠	١٠٣٠	٨٥٤	٩٤٥
٨	بنود مصنعة متنوعة	٤٩٥	٥٨٠	٦٤٣	٤٠٥	٤٨٤
٩	سلع ومعاملات لم تصنف فى مكان آخر	٢٤	٢٨	٢٧	٢٨	٢٨
	الاجمالى	٣٠٨٧	٢٧٦٣	٢٨٤٤	٢٩٨٥	٣١٤٦
أهم ١٠ سلع						
٠٤١	القمح (ويشمل الحنطة) والغليث (خليط حنطة وشعير) ، غير مطحون	٤٥٠	٢٤١	٥١٨	٧٦٠	٧٧٥
٨٩١	الأسلحة والذخيرة	٣٩٨	٤٥٧	٥٤٩	٣١٧	٣٩٧
٠٤٤	الذرة (لا تشمل الذرة السكرية) ، غير مطحون	١٠٨	٢٠٠	١٦٧	٢٧٤	٣١٢
٧٩٢	الطائرات والمعدات المرتبطة بها ؛ والمركبات الفضائية	٧٤٧	٥٣٠	٤١١	١٤٥	٢٦٢
٧٢٣	معدات وتجهيزات الهندسة المدنية والمقاولين	٧٩	٨٩	١٠٠	١٣٨	١١٨
٦٤١	الورق وورق الكرتون	٤٣	٢٥	٢٩	٤٨	٦٣

التنقيح (٣) من تصنيف التجارة الدولية	السلعة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
٧٦٤	أجزاء ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، ما لم يذكر فى مكان آخر	١٩٣	٧٠	٥٣	٦٨	٦٢
٣٢١	الفحم ، مسحوق أو غير مسحوق ولكن ليس كتلا	٣٩	٣٩	٤٥	٦١	٥٥
٧٤٣	مضخات وضواغط هوائية ، أو غير ذلك من ضواغط الغاز والمراوح	٢٥	٣٩	٧٥	٢٦	٤٩
١٢٢	التبغ ، مصنع سواء كان يحتوى على بديل للتبغ أم لا	٢٦	٣٠	٢٩	٣٥	٤٥
واردات						
صفر	الأغذية والحيوانات الحية	٦	٦	١٠	٨	١١
١	المشروبات والتبغ	صفر	صفر	١	١	١
٢	المواد الخام ، غير الصالحة للأكل ، باستثناء الوقود	٦	٥	٥	٧	١٤
٣	الوقود المعدنى ، وزيوت التشحيم ، والمواد ذات الصلة	٢٢٥	٣٦٢	٢٠٨	١٧٥	٢٢٩
٤	الزيوت النباتية والحيوانية ، والدهون ، والشمع	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٥	الكيماويات والمواد ذات الصلة ، ما لم يذكر فى مكان آخر	٢	٣	٩	٩	٣
٦	سلع مصنعة مصنفة أساسا حسب المادة	٤٦	٥٠	٨٤	١٠٧	٨٣
٧	الآلات ومعدات النقل	٢	٢	١	٢	١
٨	بنود مصنعة متنوعة	١٣١	١٦٧	٢١٣	٢٥٥	٢٨٤
٩	سلع ومعاملات لم تصنف فى مكان آخر بالتصنيف التجارى الدولى	١٨	١٩	١٧	٤٢	٤٠
	الاجمالى	٤٣٥	٦١٣	٥٤٨	٦٠٦	٦٦٥
أهم ٢٠ سلعة(ب)						
٣٣٣	النفط الخام من البترول أو المعادن البيتومينية	١٧٦	٣٣٨	١٩٠	١٥٩	١٢٩
٣٣٤	النفط (غير الخام) من البترول والمعادن البيتومينية	٤٨	٢٤	١٦	١٦	١٠٠
٨٤١	المنسوجات والسترات والمعاطف للرجال والأولاد ، ليست من التريكو	٢٠	٤٤	٦٩	٨٥	٧٧

٨٤٢	الأقمشة المنسوجة لأغطية الرأس والمعاطف للسيدات والبنات ، ليست من التريكو	٣٠	٤٣	٥٠	٥٤	٦٩
٨٤٥	أصناف من الملابس من الأقمشة المنسوجة ، ما لم يذكر فى غير هذا المكان	٣٢	٣٤	٣٦	٤٤	٥٠
٩٣١	سلع ومعاملات خاصة لم تصنف حسب النوع	١٦	١٦	١٥	٤٠	٣٨
٨٤٣	منسوجات وسترات ومعاطف للرجال والأولاد ، من التريكو	١٣	١٢	١٣	٢٣	٣٥
٦٥١	خيوط الغزل	١٦	٢١	٢٤	٣٣	٢١
٨٤٤	منسوجات وأغطية رأس ومعاطف للسيدات والبنات ، من التريكو	١٥	١٣	١٩	٢٤	٢٠
٦٥٩	أغطية للأرض	٦	٦	٩	١٣	٢٠
٨٢١	أثاث وأجزاء ، أغطية الأسرة ، المراتب	٣	٥	٨	٩	١٢
٦٥٨	أصناف مصنوعة من منسوجات ، ما لم يذكر فى مكان آخر	٦	٦	١٠	١٥	١١
٨٩٦	أعمال وتحف فنية وقطع لهواة الجمع	١٤	٣	٢	٦	١٠
٦٧١	الحديد الخام ، حديد المنجنيز ، الحديد وبودرة الصلب	٢	صفر	٢	٣	٩
٦٧٦	قضبان وأسياخ وزوايا وأشكال وقطاعات من الحديد والصلب	صفر	صفر	١١	١٠	٧
٢٩٢	مواد خام نباتية ، ما لم يذكر فى مكان آخر	٤	٣	٤	٤	٦
٢٦٣	خيوط المنسوجات القطنية	صفر	صفر	صفر	١	٦
٠٧٥	توابل	٣	٢	٥	٤	٥
٦٥٢	أقمشة قطنية ، منسوجات (ليست أقمشة معينة أو دقيقة)	١٥	١٤	٢٠	٢٤	٥
٨٤٦	لوازم الملابس ، من المنسوجات سواء تريكو أو غير ذلك	٣	٣	٤	٥	٥

المصدر : تجميع من الإحصاءات الرسمية لوزارة التجارة الأمريكية . البيانات لم تنقح .

(أ) " صفر " يمثل تجارة تقل عن ٥ر٠ مليون دولار .

(ب) تم تصنيف أهم عشرين سلعة حسب قيم ١٩٩٦ .

زيادة الميزان التجارى للولايات المتحدة مع مصر بمقدار ٨٠٠ مليون دولار .[٢٠]

وبموجب اتفاقية تتضمن ترتيبات تزيد على ما ورد فى " نافتا " وتلغى الحواجز غير الجمركية ، فإن صادرات الولايات المتحدة يمكن أن ترتفع إلى ٤ مليارات دولار ، فى الوقت الذى يمكن أن تزيد فيه الصادرات المصرية للولايات المتحدة بمبلغ ٧٥ مليونا إضافية . وإجمالا ، سوف يؤدى هذا إلى زيادة الميزان التجارى للولايات المتحدة بمقدار ٣ر١ مليار دولار .[٢١]

التأثير على العمالة

أصبح من الأمور الشائعة فى الولايات المتحدة تقدير تأثير هذه التغيرات على العمالة . وتستخدم النتائج أحيانا للقول ، صراحة أو ضمنا ، بأن إجمالى العمالة سيزيد أو سينخفض بقدر ما ، ومع ذلك ، فإن هذا ليس منهجا مناسبا لأنه يتجاهل عمليات التكيف الكلى الذى يحدث فى باقى الاقتصاد . ويمكن استخدام التقديرات بحذر لتحسس التعديل المطلوب من خلال التغيرات فى تدفقات التجارة ، وإن كان الأمر هنا هو أنه لن تحدث جميع عمليات التكيف هذه فى الولايات المتحدة ، لأن حصة كبيرة من واردات الولايات المتحدة من مصر من المرجح أن تحل محل واردات أخرى للولايات المتحدة وليس محل الإنتاج المحلى .

وفى عام ١٩٩٤ بلغت القيمة المضافة لكل عامل فى الولايات المتحدة ٦٠٠ ٤٠ دولار و ٧٠٠ ٥٢ دولار فى الكساء والمنسوجات ، على التوالى . فإذا افترض المرء تضخما قدره ٦ فى المائة ونموا فى الإنتاجية قدره ٦ فى المائة فيما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٦ ، فإن هذا يخلق ٢ر٢٣ و ٩ر١٧ وظيفة لكل مليون دولار على التوالى . ويعنى هذا ضمنا أن ارتفاع الواردات من مصر نتيجة لإبرام اتفاقية التجارة الحرة سيكون له مكافئ فى العمالة بالولايات المتحدة قدره ٤٠٣٧ وظيفة فى الكساء و ٣٥٧ وظيفة فى المنسوجات ، أى بمجموع ٣٩٤ ٤ وظيفة مقارنة بالعمالة الكلية للولايات المتحدة فى هذه الصناعات فى ١٩٩٤ ، التى وصلت إلى ٥٧٧ر١ مليون ، أى بنسبة ثلاثة أعشار من واحد فى المائة . وسوف يضيف استخدام ٢٥ وظيفة لكل مليون دولار (وهو رقم نموذجى بالنسبة للصناعات كثيفة العمالة بالولايات المتحدة مثل الكساء) ١٢٥ وظيفة أخرى ترتبط بواردات أخرى قيمتها ٥ ملايين دولار .

وإجمالا ، فإن تأثير جانب الواردات من اتفاقية تقليدية للتجارة الحرة على العمالة سيكون ١٦٢ ٤ .

إن صادرات الولايات المتحدة لمصر أقل كثافة في العمالة إلى حد ما من واردات الولايات المتحدة . وبالتالى ، فإن محتوى صادرات الولايات المتحدة من العمالة يمكن تقديره باستخدام المتوسط فى إجمالى التصنيع بالولايات المتحدة (١٧ وظيفة لكل مليون دولار من القيمة المضافة) . ويوحى هذا بأن الزيادة فى الصادرات التى تبلغ ٤٧ر١ مليون دولار المرتبطة باتفاقية تقليدية ، سوف تزيد من العمالة المرتبطة بالصادرات المصرية بمقدار ٦٦٠ ١٦ . وبالتالى ، فإن صافى التأثير فى العمالة سيبلغ رقما إيجابيا قدره ٤٩٨ ١٢ . ومرة أخرى ، يجب ألا نفترض أن هذه الوظائف سوف تتوافر لعمال الولايات المتحدة العاطلين . فالعديد منها سوف يعكس تغيرا فى وجهة المنتجات التى كان يمكن فى غياب الإتفاقية أن تباع فى الولايات المتحدة أو فى أسواق أجنبية أخرى . وهذه النتائج لا تثير الدهشة بأية حال ، نظرا لأن واردات الولايات المتحدة من مصر تقل عن خمس صادرات الولايات المتحدة إلى مصر . بل إن صادرات الولايات المتحدة كانت ستصبح أكثر قوة لو تضمنت الاتفاقية ترتيبات إضافية لما تطالب به منظمة التجارة العالمية وغطت الحواجز غير الجمركية . وهذا من شأنه أن يضيف ٠٣٠ ١٠ وظيفة إضافية لإجمالى قدره ٥٠٠ ٢٢ تقريبا .

والخلاصة ، أنه بالقياس بدولارات ١٩٩٦ وبالتقدير فى ضوء الاقتصادين الأمريكى والمصرى فى هذا العام ، فإن اتفاقية للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة ومصر سوف تزيد من الميزان الثنائى للولايات المتحدة مع مصر بحوالى ٨٠٠ مليون دولار إذا كانت الاتفاقية تقليدية ، و ٣ر١ مليار دولار إذا كانت اتفاقية تتضمن ترتيبات تزيد على " الجات " وتغطى الحواجز غير الجمركية . وإجمالا ، فإن صافى العمالة المرتبطة بالتجارة المصرية سوف يرتفع بحوالى ٥٠٠ ١٢ فى حالة الاتفاقية التقليدية و ٥٠٠ ٢٢ فى حالة اتفاقية تزيد على ما تتضمنه " الجات " وتغطى الحواجز غير الجمركية . وبالتالى ، فإن الآثار المقدرة كميا على الولايات المتحدة ضئيلة ومن غير المرجح أن تكون مصدرا لكثير من الجدل . ومن المتوقع أن تأتى المعارضة المحلية الرئيسية لمثل هذه الاتفاقية من منتجي المنسوجات والملابس بالولايات المتحدة .

شروط الاتفاقية : تقليدية أم تشمل ترتيبات إضافية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية ؟

يمكن تقسيم المصالح الأمريكية إلى أربع فئات رئيسية :

ـــ العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومصر . والسؤال المحورى هنا هو : هل ستؤدى الاتفاقية إلى تحقيق مكاسب اقتصادية للولايات المتحدة ، وذلك بتحسين تخصيص الموارد بصورة تؤدى إلى رفع مستويات المعيشة بها ؟ ويتركز الشاغل المباشر هنا حول كيفية تجنب خسارة الصادرات التى تمثلها اتفاقية أوروبية متوسطية . كما سترغب الولايات المتحدة فى تحسين فرص وصول الصادرات والشركات الأمريكية إلى السوق المصرية ، وضمان استفادة المستهلكين بالولايات المتحدة من إلغاء حواجز الاستيراد فى الأسواق الأمريكية ، وبصفة خاصة بالنسبة للمنسوجات والملابس .

ـــ التنمية الاقتصادية فى مصر . تهتم الولايات المتحدة أيضا بتطور مصر . فمصر حليف مهم للولايات المتحدة ، ليس فقط فى القضايا المرتبطة بعملية السلام بين إسرائيل وجيرانها ، ولكن أيضا بالنسبة لعلاقات الولايات المتحدة مع البلدان الأخرى بالشرق الأوسط . وتتضح أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة من الإنفاق الأمريكى الضخم على المساعدة الاقتصادية والعسكرية . ولذلك ، فإن الولايات المتحدة ستحقق كسبا إذا كانت مصر مزدهرة اقتصاديا . فهذا سيساهم فى استقرارها السياسى ويخفف من الحاجة للمعونة الأمريكية القائمة على الاهتمامات الإنسانية .

ـــ التنمية الاقتصادية الإقليمية . من وجهة نظر الولايات المتحدة ، يمكن أن يلعب الاقتصاد المصرى المفتوح والديناميكى دورا مهما فى الشرق الأوسط ، وذلك بتعزيز التنمية الاقتصادية والسلام . ومثل هذا الاقتصاد سوف يوفر أسواقا مهمة للاقتصادات الأخرى بالمنطقة ، وريادة فى تحقيق تجارة واستثمار أكثر حرية بالمنطقة .

ـــ السياسة التجارية للولايات المتحدة . للولايات المتحدة مصلحة أكبر فى اتباع سياسة تجارية تؤدى إلى قيام نظام عالمى أكثر انفتاحا للتجارة والاستثمار . وكما سبق ذكره ، تبنت الولايات المتحدة استراتيجية متعددة المسارات تلعب فيها الاتفاقيات الشاملة للتجارة الحرة والاستثمار دورا مهما . وإبرام اتفاقية مع مصر يمكن أن يساهم فى هذه الاستراتيجية .

ويجب أن تؤخذ هذه الاهتمامات بعين الاعتبار عند تقييم الخيار التقليدى أو خيار ترتيبات إضافية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية .

اتفاقية تقليدية للتجارة الحرة

إن اتفاقية تقليدية " للجات " من المرجح أن تعادل الأثر الضار لتحول التجارة بسبب الإتفاقية اليورو – متوسطية ، على صادرات الولايات المتحدة وتوفر دفعة معتدلة لصادرات الولايات المتحدة تزيد عن نصيبها الحالى من السوق . وبالإضافة إلى ذلك ، سوف يحقق المستهلكون بالولايات المتحدة بعض المكاسب الصغيرة نتيجة تخفيض الحواجز أمام الصادرات المصرية . وإجمالا ، سوف يزيد فائض تجارة الولايات المتحدة مع مصر بحوالى ٦٠٠ مليون دولار ، وسوف يرتفع صافى العمالة المرتبطة بالتجارة المصرية بحوالى ٩ ٤٣٨ . بيد أنه من منظور الولايات المتحدة، فإن مثل هذه الاتفاقية تقصر عن أن تعالج العديد من الإحباطات التى عانت منها الشركات الأمريكية فى مصر بسبب الحواجز غير الجمركية ، والممارسات الإدارية والبيئة التنظيمية (انظر ملحق هذا الفصل) . وسوف يكون تأثيرها على الاستثمار الأمريكى فى مصر متدنيا . وسوف يصطدم المستثمرون الأمريكيون بصفة خاصة ، بالافتقار إلى الالتزام بتحرير الخدمات ومنح حقوق التأسيس وتحسين فرص الوصول إلى المشتريات الحكومية ، وحماية حقوق الملكية الفكرية وتحسين البيئة التنظيمية .

وبالتالى ، فإن اتفاقية تقليدية لن تقدم إسهاما كبيرا فى الإصلاح الهيكلى بمصر ، ومن ثم لآفاق النمو الاقتصادى فيها . ومن المؤكد أن صافى مكاسب الناتج القومى الإجمالى بمصر الخاصة بالرفاهية سيكون متواضعا للغاية .[٣٢] وإذا أردنا أن تنجح اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة ومصر فى تدعيم النمو المصرى ، فينبغى لها أن تساعد على تغيير البيئة العامة لتنظيم المشروعات . ويجب أن تساعد الإتفاقية على جعل مصر موقعا أكثر جاذبية للمنتجين الأجانب والمحليين على حد سواء . بيد أن اتفاقية نمطية على غرار " الجات " لن تحقق إسهاما كبيرا فى هذا الخصوص ، خاصة بالنسبة للمنتجين المصريين للسلع غير النسجية ، الذين تتوافر لمعظمهم بالفعل فرص الوصول بدون جمارك إلى الولايات المتحدة . وبالتالى ، فمن غير المرجح أن تحقق الاتفاقية دفعة قوية مباشرة للاستثمار الجديد فى صناعات التصدير . وبموجب

الاتفاقية، لن تكون الأسواق المصرية محل منافسة أكبر مـــن قبـــل دول أخرى بالمنطقة .

وسيتوقف إسهام اتفاقية تقليدية فى التكامل الاقتصادى والتنمية علـــى النطاق الإقليمى إلى حد كبير على قواعد المنشـــأ بالنســـبة للمنســـوجات والملابس ، ولكن من غير المنتظر أن يكون الإسهام كبـــيرا. وحيـــث إن الرسوم الجمركية الأمريكية منخفضة خارج نطاق المنســـوجات ، فـــإن حافز التجارة الإقليمية سيكون صغيرا حتى إذا سمح بالتراكم فى القيمـــة المضافة فى بلدان الشرق الأوسط الأخرى . وفى حالـــة المنســـوجات ، يمكن أن يصبح ذلك أكبر بشرط السماح بالتراكم . فإذا جـــرى إخضـــاع اقتصادات إقليمية للرسوم الجمركية للدولة الأولى بالرعاية التى تفرضـــها مصر ، فقد يحدث تحول فى التجارة صوب المنتجات الأمريكية وبعيـــدا عن المصدرين بالمنطقة . وقد يضر هذا بالتكامل الإقليمى .

وإبرام مثل هذه الاتفاقية قد يخلق مشكلات بالنسبة للسياسة التجاريـــة للولايات المتحدة بصفة عامة . ذلك أنها قد توحى بأن بلدانا أخـــرى فـــى العالم يمكن أن تحصل على فرص وصول تفضيليـــة لســـوق الولايـــات المتحدة ، دون تقديم نوعية الالتزامات بترتيبات إضافيـــة لمـــا تتضمنـــه اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، والتى تمثلـــها " النافتـــا " . وفـــى هـــذا الخصوص، سيكون ذلك تراجعا عن التقدم الذى حققته السياسة التجاريـــة للولايات المتحدة خلال التسعينيات . ويمكن أن ينظـــر إلـــى مثـــل هـــذه الاتفاقية على أنها تنشئ سابقة تضعف قـــدرة أمريكا على التفاوض بشأن اتفاقيات تتضمن ترتيبات إضافية لما تنص عليه " الجات " مـــع شـــركاء تجاريين آخرين .

والخلاصة ، أنه يمكن إقرار اتفاقية للتجارة الحرة على نهج " الجات " على أساس العلاقة الاستراتيجية والسياسية الفريدة بين مصر والولايـــات المتحدة . كما أن توقيع مصر على مثل هذه الاتفاقية قد يكون أسهل لأنها لن تتطلب تعديلات رئيسية . بيد أنه بتأكيد معارضة مصر لتقديم المزيـــد من التعهدات الملزمة فى مجالات أخرى ، فإن الاتفاقية ستضعف عمليـــا مصداقية ما تعلنه السياسة الحكومية بالنسبة للتحرير . بالإضافة إلـــى أن ظهور مصر بصورة المتلقى لشروط خاصة أقل تشددا بســـبب أهميتـــها الاستراتيجية للولايات المتحدة لن يعزز كثيرا من جاذبيتها الاقتصادية .

إتفاقية تتضمن ترتيبات إضافية لإتفاقية منظمة التجارة العالمية

سيكون عقد اتفاقية تتضمن ترتيبات إضافية لما تنص عليـــه اتفاقيـــة منظمة التجارة العالمية أمرا مختلفا . فكما سبقت الإشارة، ســوف يعنـــى التعامل مع الحواجز غير الجمركية ضمنا مواجهة آثار كمية أكبر بكثير . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن إقرار مجموعة أكثر شمولا من الالتزامات وفقا لنموذج " النافتا " ، على سبيل المثال ، سوف يبعث بإشـــارة قويـــة إلـــى الولايات المتحدة وغيرها من المستثمرين الأجانب حول التغيرات التـــى تمت بالفعل والتى يرجح أن تتم فى السياسات المصرية .

وقد تحظى شركات ومنتجات الولايات المتحدة بفرص دخول أكبر مما قدرناه من قبل ، إذا تعهدت مصر بمجموعة أوسع من الالتزامات تشـــمل ضمان المعاملة الوطنية ، وحرية تأسيس الشركات للمستثمرين الأجانب ، وإجراء تغيرات جوهرية فى الجمارك والتفتيش على الجـــودة ، وزيـــادة حماية الملكية الفكريـــة ، والتحريـــر الكبـــير للخدمـــات والمشـــتريات الحكومية. وبحدوث تغير مناسب فى النظام ، ســـــوف تجـــد الشـــركات الأمريكية أن الاستثمار فى مصر أكثر جاذبية . ويمكنها عندئذ توظيـــــف العمال المهرة وغير المهرة لإنتاج السلع والخدمات للأســـــواق المحليـــة والإقليمية والعالمية .

كما أن اتفاقية تشمل ترتيبات إضافية لما تتضمنـــه منظمـــة التجـــارة العالمية سوف تقوى من قدرة مصـــر علـــى الإصـــلاح الداخلـــى . وإذا أصبحت هذه الإجراءات جزءا من اتفاقية ملزمة للتجارة الحـــرة ، فقـــد تكون أكثر مصداقية مما لو تمت بصورة منفردة . وبالإضافة إلى ذلـــك ، فإنه إذا كانت مصر مفتوحة وتحقق نموا ســـريعا ، فســـتتمكن الولايـــات المتحدة من تخفيض أو إعادة توجيه منح المعونة التى تقدمها ، وبالتـــالى مساعدة مصر على التعامل مع أولوياتها الأخرى والقيام بدور كبير فـــى توليد النمو والرخاء فى المنطقة بأكملها .

ومن المميزات الرئيسية للتغيرات المؤسسية العديدة التى من المرجـــح أن تطلقها اتفاقية تشمل ترتيبات إضافية لما تتضمنه اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، أنه بتغيير الممارسات الإدارية فى مصر ، فإنها تسهل التجـــارة والاستثمار مع شركاء تجاريين آخرين سواء فى المنطقة أو خارجـــــها . فإذا تم ، على سبيل المثال ، تبسيط ممارسات الجمـــارك أو مواصفاتـــها الفنية فى مصر ، فسيعود ذلك بالفائدة على جميع من يستخدمونها بصورة تلقائية . وبالمثل ، إذا تم تغيير قواعد الملكية الفكرية هناك ، فسوف يعود ذلك بالمكسب على جميع الأطراف الخارجية . وإذا أصبحـــت أســـواقها

أكثر استعدادا للمنافسة بسبب الإصلاح التنظيمى ، فستجد الشركات من جميع الدول أنه من الأيسر الدخول والمنافسة . وتستطيع مصر التوسع فورا فى إضافة عناصر أخرى للاتفاقية ، مثل الحقوق الممنوحة للمستثمرين الأجانب ، وذلك بمنح تلك الأطراف وضع الدولة الأولى بالرعاية ، كما فعلت المكسيك فى " النافتا " .

وكلما كانت الاتفاقية أكثر شمولا ، قلت المشكلات التى تواجهها الولايات المتحدة فى إبرام اتفاقية تفضيلية ، وأصبح قبولها أسهل . وسوف تمثل اتفاقية تشمل ترتيبات إضافية لما تتضمنه اتفاقية منظمة التجارة العالمية مع مصر توسعا لنطاق السياسة التجارية للولايات المتحدة بدرجة أكبر وفق الطريق المتعدد المسارات المؤدى إلى استثمار وتجارة أكثر حرية . ويمكن بسهولة أن تمتد تلك الاتفاقية المبرمة مع مصر لتشمل بلدانا أخرى بالشرق الأوسط . بل ويمكن أن تدخل مجموعة من بلدان المنطقة فى اتفاقية مع الولايات المتحدة بصورة جماعية وليس تتابعية .

ومن المهم أن نتذكر أن أحكام اتفاقية تشمل ترتيبات إضافية لما تتضمنه اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، التى طبقت بإبرام " النافتا " ومنطقة التجارة الحرة للأمريكتين ، ليست ببساطة مسألة مبدأ . إنها تعكس تحالفا للمصالح يدعم اتفاقيات التجارة الحرة بالولايات المتحدة والحد الأدنى من التدابير المطلوبة لاسترضاء المعارضين . إن شركات الولايات المتحدة المتعددة الجنسية ، على وجه الخصوص ، والتى تأمل فى استخدام مصر كمنصة انطلاق للتصدير ، لخدمة الأسواق الإقليمية وسوق الولايات المتحدة على حد سواء ، تسعى للحصول على ضمانات بأن النظام سيكون مرحبا ومضيافا . إنها بحاجة لأن تعلم أن الملكية الفكرية تتمتع بالحماية ، وأن المعاملة الوطنية مضمونة ، وأنه سيكون لها الحق فى العمل فى ظل ظروف عدم التفرقة . وقد يكون من الضرورى أيضا أن تتضمن الاتفاقية أحكاما تتعلق بسياسات العمالة والبيئة ، وإن ترتب على ذلك إثارة جدل أكبر .

خاتمة

تحقق الولايات المتحدة فائضا تجاريا كبيرا مع مصر يعوض إنفاق الولايات المتحدة على المساعدة الاقتصادية والعسكرية . إن الوجود المصرى بسوق الولايات المتحدة محدود ، وباستثناء البترول ، فإنه

يتركز فى صادرات المنسوجات والكساء ، والتى تخضع لقيود الرسوم الجمركية والحصص . وبالرغم من أن المصدرين بالولايات المتحدة مقيدون بنواح كثيرة خاصة بالبيئة التجارية والتنظيمية فى مصر، إلا أن الولايات المتحدة استطاعت تصدير الحبوب والأسلحة والمعدات المتخصصة بنجاح تام . وباستثناء البترول ، فإن استثمارات الولايات المتحدة فى مصر ضئيلة للغاية .

وقد ينخفض نصيب الولايات المتحدة من السوق المصرية نتيجة للاتفاقية اليورو ــ متوسطية وتحريرها لمنتجات الاتحاد الأوروبى . كما يمكن أن ينخفض ، وإن كان بصورة أقل بكثير ، عقب إبرام اتفاقية التجارة الحرة مع دول الجامعة العربية . ويمكن أن يمثل هذان الانخفاضان معا على أساس أسعار ١٩٩٦ ، خسارة تصل إلى أكثر من ٥٠٠ مليون دولار فى صادرات الولايات المتحدة إلى مصر. وإلغاء الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة ومصر ، يمكن أن يستعيد هذا النصيب ويزيد عليه ، فيرفع الصادرات بمقدار ٥ر١ مليون دولار وصافى العمالة نتيجة للتجارة مع مصر بحوالى ٥٠٠ ١٢ وظيفة .

وهناك نموذجان متميزان يمكن استخدامهما كسوابق بالنسبة لاتفاقية تبرم بين الولايات المتحدة ومصر . ويتمثل أحد هذين النموذجين فى اتفاقية " الجات " التقليدية للتجارة الحرة ، كما تعكسها اتفاقية الولايات المتحدة وإسرائيل والاتفاقية اليورو ــ متوسطية . وقد كانت اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل أول اتفاقية للتجارة الحرة توقعها الولايات المتحدة ، وكانت أحكامها محدودة إلى حد ما . فلم تحرر الزراعة بالكامل ، ولم تشتمل على أية آلية ملزمة لتسوية المنازعات الدولية ، ولم تغط الخدمات أو الاستثمار الأجنبى . وكانت مخيبة للآمال أيضا بسبب العديد من إجراءات الحماية الإسرائيلية غير الجمركية ، والتى مازالت تخلق المشكلات . وبالمثل ، فإن الأحكام الملزمة للاتفاقيات اليورو ــ متوسطية تحقق حرية التجارة من خلال التركيز على منح فرص الدخول المتبادل بدون رسوم جمركية للمنتجات الصناعية . وهى لا تحقق سوى تحرر جزئى فى الزراعة ، ولا تغطى الخدمات أو الاستثمار الأجنبى .

والنموذج الآخر المتمثل فى اتفاقية " النافتا " ، هو اتفاق يشمل ترتيبات إضافية لما تتضمنه اتفاقية منظمة التجارة العالمية . ويتفق هذا النموذج بدرجة أكبر مع الاتجاه الأساسى الحديث للسياسات التجارية للولايات المتحدة ، والتى تحولت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية

من الاعتماد بصورة شبه مطلقة على المفاوضات متعددة الأطراف ــ بغية تقليل حواجز الحدود ــ إلى استراتيجية متعددة المسارات تركز على السياسات المحلية والحواجز على السلع والخدمات والاستثمار . وتشمل " النافتا " الزراعة بالنسبة للجانبين بطريقة هادفة : إذ تشمل الخدمات بقائمة سلبية وضمانات للمستثمرين الأجانب المباشرين ، وتنص على الوصول لحلول ملزمة للمنازعات ثلاثية القومية . وتشمل أيضا اتفاقيات جانبية تتعلق بتطبيق معايير العمل وإجراءات لحماية البيئة . وقد صحب المفاوضات تطبيق قواعد أكثر صرامة تتعلق بالملكية الفكرية . ومن المرجح أن تتسم الاتفاقيات التى سيتم التفاوض بشأنها مع شيلى والبلدان الأخرى فى نصف الكرة الغربى بطابع مماثل .

إن اتفاقية تقليدية للتجارة الحرة مع مصر سينتج عنها أكثر من مجرد تعويض آثار التحول فى التجارة بالنسبة إلى صادرات الولايات المتحدة نتيجة للاتفاقيات اليورو ــ متوسطية . ولكنها لن تعالج بصورة كافية العديد من المعوقات التى تواجه الشركات الأمريكية التى تعمل فى مصر ، كما أنها لن تقدم إسهاما كبيرا فى الإصلاحات الداخلية بمصر وعلاقاتها بالشركاء التجاريين الآخرين . وعلى النقيض من ذلك ، فإن اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة تتضمن ترتيبات تزيد على ما تتضمنه اتفاقية منظمة التجارة العالمية وتلغى بالفعل هذه المعوقات ، وسوف تزيد من العمالة المتعلقة بالتجارة فى الولايات المتحدة إلى عشرة آلاف وظيفة إضافية ، وتسهل فرص الدخول للولايات المتحدة ، وتعزز النمو فى مصر ، كما أنها توفر نقطة ارتكاز للنمو الاقتصادى وللتجارة على الصعيد الإقليمى ، وتدفع للأمام بمنهج أمريكا متعدد المسارات نحو الاستثمار والتجارة الأكثر حرية .

ملحق : مخاوف الولايات المتحدة من الممارسات المصرية

أتى ذكر العديد من الممارسات المصرية باعتبارها عوائق تحول دون إبرام اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة .

التقييم والإجراءات فى مجال الجمارك

يشكو المصدرون والمستوردون ، على حد سواء من طريقة مصر فى تقييم الرسوم الجمركية التى غالبا ما تكون تعسفية ، ومن أن أسعار الرسوم المحملة أعلى غالبا مما يقضى به قانون الرسوم الجمركية .

ويعتمد تقدير الرسوم الجمركية على ما يعرف بســعر البيــع المصــرى المحدد فى الفاتورة التجارية التى تصاحب المنتج عند اســتيراده للمــرة الأولى . ويجب ألا تقل قيمة الاستيراد اللاحق من نفس المنتج عن تلـــك التى ذكرت بفاتورة الشحن الأول . ويقوم المسئولون بالجمـــارك بزيـــادة قيمة الفواتير بصورة روتينية من ١٠ إلى ٣٠ فى المائة لأغراض التقييـم الجمركى .

الواردات المحظورة

نتيجة لالتزاماتها بمقتضـــى جولـــة أوروجـــواى ، تســتبعد مصـــر تدريجيا حظر الاستيراد المطبق على المنسوجات والكســاء والدواجــن . وقد كان للبنود المدرجة بقائمة الحظـــر أثـــر مـــهم علـــى الصـــادرات الأمريكية من الدواجن . وقد فرضت مصر مؤخرا عوائق جديـــدة علـــى استيراد منتجات كان قد سبق حظرها . وتم فرض زيادات كبـــيرة فـــى أسعار الرسوم الجمركية بالنسبة للعديد من المنتجات ، مثـــل الجـــرارات والأسمنت والخضراوات المجمدة عقب إلغائها مباشرة من قائمة الحظـــر فى أغسطس ١٩٩٢ . وزادت الرسوم الجمركية علـــى الدواجـــن مـــن ٥ إلى ٧٠ فى المائة . وأضيف العديد من البنود التـــى اســـتبعدت مـــن قائمة المحظورات ـــ بما فـــى ذلـــك اللحـــوم والفواكـــه والخضـــراوات والأجهزة المنزلية ومنتجات البنـــاء والأدوات الاليكترونيـــة والأجـــهزة والمحولات الكهربائية ، والعديد من السلع الاســـتهلاكية ـــ إلـــى قائمـــة السلع التى تتطلب التفتيش من أجل مراقبة الجودة قبل استيرادها .

المعاييـــــر

يخضع ما يقرب من ١٥٠٠ بند من الرسوم الجمركية (٢٥ فى المائـــة من جدول الرسوم الجمركية) لمراقبة الجودة . وهناك إدعاءات بتجـــاهل الطرق الموصى بها دوليا للاختبار والاعتماد ، وقد لا تقبـــل علامـــات الاعتماد والجودة المعترف بها دوليا . ويقول المـــوردون إن إجـــراءات اختبار الواردات تختلف ، وإن الاختبارات تتم بمعدات معيبة ، وغالبا مـــا يصدر القائمون بها أحكاما متعسفة . وتستخدم المواصفات الأخرى للمنتج كحاجز أمام التجارة . فعلى سبيل المثال ، تشترط وزارة الصحة أن تقـــل نسبة الدهون فى اللحم البقرى المستورد من أجـــل الاســـتهلاك الآدمـــى المباشر على ٧ فى المائة ، وهو مستوى لا يمكن الوصول إليـــه عمليـــا

فى صادرات اللحم البقرى المنخفض السعر . ويقال إن هناك مبيعات من اللحم البقرى الأمريكى عالى الجودة تبلغ قيمتها من مليون دولار إلى مليونى دولار قد تعرضت للتلف .

المشتريات الحكومية

يعطى القانون المصرى لمقدمى العطاءات الوطنيين أفضلية فى السعر تبلغ ١٥ فى المائة . وقد وجه النقد لعملية إجراء المناقصات بسبب غياب الشفافية والتطبيق السيئ للقواعد والنتائج الملفقة . ومصر ليست عضوا باتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالمشتريات الحكومية .

الملكية الفكرية

زادت مصر من حماية الملكية الفكرية خلال الأعوام القليلة الماضية . وقامت الولايات المتحدة بتحسين تقديراتها بإطراد للقوانين المصرية وتطبيقاتها . ومنذ ١٩٩٤ ، انتقلت مصر من قائمة " الأولى بالمراقبة " إلى قائمة الدول " التى تراقب من أجل رصد التقدم الذى تحقق " . ومع ذلك ، قوبلت الجهود التى تبذل لوضع مشروع قانون حديث لبراءات الاختراع بمقاومة شديدة من جانب الصناعات الكيماوية والدوائية بمصر .

الخدمات

مازالت مصر تحد من حصة العاملين الأجانب فى المشروعات الخاضعة للسيطرة الأجنبية وتصر على وجود حد أعلى لا يزيد على ٤٩ فى المائة من رأس المال الأجنبى فى العديد من الصناعات (التشييد والخدمات الهندسية ذات الصلة والمشروعات السياحية بمنطقة سيناء ، والتأمين) . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن إجراء اختبار الحاجة الاقتصادية أمر مطلوب لتشغيل المشروعات السياحية أو لمنح تراخيص لبنوك جديدة أو لشركات التأمين (فعلى سبيل المثال يجب أن تكون الشركات الجديدة قادرة على العمل بدون منافسة ضارة بالشركات القائمة) ، وهناك قيود ، ضمن أشياء أخرى ، على عمل مكاتب التمثيل . وليس من الصعب معرفة السبب فى بقاء صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية المملوكة للدولة بمصر خاضعة لقيود مفرطة .

الاستثمـــار

ألغت مصر بالفعل فى عام ١٩٩١ جميع أنواع الاســـتثمار المباشـــر من القائمة السلبية التى تتطلب الموافقة المسبقة للحكومة ، باستثناء التبـــغ والصناعات العسكرية والاستثمارات فى سيناء . وفى ١١ مـــايو ١٩٩٧ ، أكد القانون الجديد للاستثمار على الضمانـــات الأساســـية للمســـتثمرين ، وأوضح إطار حوافز الاستثمار . وبموجب معاهدة الاستثمار الثنائية بيـــن مصر والولايات المتحدة فـــى ١٩٩٢ ، تلـــتزم مصـــر بالحفـــاظ علـــى العناصر الأساسية للنظام الاستثمارى المفتوح . وبـــالرغم مـــن معـــاهدة الاستثمار الثنائية وزيادة التحرير ، فإن ضمان الموافقة علـــى اســـتثمار أجنبى قد يتطلب إجراءات طويلة ، ولا يتم حتى الآن بصورة آلية . وقـــد أثارت الولايات المتحدة مسألة تحرير اشتراطات فرز الاستثمار المصرية فى إطار مفاوضات جولة أوروجواى حول إجراءات التجارة المرتبطـــة بالاستثمار وشراكة " جور ــ مبارك " من أجل النمو الاقتصادى .

الخصخصـــة

يصعب على الشركات الخاصة المنافسة فى قطاعات تـــهيمن عليـــها الشركات المملوكة للدولة . وبحلول ١٩٩٧ ، كانت مصر قد خصخصـــت ستا وأربعين شركة قيمتها ١ر٣ مليار دولار . وتعتبر هذه حصة صغيرة من حوالى ٣٠٠ شركة تبلغ قيمتها الدفترية ٢٧ مليار دولار .[٢٣] وفـــى ١٩٩٧ ، لم تستطع الحكومة الوفاء بخططها لخصخصة ثـــلاث وثلاثيـــن شركة .

سياسة المنافسة

لا توجد بمصر قوانين تحظر الاحتكارات والاتحـــادات الاحتكاريـــة للمنتجين (الكارتلات) أو تضارب المصالح .

الصناعات الدوائية

أجبر تحديد الأسعار بقطاع الصناعات الدوائية فى مصـــر الشـــركات الأمريكية على تعديل أسعارها لتعكس التضخم العام . ومن حين لآخـــر ، تزعم الشركات الأمريكية حدوث تفرقة فـــى الموافقـــة علـــى زيـــادات الأسعار . وتتمثل مخاوف شركات المستحضرات الدوائية الأجنبيـــة فـــى

أنه من غير المسموح به وجود أكثر من أربعة أدوية متماثلة فى السوق المصرية ، مما يقلل من قدرة الشركات على توسيع خطوط منتجاتها .

حقوق العمال

مطلوب من جميع نقابات العمال فى مصر الانضمام إلى اتحاد نقابات عمال مصر ، وهو الاتحاد العمالى الوحيد المعترف به قانونا . وفى رأى الحكومة الأمريكية ، يعد هذا انتهاكا لمبدأ حرية تكوين النقابات الذى تأخذ به منظمة العمل الدولية .

الروتين

تعوق الاشتراطات البيروقراطية الرئيسية المبادرة الخاصة . وبالرغم من أن الحكومة سهلت تسجيل الشركات وبسطت عمليات الموافقة إلا أن " الروتين المتفشى لايزال هو الشكوى رقم واحد للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء " .(٢٤)

الهوامش

أتقدم بالشكر لمعهد السياسة الاجتماعية والاقتصادية للشرق الأوسط بكلية كنيدى للدراسات الحكومية ، جامعة هارفارد ، لدعم هذا البحث ، كما أتوجه بالشكر لفرناندو هيرنانديز — خيمنيز لمساعدته لى فى البحث ، وكذلك إلى المشاركين بالحلقة الدراسية التى عقدت فى واشنطن العاصمة فى أكتوبر ١٩٩٧ ، لما قدموه من تعليقات .

١– Walker (1997) .

٢– U.S. Trade Representative (1996), National Trade Estimate Report on Foreign Trade Barriers, p. 10 .

٣– يدعو البحث الذى أجريته إلى طرح هذه الآراء للنقاش . ويقول إن المصدر الرئيسى للمشكلات التى تواجه العمال بالبلدان المتقدمة النمو ، هو التغيرات فى التكنولوجيا ، وبصفة خاصة ، التغير التقنى الذى يحل محل العمل ، وليس التجارة . انظر : Lawrence (1996) .

٤– للإطلاع على مناقشة أكثر اكتمالا ، انظر: Rosen (1989); Pelzman (1989); and: Goldberg, Hirsch, and Sassoon (1988) .

٥– حتى ١٩٩٥ ، ووفقا للمادة ١٠ من الاتفاقية ، تم السماح لإسرائيل ، لأسباب تتعلق بالصناعة الوليدة ، بزيادة أو إعادة فرض الرسوم النسبية التى لا تزيد على ٢٠ فى المائة على المستوى المتفق عليه . بيد أنه كان يتعين ألا تتجاوز النسبة المئوية للمنتجات التى يطبق ذلك عليها ١٠ فى المائة من إجمالى قيمة واردات إسرائيل من الولايات المتحدة . وفى أكتوبر ١٩٩٥ ، تشاورت الولايات المتحدة مع إسرائيل حول جعل اتفاقية منطقة التجارة الحرة تمتثل

لمعيار منظمة التجارة العالمية بالنسبة لتحرير الزراعة ، ووافقت إســـرائيل علـــى التحســـينات المطردة فى فرص دخول السلع الزراعية للولايات المتحدة .

٦- ستتحقق التجارة الحرة الكاملة للمكسيك والولايات المتحدة خلال خمسة عشر عامــا ، وكذلك لكندا والمكسيك ، باستثناء الدواجن ومنتجات الألبان والبيض .

٧- Hoekman (1995) .

٨- Hoekman and Djankov (1997b) .

٩- Hoekman and Djankov (1997b) .

١٠- الالتزامات المتعلقة بالدعم المحلى وإعانات التصديـــر مجـــرد نصـــائح . وواقعيـــا تكف " النافتا " عن بذل جهود للتخلى عن قواعد الدعم والرسم الجمركى الموازن التى تبيحـــها اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا .

١١- كانت الرسوم الجمركية المصرية فى ١٩٩١ ترتفع إلى حوالى ١٢٠ فـــى المائـــة ، ومن ثم كانت هناك مراحل متعددة لتخفيض الرسوم الجمركية . ففى فبراير ١٩٩٥ ، خفضـــت الحكومة الرسوم الجمركية على ثمانى عشرة فئة من الآلات وغير ذلك من الســـلع المســـتوردة المعمرة ، والتى تتراوح ما بين ٢٠-٧٠ فى المائة ، إلى سعر موحد يبلغ ١٠ فى المائة . وفـــى يناير ١٩٩٦ ، كان هناك تخفيض مماثل على خمس وعشرين سلعة رأسمالية ، وفـــى أكتوبـــر ١٩٩٦ ، حددت الرسوم الجمركية بـــ ٥-٥٥ فى المائة . ومازالت تطبق الأســـعار المرتفعـــة على السيارات التى تزيد سعة محركاتها على ١٣٠٠ س س ، وعلـــى المشـــروبات الكحوليـــة وبعض البنود الترفية . وبالإضافة إلى ذلك ، تقدر الجمارك المصريـــة نســـبة ٣ فـــى المائـــة أو ٦ فى المائة كرسم خدمة على الواردات ، حسب الرســـوم الجمركيـــة المطبقـــة : انظـــر : U.S. Trade Representative, Foreign Trade Barriers (1996, p. 81) .

١٢- U.S. Trade Representative (1996), p. 75 .

١٣- يستند التحليل فى هذا القسم بدرجة كبيرة علـــى Hoekman, Konan, and Maskus (هذا الكتاب ، ١٩٩٨).

١٤- تعتمد الحسابات على بيانات من Hoekman, Konan, and Maskus (هـــذا الكتـــاب ، ١٩٩٨). ووفقا لـــ Hoekman and Subramanian (1997) ، فإنه حتى بعـــد التطبيـــق الكـــامل لالتزامات جولة أوروجواى فى ٢٠٠٥ ، فإن رسوم مصر الجمركية الملزمة النهائيـــة ســـتظل مرتفعة بمتوسط يقدر بحوالى ٦٢ فى المائة فى الزراعة ، و ٣٢ فى المائـــة فـــى الصناعـــة ، وحوالى ٣٧ فى المائة إجمالا .

١٥- من بين هذه المنشورات ، تقارير U.S. Trade Representative عن حواجز التجـــارة الأجنبية ، والأدلة التجارية التى تنشرها وزارة التجارة ، وتحليلات وزارة الخارجية للاتجاهـــات الاقتصادية الجارية .

١٦- Hoekman and Subramanian (1997) .

١٧- Kheir-el-Din and El-Sayed (1997) .

١٨- تعتمد هذه الافتراضات على Hoekman and Subramanian (1997) .

١٩- يستخرج Hoekman, Konan, and Maskus (فى هذا الكتاب ١٩٩٨) تقديرات أقـــل ، فترتفع الواردات إلى ٥٦ مليون دولار فقط نتيجة إبرام اتفاقية تقليدية للتجارة الحرة .

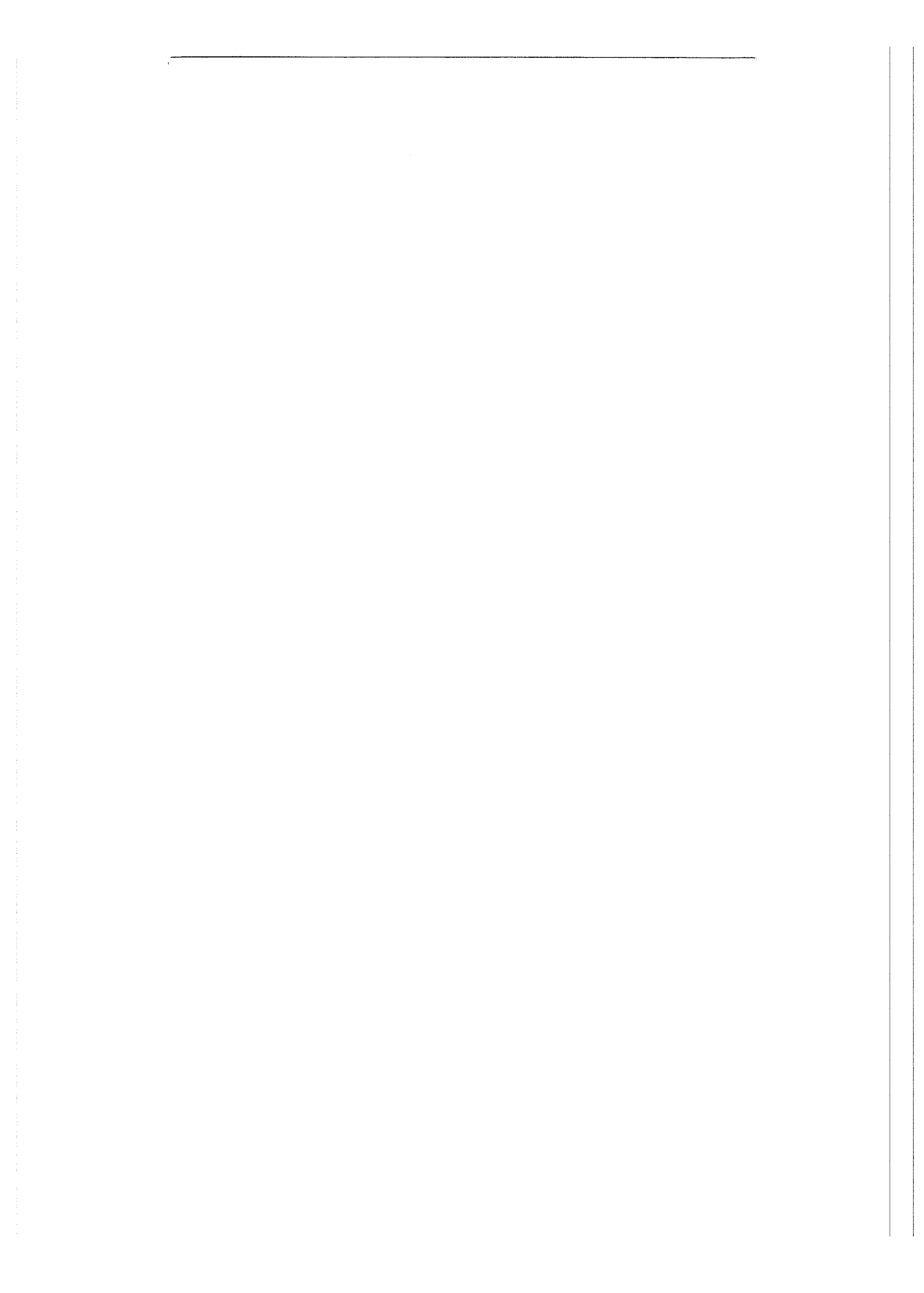
٢٠- Hoekman, Konan, and Maskus (فى هذا الكتاب ، ١٩٩٨) الجدول ٨ .

٢١- انظر Hoekman, Konan, and Maskus (فى هذا الكتاب ، ١٩٩٨) .

٢٢- انظر Hoekman, Konan, and Maskus (فى هذا الكتاب ، ١٩٩٨) .

٢٣- U.S. Department of State, "Economic Trends Report for Egypt," July, p.3 .

٢٤- U.S. Department of State, "Economic Trends Report for Egypt," July, p.3 .



الحوافز والآثار الاقتصادية

د. برنارد هوكمان و د. دينيس كونان
و د. كيث ماسكاس

يبرز تحرير التجارة بوضوح فى برنامج حكومة مصر لإصلاح السياسات . ومنذ أواخر الثمانينيات تم تخفيض كبير للرسوم الجمركية وغير ذلك من الحواجز التجارية . كما شاركت مصر فى اتفاقيات متعددة الأطراف لتحرير النظام التجارى : فمثلا قامت بتقييد رسومها الجمركية فى إطار إتفاقية " الجات " ووافقت على إلغاء الحصص المفروضة على واردات المنسوجات . وكان التحرير التجارى التفضيلى والذى بمقتضاه تخفض الحواجز التجارية لمجموعة جزئية من الشركاء التجاريين دائما أمرا مهما فى سياسة مصر التجارية . وفى إطار الجامعة العربية ، تمنح مصر معاملة تفضيلية لواردات البلدان العربية . وقد تم مؤخرا التوصل إلى اتفاق فى الجامعة العربية على إبرام اتفاقية للتجارة الحرة خلال فترة عشرة أعوام تبدأ فى ١٩٩٨.[١] وبلغت مصر أيضا مرحلة متقدمة جدا فى المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى من أجل إبرام اتفاقية ثنائية للتجارة الحرة ، تؤدى إلى إلغاء رسوم الاستيراد وغير ذلك من الحواجز التجارية على السلع التى يرجع منشأها إلى الاتحاد الأوروبى ، وذلك خلال فترة اثنتى عشرة عاما. وتعنى هذه التطورات ضمنا أنه بحلول عام ٢٠١٠ ، ستدخل نسبة كبيرة من واردات مصر البلاد بدون رسوم جمركية .

وقد ظل الاعتقاد طويلا بأن التفرقة فى الرسوم الجمركية التى تتضمنها اتفاقية للتجارة الحرة من المرجح أن يكون لها أثران.[٢] أولا، سوف يستورد الأعضاء بعض المنتجات من شركات تقع فى بلد شريك

ترتفع فيه التكلفة، وذلك بدلا من الموردين الأرخص الذين تقع شركاتهم ببلدان أخرى ليست أعضاء . ثانيا ، سيتم استبدال الإنتاج المحلى غير الكفء بمشتريات من منتجين أقل تكلفة تقع شركاتهم فى دول أعضاء أخرى . فإذا كان الأثر الأول (تحول التجارة) أكبر من الثانى (خلق التجارة)، فإن اتفاقية التجارة الحرة قد تؤدى إلى خفض مستوى الرفاهية فى الدولة العضو. وبالرغم من أن مفهومى تحول التجارة وخلق التجارة ليسا من المقاييس الوافية لتقدير آثار جهود التكامل الإقليمى على الرفاهية ، إلا أن التوصية المعتادة للسياسة الرامية لتخفيض تكاليف الفرصة البديلة المرتبطة باتفاقية للتجارة الحرة ، هى تخفيض متوسط الحواجز التجارية على الواردات من باقى أنحاء العالم . وتنشأ حوافز مماثلة إذا قامت البلدان الكبيرة بالتفاوض على عدد كبير من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية. إن طبيعة اتفاقيات التجارة الحرة التى تشكل " محور العجلة وأذرعها " قد تؤدى إلى " تحول الاستثمار " إلى دولة المحور ، لأن الشركات التى تقع فى المحور تتوافر لها فرص الدخول بدون رسوم إلى جميع دول " أذرع العجلة " . ولا يمكن تخفيض إمكانية تحول الاستثمار إلا إذا تعاون جميع الشركاء التجاريين وألغوا الحواجز أمام التجارة فيما بينهم . فالتعاون هنا مطلوب . وقد يكون المحرك وراء اتفاقية التجارة الحرة التى أبرمتها الجامعة العربية مؤخرا ، هو الرغبة فى تجنب التداعيات السلبية لظاهرة " محور العجلة وأذرعها " الناتجة عن الاتفاقيات اليورو ــ متوسطية الثنائية .[٣]

كما سيكون للبلدان غير الأعضاء " خارج " نطاق اتفاقية التجارة الحرة حافز للسعى نحو الحصول على تخفيضات فى الحواجز الخارجية التى يفرضها أعضاء اتفاقية التجارة الحرة . وقد ينعكس هذا فى صورة ضغط للدخول فى مفاوضات تجارية متعددة الأطراف فى إطار منظمة التجارة العالمية . والبديل هو أن تسعى البلدان غير الأعضاء بدورها للتفاوض لإبرام اتفاقية للتجارة الحرة أو الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة الأولى . ومن المرجح أن تثير المبادرتان اليورو ــ متوسطية والعربية إهتمام الولايات المتحدة بالتفاوض من أجل إبرام اتفاقية للتجارة الحرة مع مصر .

وقد كانت التداعيات الاقتصادية المحتملة لاتفاقية المشاركة اليورو ــ متوسطية بالنسبة للاقتصاد المصرى موضوعا لعدد من التحليلات فى الأدبيات الاقتصادية .[٤] ويقوم هذا الفصل باستكشاف الأثر الاقتصادى لاتفاقية للتجارة الحرة تبرم بين مصر والولايات المتحدة ،

مع أخذ اتفاقيتى المشاركة الأوروبية ــ المتوسطية والجامعة العربية كأساس للقياس ، وذلك لتحديد الحوافز التى تجنيها كل من مصر والولايات المتحدة من إبرام اتفاقية للتجارة الحرة ، فى ضوء وجود التجارة الحرة بين مصر وأوروبا والجامعة العربية . وتبدأ المناقشة بعدد من القضايا المتعلقة بالمفاهيم واستعراض السياسات التجارية القائمة التى تمثل المقياس لتحليل المحاكاة . ثم تتجه المناقشة بعد ذلك إلى النموذج ومجموعات البيانات والسيناريوهات الرئيسية التى جرى تقييمها ، ويعقب ذلك استخلاص نتائج تحليل المحاكاة .

السياسة التجارية وهيكل التجارة

لأغراض هذه المناقشة ، يتم تقسيم التدفقات التجارية المصرية الثنائية إلى أربع مناطق : الاتحاد الأوروبى (بما فى ذلك تركيا)[٥] والولايات المتحدة والجامعة العربية ثم باقى العالم . ويعتبر الاتحاد الأوروبى أكبر شريك تجارى لمصر ، إذ كان يمثل حوالى ٤٠ فى المائة (٥ر٤ مليار دولار) من الواردات السلعية فى ١٩٩٥ ويستوعب ٤٥ فى المائة (٦ر١ مليار دولار) من صادرات مصر . وتأتى الولايات المتحدة فى المرتبة الثانية من حيث الواردات ، إذ كانت تمثل ٢ر٢ مليار دولار فى ١٩٩٥ (١٩ فى المائة من الإجمالى) .[٦] وبالرغم من أن الولايات المتحدة مورد كبير للأسواق المصرية ، إلا أنها تستوعب قدرا قليلا جدا من صادرات مصر . ففى عام ١٩٩٥ ، بلغ إجمالى الصادرات إلى الولايات المتحدة ٥٢٠ مليون دولار ، معظمها من المنسوجات والملابس . وتعتبر دول الجامعة العربية ثانى أهم سوق للصادرات المصرية ، إذ استوعبت ما قيمته ٥٥٠ مليون دولار (١٦ فى المائة من جميع صادرات السلع) فى عام ١٩٩٥ . وبالنسبة لفئات كثيرة من المنتجات ــ بما فى ذلك الأغذية المصنعة والمنتجات الخشبية والورق والطباعة والزجاج والمنتجات المعدنية ومعدات النقل ــ يذهب أكثر من ٥٠ فى المائة من إجمالى صادرات مصر إلى الأسواق العربية (الجدول ٤-١) . وعلى النقيض من ذلك ، فإن واردات مصر من منطقة الجامعة العربية قليلة نسبيا . وأهمها، من حيث حصة الاستيراد ، هى المنتجات البترولية والمشروبات والمنسوجات والملابس . وبالرغم من كبر إنتاجها ، فإن المنتجات الزراعية الغذائية والأغذية المصنعة هى سلع استيراد رئيسية ، مثلها مثل الآلات والكيماويات . وعلى جانب التصدير ، تسيطر على

الجدول (٤-١) : أنصبة إرشادية للناتج والتجارة

القطــــاع	النـاتج	استيــراد: إجمالى	استيــراد: الاتحاد الأوروبى	استيــراد: الولايات المتحدة	استيــراد: الجامعة العربية	تصديــر: إجمالى	تصديــر: الاتحاد الأوروبى	تصديــر: الولايات المتحدة	تصديــر: الجامعة العربية
الزراعــة									
١ – المنتجات الزراعية الغذائية	١٢ر٤	١٣ر٣	١١ر٧	٤٧ر٩	٢ر٢	٢ر٦	٢٧ر٠	١ر٥	٦٣ر٥
٢ – المنتجات الزراعية غير الغذائية	١ر٧	صفر	٣٦ر٩	١٦ر٥	١ر٢	١ر٠	٤٩ر٣	١٣ر٤	١٤ر١
٣ – المنتجات الحيوانية	٨ر٠	٠ر٨	٨٢ر٧	صفر	٩ر٦	٠ر٣	٣٥ر٢	٢ر٣	٥٣ر٠
التعدين والمحاجر									
٤ – البترول الخام ، والغاز الطبيعى	٢ر٧	١ر٢	٥٢ر٠	٧ر٠	٢٤ر٤	١٨ر٥	٣٠ر٦	٤ر٦	١ر٠
٥ – الصناعات الاستخراجية الأخرى	٠ر٠٩	٢ر٠	١٧ر٧	١٤ر٨	٣ر٥	٠ر٢	٥٦ر٨	٩ر٢	٢١ر٤
الصناعة									
٦ – الأغذية المصنعة	٧ر٧	١٥ر١	٤٠ر٣	١٠ر٦	٢ر٣	١ر٣	٢٠ر١	٤ر٥	٤٩ر٣
٧ – المشروبات	٠ر٦	صفر	٤١ر٧	١٦ر٣	٢٨ر٥	صفر	١ر٢	صفر	٨٧ر٦
٨ – منتجات التبغ	١ر٩	١ر٠	٢٧ر٠	٢٧ر٤	٢ر٥	صفر	٠ر٤	٠ر٧	٤٥ر٣
٩ – حلج وكبس القطن	١ر٢	٠ر٥	٣٦ر٩	٠ر٣	٠ر٩	٤ر٢	٣٣ر٧	٠ر٢	١ر٤
١٠– غزل ونسج القطن	٥ر٢	٢ر٤	٣٣ر٤	٧ر١	٣ر٧	١٠ر٣	٧٢ر٤	١٠ر٩	١ر٦
١١– الملابس : الجاهزة وأجزاء	١ر٤	صفر	١٢ر٤	٠ر٩	١٩ر١	١ر٢	٣٤ر٧	٤٩ر١	٨ر٦
١٢– المنتجات الجلدية ، عدا الأحذية	٠ر٢	صفر	٢٥ر٧	٠ر٩	١٣ر٨	١ر٠	٤٨ر٨	١ر٥	٣٠ر٩
١٣– الأحذية	٠ر٤	صفر	١٦ر٠	٢ر٩	١٢ر٠	صفر	٢٠ر٥	١ر٩	٦٠ر٥
١٤– المنتجات الخشبية ، عدا الأثاث	١ر١	٠ر٥	٣٩ر٨	١ر٤	٠ر٤	١ر٠	١ر٥	١ر٠	٨٦ر١
١٥– الأثاث	١ر٤	صفر	٥٧ر٠	٣٤ر٧	١ر٤	٠ر٥	١٤ر٩	١٠ر٦	٥٨ر٥
١٦– الورق والطباعة	١ر٥	٣ر٣	٤٦ر٨	١٧ر١	٢ر٩	٠ر٩	١ر٦	٠ر٨	٩١ر٧

١٧- الكيماويات ، عدا البترول	١ر٣	٨ر١٠	٦ر٦٢	٢ر١٢	٩ر٧	٨ر١	٣ر٣١	٥ر٣	٤ر٣٩
١٨- تكرير البترول	٧ر٢	٢ر١	٤ر٤٨	٢ر٦	٩ر٢٨	٣ر٣	٥ر٥٨	٦ر٠	٢ر٧
١٩- المطاط والبلاستيك ومنتجاتهما	٨ر٠	٣ر٢	٨ر٤٢	٤ر٢٠	٨ر٩	٣ر٠	٣ر٤١	٧ر٠	٣ر٤٥
٢٠- البورسلين والخزف والصينى	٣ر٠	٤ر٠	٤ر٤٧	٨ر٧	٥ر١١	١ر٠	٢ر٤٢	٥ر١	٤ر٣٢
٢١- الزجاج ومنتجاته	٣ر٠	٥ر٠	٣ر٦٣	٣ر٥	٦ر٣	١ر٠	٣ر٩	٥ر٥	١ر٦٢
٢٢- المنتجات المعدنية ، ما لم تذكر فى مكان آخر	٧ر١	٤ر٠	٦ر٦١	٨ر٣	٢ر٢	صفر	٨ر٤	٠ر٢	٩ر٨٠
٢٣- الحديد والصلب وغير ذلك من المعادن الأساسية	٨ر٢	٦ر٢	٥ر٣٥	٨ر١١	٠ر٩	٨ر٠	٣ر٦٨	٩ر١	٣ر٢٤
٢٤- الآلات والأجهزة	٥ر٣	١ر٢٣	٤ر٥٩	٤ر١٧	٤ر٢	٦ر٤	٥ر٩	٩ر٣	٠ر٥٨
٢٥- معدات النقل	٠ر١	٩ر٥	٨ر٣٣	١ر١٢	٧ر٠	٤ر٠	٦ر٣	٣ر٠	٨ر٨٩
٢٦- صناعات تحويلية أخرى	١ر٠	٥ر٠	٦ر٤٧	٢ر١١	٥ر٣	١ر٠	٤ر٢٥	٢ر٣	٥ر٦٢
الخدمات وغيرها									
٢٧- الكهرباء والغاز والمياه	٧ر١	٢ر٠	٦ر٤٤	٨ر١٦	٣ر٤	٧ر٠	٠ر٢٥	٠ر٧	٠ر٤٠
٢٨- التشييد	٥ر٥	٢ر٠	٦ر٤٤	٨ر١٦	٣ر٤	٨ر٠	٠ر٢٥	٠ر٧	٠ر٤٠
٢٩- التجارة	١ر٧	٣ر٠	٦ر٤٤	٨ر١٦	٣ر٤	٦ر٥	٠ر٢٥	٠ر٧	٠ر٤٠
٣٠- المطاعم والفنادق والمقاهى	٣ر٢	صفر	٦ر٤٤	٨ر١٦	٣ر٤	٠ر٥	٠ر٢٥	٠ر٧	٠ر٤٠
٣١- النقل والتخزين	٠ر٦	٣ر١	٦ر٤٤	٨ر١٦	٣ر٤	٩ر٣١	٧ر٤٤	٧ر٦	٠ر٢٠
٣٢- الاتصالات	٨ر٠	١ر٠	٦ر٤٤	٨ر١٦	٣ر٤	٤ر٠	٠ر٢٥	٠ر٧	٠ر٤٠
٣٣- المؤسسات المالية	٥ر١	١ر١	٦ر٤٤	٨ر١٦	٣ر٤	صفر	٠ر٢٥	٠ر٧	٠ر٤٠
٣٤- التأمين	٣ر٠	صفر	٦ر٤٤	٨ر١٦	٣ر٤	٥ر٠	٠ر٢٥	٠ر٧	٠ر٤٠
٣٥- العقارات والخدمات التجارية	٨ر٢	٩ر٣	٦ر٤٤	٨ر١٦	٣ر٤	صفر	٠ر٢٥	٠ر٧	٠ر٤٠
٣٦- الخدمات الاجتماعية والمجتمعية	٠ر٦	١ر٠	٦ر٤٤	٨ر١٦	٣ر٤	٢ر٠	٠ر٢٥	٠ر٧	٠ر٤٠
٣٧- الخدمات الترفيهية والثقافية	٠ر٥	٢ر٠	٦ر٤٤	٨ر١٦	٣ر٤	٢ر٣	٠ر٢٥	٠ر٧	٠ر٤٠
٣٨- الخدمات الشخصية	٠ر٩	صفر	٦ر٤٤	٨ر١٦	٣ر٤	صفر	٠ر٢٥	٠ر٧	٠ر٤٠

المصدر : معدلة من ماسكاس وكونان (١٩٩٧) .

تدفقات التجارة المصرية خدمات النقل (بسبب قناة السويس إلى حد كبير) والنفط والسياحة والمنسوجات والملابس .

ويمكن استخلاص نتيجتين من هذه الإحصاءات . أولا ، بالرغم من أن الاتحاد الأوروبى هو أكبر شريك تجارى لمصر حتى الآن ، إلا أن تدفقات تجارة مصر متنوعة بشكل كبير . إذ تقدم " باقى دول العالم الأخرى " غير العربية والتى لا تنتمى للاتحاد الأوروبى أو الولايات المتحدة ، ٣٤ فى المائة من الواردات وتأخذ ٢٥ فى المائة من الصادرات. وتشير هذه الأرقام إلى أن إمكانية تحول التجارة الناجمة عن إبرام اتفاقية للتجارة التفضيلية مع شريك واحد فقط من شركاء مصر التجاريين الأساسيين ، هى إمكانية كبيرة . ثانيا ، تلعب الخدمات دورا كبيرا فى الحساب الجارى لمصر . وفى ضوء الافتقار إلى البيانات التفصيلية عن تجارة الخدمات أو توزيعها حسب المناطق ، فإن وضع نموذج لها فى ضوء ذلك يعتمد على افتراض أن نصيب منطقة الجامعة العربية من الصادرات هو ٤٠ فى المائة ، والاتحاد الأوروبى ٢٥ فى المائة ، والولايات المتحدة ٧ فى المائة . (انظر الجدول ٤-١) . ويفترض أن نصيب العرب من تجارة مصر فى الخدمات أعلى من نصيبهم بالنسبة للسلع مما يعكس التماثل اللغوى وأهمية قرب الموقع الجغرافى فى تقديم الخدمات ، بالإضافة إلى السياسة السائدة التى تحبذ الاستثمار العربى المتصل بالخدمات .(٧)

وبالرغم من أن الرسوم الجمركية أخذت فى الانخفاض فى السنوات الأخيرة ـــ فقد انخفض الحد الأعلى للرسوم الجمركية مؤخرا إلى ٥٠ فى المائة ـــ بحوالى ٢٠ إلى ٢٥ فى المائة ، إلا أن المتوسط المرجح للرسوم الجمركية على الواردات مازال مرتفعا نسبيا . والرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج أقل عادة من تلك المطبقة على السلع النهائية ، والنتيجة هى أن معدلات الحماية الفعالة تصبح أضعاف المعدلات الاسمية غالبا .(٨) وقد تم إلغاء جميع القيود الكمية فيما عدا تلك المفروضة على الواردات من منتجات النسيج ، ومن المقرر إلغاء الحظر على المنسوجات فى السنوات القادمة كجزء من التزامات مصر بموجب جولة أوروجواى .(٩)

ومع انخفاض أهمية الرسوم الجمركية والحصص ، أصبحت الرقابة الإدارية على عملية الاستيراد أكثر أهمية ووضوحا . وتتراءى مثل هذه الرقابة و " الروتين " فى إجراءات التخليص الجمركى ، وفى تطبيق معايير وطنية للأمان والصحة ، وفى الإجراءات المرتبطة بنقل الشحنات

من الموانئ وإليها ومن خلالها . وتفرض هذه الرقابة تكاليف تجارية حقيقية على القطاع الخاص ، سواء بصورة مباشرة من حيث الرسوم المالية أو بصورة غير مباشرة من خلال تكاليف الفرصة البديلة للتأخير الذى يتم تكبده خلال التخليص فى الجمارك . فعلى سبيل المثال ، تقوم الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بالتفتيش على جميع رسائل السلع التى تدخل مصر ، والتى تخضع لمعايير مراقبة الجودة . وابتداء من ١٩٩٤ ، فإن حوالى ١٥٥٠ بندا للرسوم الجمركية أو ٢٥ فى المائة من جدول الرسوم ، خضع لمثل هذه الرقابة .(١٠) وكما هو الحال بالنسبة لمعدلات الرسوم الجمركية التى يتصاعد العديد منها بصورة حادة ، فإن الرسوم على السلع المخصصة للبيع بالتجزئة بلغت بصفة عامة على الأقل ضعف ما يطبق عليها إذا كانت ستخضع لعملية تصنيع أخرى فى مصر .

كما ترفع أساليب التخليص الجمركى التكلفة المتوقعة للمعاملات التجارية ، والأساليب المتبعة فى تقييم السلع تخلق صعوبات . وكثيرا ما يقال إن القيم المقدرة تتجاوز قيمة البضاعة حسب الفاتورة ، وقد تبلغ الرسوم الجمركية المطبقة ، أضعاف السعر الرسمى .(١١) والرسوم التى تفرضها الشركات العامة التى تقدم خدمات الموانئ للمناولة وتخزين السلع أعلى بكثير منها فى البلدان المجاورة التى تتنافس معها مصر ، فى حين أن هذه الشركات لا تقدم خدمة جيدة مقابل ذلك . كما يخضع الشحن البحرى لاحتكار الشركة المصرية للملاحة البحرية المملوكة للدولة ، مما ينعكس فى تكاليف النقل البحرى بالنسبة للقائمين بالشحن والتى تزيد بنسبة ٢٥ فى المائة عما يواجهه المنافسون فى البلدان المجاورة بالنسبة للمسافات المماثلة .

وقد تم القيام بعدد من المبادرات مؤخرا لدراسة وتخفيض تكاليف الروتين . فحدث تبسيط فى اشتراطات التوثيق ، وخفضت رسوم الدمغة، وجرى خفض رسوم الميناء والخدمات ذات الصلة . وبالإضافة إلى ذلك، فإن احتكار الشحن فى سبيله للإلغاء .(١٢) وبالرغم من أن هذه الإجراءات حسنت الموقف ، إلا أنه مازال هناك الكثير الذى يتعين القيام به . ومن حيث المبدأ ، يمكن أن تساعد اتفاقيات التجارة الحرة على تخفيض تكاليف الروتين من خلال تبسيط وإلغاء الرقابة الإدارية والتنسيق والاعتراف المتبادل بالمعايير . فإذا امتد نطاقها ليشمل تحرير التجارة والاستثمار فى الخدمات ، بالإضافة إلى تجارة السلع ، فإن تكاليف مستلزمات الإنتاج بالنسبة للمنتجين المتجهين

للتصدير سوف تنخفض بدرجة أكبر . ويبحث هذا التحليل الأهمية النسبية لتخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء تكاليف الروتين وتحسين كفاءة قطاعات الخدمات من خلال تحسين النوعية وتقليل التكاليف .

هيكل النموذج والبيانات الإرشادية

إن النموذج المستخدم هنا لتحليل آثار السيناريوهات المختلفة لتحرير التجارة ، عبارة عن نموذج نمطى للتوازن العام لدولة منفردة وقائم على الحساب والمنافسة . ويرى عدد كبير من مؤيدى التكامل الاقليمى ، أن هذا النموذج غير ملائم لأنه يقصر عن أن يأخذ فى الحسبان الآثار الديناميكية الناجمة عن التكامل الاقتصادى ، بسبب امتداد نطاق الأسواق وتناقص عدم اليقين (نتيجة لأثر الاندماج الاقتصادى على استقرار سياسات الإصلاح) .(١٣) ويمكن أن تتولد المكاسب الديناميكية من خلال تحقيق وفورات الحجم والمكاسب التنافسية فى ظل هياكل الأسواق التى لا تكون المنافسة فيها كاملة ، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار (بما فى ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر) فى الدول الأعضاء . وقد يزيد أيضا معدل النمو الاقتصادى من خلال ارتفاع معدلات نقل التكنولوجيا وزيادة الاستثمار فى البحوث والتطوير. وفى حقيقة الأمر، أنه لم تثبت هذه الادعاءات حتى الآن بصورة حاسمة سواء نظريا أو تطبيقيا . ويعتمد وجود مثل هذه المكاسب اعتمادا كبيرا على النماذج المستخدمة ، كما أنه حساس جدا لخصائص الدول الأعضاء ، وللسياسات المطبقة قبل إبرام اتفاقية التجارة التفضيلية ، والسياسات التى قد تتبع فى ظلها . وفى ضوء غياب المنهجية الملزمة لتقييم الأثر الديناميكى المحتمل لتحرير تفضيلى للتجارة ـــ أى مناهج راسخة نظريا ومتسقة مع الدليل التطبيقى ـــ اخترنا اتباع استراتيجية مفهومة وذات نماذج متحفظة .

من المفترض أن مصر بلد متلق للأسعار التى تفرضها الأسواق العالمية . وبالتالى فليس من المتوقع أن يؤدى تغيير السياسة إلى تغيير الأسعار بصورة جوهرية فى مناطق أخرى من العالم .(١٤) ولحساب أثر اتفاقيات التجارة الحرة المختلفة سابقة الذكر ، تم فحص التدفقات التجارية لمصر عبر ثلاث مناطق رئيسية لها أهميتها (الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ودول الجامعة العربية) ، مع تجميع التدفقات التجارية الأخرى فى شكل متبقى بعنوان " باقى العالم " . وتم افتراض أن الرسوم الجمركية الرسمية للدولة الأولى بالرعاية ، التى تم مراجعة إتساقها مع إيرادات الرسوم المسجلة ، تطبق على الواردات من كل

منطقة من هذه المناطق وفقا للوضع الإرشادى . ويتم ترجيح هذه الرسوم الجمركية عبر القطاعات الفرعية بأنصبتها فى مجمل الواردات . ولحساب التجارة التفضيلية القائمة داخل المنطقة العربية ، حددت الرسوم الجمركية المطبقة على التجارة داخل العالم العربى بنسبة ٤٠ فى المائة من مستويات الدولة الأولى بالرعاية .[١٥]

ومراعاة للممارسة النمطية فى الأدبيات المكتوبة ، يتم استخلاص المخرجات النهائية وفقا لدالة " ليونتيف " باستخدام مدخلات وسيطة وقيمة مضافة حقيقية . وتصف دالة الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة إمكانية الإحلال بين مدخلات العمل والمدخلات الرأسمالية فى إنتاج القيمة المضافة الحقيقية . وتتم التفرقة بين المدخلات الوسيطة والسلع النهائية حسب بلد المنشأ وفق " افتراض أرمينجتون " ، بحيث تختلف أسعار التصدير والاستيراد عبر المناطق .[١٦] وفى كل قطاع ، يتم تمثيل الطلب على السلع المستوردة والمنتجة محليا بدالة " مرونة الإحلال الثابتة " ، كما تتم التفرقة أيضا بين الواردات الوسيطة حسب منطقة العرض فى هيكل مرونة الإحلال الثابتة . وبالمثل ، فإن عرض الصناعات المصرية قسم السلع إقليميا بين السوقين المحلى والخارجى (صادرات) . ويأخذ الإنتاج بدالة " مرونة التحول الثابتة " ذات المرحلتين المتداخلتين . فيتم أولا حساب إجمالى الناتج كمجموع للعرض المحلى وإجمالى الصادرات ، ثم يتم توزيع الأخير عبر الأقاليم (الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والجامعة العربية وباقى العالم) وفقا لدالة مرونة التحول الثابتة الفرعية .

ويقوم المستهلك الممثل لجموع المستهلكين بتعظيم دالة منفعة مرونة التحول الثابتة المتداخلة مع القيد المناظر متعدد المراحل على الميزانية . وهو يتلقى الدخل من عوامل أساسية (العمل ورأس المال) ، والتحويلات الصافية من الحكومة، وعجز الحساب الجارى، بالإضافة إلى أى ريع اقتصادى صاف من تطبيق الحواجز غير الجمركية على التجارة . وقد تم اختيار مؤشر تكاليف المعيشة المرتبط بدالة المنفعة باعتباره وحدات حسابية . والتغيرات فى الاستهلاك الكلى هى مقياس مباشر لآثار ذلك على الرفاهية (" التغير المكافئ ") . ويفترض أن يكون رأس المال قادرا على التحرك جزئيا ، بمعنى أن هناك عددا من القطاعات مقيدة الموارد ، والتى نحددها فى الزراعة (المنتجات الزراعية الغذائية والمنتجات الزراعية غير الغذائية والمنتجات الحيوانية) والتعدين (البترول والصناعات الاستخراجية الأخرى) والمرافق (الكهرباء والغاز

والمياه) والنقل (النقل والتخزين). وفى جميع القطاعات الأخرى يتحرك رأس المال بحرية . والغرض من هذا الافتراض هو أن يعكس الاحتمال القوى فى أن تحد قيود الموارد بمصر من تدفقات عوامل الإنتاج بين القطاعات والتغييرات فى الناتج . ويبدو أن الخبراء المصريين يشعرون بالقلق على وجه الخصوص إزاء مقدرة بلادهم على التوسع فى الإنتاج الزراعى فى ظل ندرة واضحة فى المياه . وهناك أيضا قيود على ناتج البترول الخام وقناة السويس ، والأخيرة تبرر إدراج قطاع المواصلات .

وتقسم المدخلات الوسيطة إلى مصادر محلية وواردات لإدراج تكاليف الاستيراد والرسوم الجمركية فى المشتريات اللازمة لقطاع الإنتاج المعنى. وتعكس تكاليف الاستيراد النسبية للواردات وتكاليف الصادرات حسب كل قطاع ، تأثير الحواجز غير الجمركية الإدارية أو " الروتين الحكومى " . وكما سبق ذكره ، فإن الحواجز غير الجمركية الكبيرة فى مصر تشمل رسوم الترخيص والتأخير الناجم عن الفحص ، ورسوم الموانئ الاحتكارية ، والمصاعب الناجمة عن عدم كفاية مرافق النقل ، والتطبيق التعسفى والمفرط لمواصفات المنتجات ونظم الترخيص التقييدية وشروط التأهيل بالنسبة لمقدمى الخدمات المتخصصين . وتحدث هذه الحواجز غير الجمركية فروقا كبيرة فى الأسعار العالمية والمحلية . ويفترض تحفظا أنه لا توجد فرص للتربح تهدر استخدام الموارد فى الاقتصاد، وبالتالى فإن " عبء " الحواجز غير الجمركية تمثل مجرد إعادة توزيع فيما بين القوى الفاعلة المحلية . بحيث يؤدى التخفيض فى الحواجز غير الجمركية على الواردات " ببساطة " إلى زيادة القوة الشرائية للمستهلك .(١٧)

إن أى اتفاقية للتجارة الحرة سيكون لها تأثير مباشر على مالية الحكومة فى مصر، حيث إن رسوم الاستيراد تشكل أكثر من ١٥ فى المائة من إيرادات الضرائب ، وأكثر من ١٠ فى المائة من إجمالى الإيرادات الجارية (بما فى ذلك التحويلات من الشركات العامة). وبالتالى لابد من مراعاة النتائج المالية لإصلاح الرسوم الجمركية .(١٨) وفى هذا الصدد ، يفترض أن الحكومة تعمل فى ظل قيد ثابت للعجز ، بحيث يعوض التغير فى الضريبة المحلية كمتغير داخلى التغيرات فى تحصيل الرسوم الجمركية وذلك لضمان أن يكون التحرير محايدا بالنسبة للإيراد. وتتحقق التغييرات المطلوبة فى تحصيل الضريبة المحلية بتنويع ضريبة السلع والخدمات ، وفرض ضريبة مبيعات تطبق على الاستهلاك النهائى والاستثمار الرأسمالى للسلع المحلية والواردات ولكن لا تطبق

على الصادرات.[١٩] وكما هو موضح فى الجدول (٤-٢) ، فإن ضريبة السلع والخدمات تطبق على مبيعات السلع والخدمات بأسعار تتراوح ما بين صفر و ٢٥ فى المائة ؛ والسعر النمطى هو ١٠ فى المائة.[٢٠]

ويتم فرض قاعدتين معتادتين ختاميتين هما: التوازن بين الادخار والاستثمار ، وثبات رصيد الحساب الجارى . وتعتمد القاعدة الأولى على افتراض أن الرصيد القائم لمخزون رأس المال ثابت كمتغير خارجى فى النموذج عند المستوى الإرشادى ، وأنه ممول من خلال مدخرات جبرية للمستهلك كضريبة مباشرة. وتم نمذجة السلعة الرأسمالية كمجموعة مركبة من السلع ثابتة المكونات . فتشترى الشركات رأس المال المركب وفقا لتفضيلاتها . وسعر الفائدة (وهو رقم قياسى للأسعار لرصيد رأس المال المركب) يتحدد داخليا على أساس الطلب على عوامل الإنتاج.[٢١] ويتم قياس العملات الأجنبية بحيث يكون مكمش الناتج المحلى الإجمالى المناسب (الرقم القياسى " العالمى " للأسعار) هو الوحدة. ويمكن تثبيت الحساب الجارى ــ مع بقاء الأسعار الدولية ثابتة ــ وذلك عن طريق تغيير " سعر الصرف الحقيقى " المحلى ، والذى يشير ضمنا إلى التغير فى مؤشر الأسعار (نتيجة لتغير سعر السلع المنتجة محليا) ، والكافى لدعم العجز الثابت للحساب الجارى مقيسا بالأسعار العالمية.[٢٢] ونظرا لأن الحساب الجارى فى حالة عجز ، فإنه يمثل إضافة لدخل العنصر الممثل من خلال تدفقات رأس المال الخارجية المنشأ .

وتتألف بيانات النموذج من مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض المؤشرات الأخرى ، مثل مرونة الإحلال ومرونة التحويل،[٢٣] التدفقات التجارية من صادرات وواردات حسب المناطق ومعدلات الرسوم الجمركية والضريبة . ويتم تجميع هذه البيانات فى مجموعة متسقة من العلاقات بين الطلب الوسيط والطلب النهائى ومعاملات القيمة المضافة، وذلك باستخدام جدول المدخلات ــ المخرجات لمصر عن عام ١٩٩٠/٨٩ ، وذلك بعد تنقيحه ليشمل السياسات الضريبية والتجارية والحصص التجارية ابتداء من ١٩٩٤ .[٢٤] وتم تصنيف بيانات التجارة والرسوم الجمركية قطاعيا وفقا للمستوى الثامن للنظام المنسق وباستخدام أوزان واردات تتسق مع جدول المدخلات ــ والمخرجات وتصنيف الرسوم الجمركية . ومن هذه البيانات ، طبقت الحصص التجارية الإقليمية لعام ١٩٩٤ على أحجام تجارة ١٩٩٠ على أساس المدخلات ــ المخرجات .[٢٥] ونظرا لأن مصر لا تحقق الإيراد الكامل الذى يتعين تحصيله إذا طبقت أسعار الرسوم الجمركية الرسمية على جميع

الجدول (٤-٢) : *السياسة الحكومية ومؤشرات المرونة*

فى المائة

القطـــاع	*ضريبة السلع والخدمات ١٩٩٤ (فى المائة)*[أ]	*رسوم مصر الجمركية ١٩٩٤*	*الرسوم الجمركية العربية للدولة الأولى بالرعاية (واردات - مرجحة)*[ب]	*مرونة إحلال رأس المال - العمل*
الزراعة				
١- المنتجات الزراعية الغذائية	صفر	٥ر٢	٣ر٦	٩٥ر٠
٢- المنتجات الزراعية غير الغذائية	٠ر١٠	٧ر٦	٩ر٢٨	٩٥ر٠
٣- المنتجات الحيوانية	صفر	٤ر٤	٧ر٦	٩٥ر٠
التعدين والمحاجر				
٤- البترول الخام والغاز الطبيعى	صفر	٢ر٨	٩ر٢	٤٣ر٠
٥- الصناعات الاستخراجية الأخرى	٠ر١٠	٠ر٧	٦ر١٥	٤٣ر٠
الصناعة				
٦- الأغذية المصنعة	صفر	٨ر٦	٣ر١٨	٩٥ر٠
٧- المشروبات	٠ر١٠	٢ر٩٥٣	٨ر١٤	٩٥ر٠
٨- منتجات التبغ	٠ر١٠	٥ر٦٥	١ر٨٣	٩٥ر٠
٩- حلج وكبس القطن	٠ر١٠	٣ر١٧	٩ر٢٤	٩٣ر٠
١٠- غزل ونسج القطن	٠ر١٠	٣ر٢٣	٤ر١٧	٩٣ر٠
١١- الملابس : الجاهزة وأجزاء	٠ر١٠	٧ر٥٣	٥ر٣٢	١٩ر١
١٢- المنتجات الجلدية ، عدا الأحذية	٠ر١٠	٨ر٣٤	٦ر٤٤	٧٥ر٠
١٣- الأحذية	٠ر١٠	٨ر٥١	٩ر٣٦	٧٥ر٠
١٤- المنتجات الخشبية ، عدا الأثاث	٠ر٥	١ر٨	١ر٢٨	٩٣ر٠
١٥- الأثاث	٠ر١٠	٩ر٤٦	٩ر٣٤	٩٣ر٠
١٦- الورق والطباعة	صفر	٣ر١٣	٦ر١٨	٠٠ر١
١٧- الكيماويات ، عدا البترول	٠ر٥	٩ر٨	٦ر١٧	٠١ر١
١٨- تكرير البترول	صفر	١ر٧	٠ر٢٠	٤٣ر٠

الجدول (٤-٢) : *(تابع)*

القطـــاع	*ضريبة السلع والخدمات ١٩٩٤ (فى المائة)*[أ]	*رسوم مصر الجمركية ١٩٩٤*	*الرسوم الجمركية العربية للدولة الأولى بالرعاية (واردات ــ مرجحة)*[ب]	*مرونة إحلال رأس المال ــ العمل*
١٩- المطاط والبلاستيك ومنتجاتهما	١٠ر٠	١٥ر٦	٢٤ر٧	٠ر٩٧
٢٠- البورسلين والخزف والصينى	١٠ر٠	٤٣ر٥	٢١ر٣	٠ر٩٣
٢١- الزجاج ومنتجاته	١٠ر٠	٢٩ر٦	١٧ر٢	٠ر٩٧
٢٢- المنتجات المعدنية ، ما لم تذكر فى مكان آخر	٥ر٠	١٨ر١	١٢ر٧	٠ر٤٣
٢٣- الحديد والصلب وغير ذلك من المعادن الأساسية	١٠ر٠	١٧ر٢	٣٢ر٦	٠ر٤٣
٢٤- الآلات والأجهزة	٢٥ر٠	١٧ر٩	١٩ر٩	١ر٢٠
٢٥- معدات النقل	٢٥ر٠	٤١ر٢	٥٦ر٦	١ر٨٨
٢٦- صناعات تحويلية أخرى	١٠ر٠	١٩ر٣	٢٤ر٩	١ر١٩
الخدمات وغيرها				
٢٧- الكهرباء والغاز والمياه	٢ر٥	صفر	صفر	١ر٨٨
٢٨- التشييد	١٠ر٠	صفر	صفر	١ر٩٩
٢٩- التجارة	٨ر٠	صفر	صفر	١ر٢٨
٣٠- المطاعم والفنادق والمقاهى	٨ر٠	صفر	صفر	١ر٩٩
٣١- النقل والتخزين	صفر	صفر	صفر	١ر٨٨
٣٢- الاتصالات	٥ر٠	صفر	صفر	١ر٩٩
٣٣- المؤسسات المالية	٨ر٠	صفر	صفر	١ر٩٩
٣٤- التأمين	صفر	صفر	صفر	١ر٩٩
٣٥- العقارات والخدمات التجارية	٨ر٠	صفر	صفر	١ر٩٩
٣٦- الخدمات الاجتماعية والمجتمعية	١٠ر٠	صفر	صفر	١ر٩٩
٣٧- الخدمات الترفيهية والثقافية	٨ر٠	صفر	صفر	١ر٩٩
٣٨- الخدمات الشخصية	١٠ر٠	صفر	صفر	١ر٩٩

المصدر : استنادا إلى ماسكاس وكونان (١٩٩٧) وحسابات المؤلفين .

(أ) معدلة لتتفق والقيمة الحقيقية للعجز الحكومى فى ١٩٩٠ .

(ب) فى عمليات المحاكاة يفترض أن تبلغ الأسعار المطبقة ٦٠ فى المائة من أسعار الدولة الأولى بالرعاية .

الواردات بسبب الإعفاءات المختلفة نتيجة لشروط استرداد الرسوم الجمركية وحوافز الاستثمار ، فإن أسعار الرسوم الجمركية الرسمية المرجحة خفضت (بحوالى ٢٠ فى المائة) لضمان الاتساق مع إجمالى حصيلة الرسوم الجمركية على الواردات فى عام ١٩٩٤ .

ولمراعاة وجود القيود الكمية على واردات المنسوجات والملابس ، تمت مضاعفة الأسعار الرسمية للدولة الأولى بالرعاية لهذا القطاع . ويفترض أيضا أن آثار " الروتين " على التكلفة بالنسبة إلى واردات وصادرات البضائع ، هى ١٠ و ٥ فى المائة ، على التوالى . ويفترض أن الحواجز غير الجمركية على الصادرات والواردات المصرية مع البلدان العربية هى نصف تلك التى تواجه شركاء التجارة الآخرين (٥ و ٥ر٢ فى المائة ، على التوالى ، على واردات وصادرات السلع) ، بحيث تعكس جهود التكامل السابقة داخل المنطقة . وفى حالة غياب المقاييس الكمية الجديرة بالثقة بالنسبة لآثار قيود السعر المفروضة على تجارة الخدمات ، يتم فرض ضريبة موحدة تساوى ١٥ فى المائة على أسعار الخدمات المصدرة والمستوردة على حد سواء .(٢٦) وهنا أيضا يفترض أن هناك تمييزا أقل ضد موردى الخدمات من العرب ، وينعكس ذلك فى فارق يصل إلى ٥ر٧ فى المائة .

تحرير التجارة التفضيلية : نماذج المحاكاة والنتائج

يتم باستخدام النموذج ، تحليل ثلاثة سيناريوهات لتحرير التجارة التفضيلية بالنسبة لمصر . اثنان منهما يتمثلان فى اتفاقيات للتجارة الحرة " للتكامل السطحى " . يفترض أولهما أن مصر تطبق اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبى بالإضافة إلى اتفاقية التجارة الحرة مع الجامعة العربية . وبموجب الشراكة الأولى ، تقوم مصر بإلغاء جميع الرسوم الجمركية على سلع الاتحاد الأوروبى ، ويستجيب الاتحاد الأوروبى بتوفير فرص محسنة إلى حد ما لدخول أسواقه .(٢٧) ويفترض أن تعادل فرص الدخول هذه زيادة قدرها واحد فى المائة فى أسعار الصادرات إلى الاتحاد الأوروبى على جميع السلع الأساسية باستثناء السلع الزراعية والملابس ، حيث يحدث تحسن فى معدل التبادل يصل إلى ٢ فى المائة (المنتجات الزراعية الغذائية ، المنتجات الزراعية غير الغذائية ، والمنتجات الحيوانية ، حلج وكبس القطن ، وغزل ونسج القطن ، والملابس الجاهزة وأجزاء) . ونحن نفترض هذه الآثار المحدودة لأن مصر تتمتع بالفعل بفرص دخول بدون رسوم لأسواق الاتحاد

الأوروبى بالنسبة للصناعات التحويلية ، ومن غير المرجح أن تحصل على فرص دخول أفضل كثيرا للسوق بالنسبة للمنتجات الزراعية .[٢٨]

أما اتفاقية التجارة الحرة مع الجامعة العربية ، فإنها اتفاقية تجارة تفضيلية نمطية تلغى الرسوم الجمركية على التجارة فى السلع بين الدول العربية . وكما ذكر من قبل ، فلا نعلم الكثير بالنسبة للرسوم الجمركية المطبقة فعليا على التدفقات التجارية بين الدول العربية . ونظرا لأن المنطقة العربية مقصد أساسى للصادرات المصرية ومستويات رسومها الجمركية أعلى كثيرا من تلك المطبقة فى أسواق الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ، فإن تحرير التجارة العربية من الحواجز يمكن أن يكون له تأثير كبير على الرفاهية المصرية . ويفترض فى السيناريوهات التى نحن بصددها أن الرسوم الجمركية العربية المطبقة على التجارة بين الدول العربية تصل إلى ٦٠ فى المائة من الأسعار الرسمية للدولة الأولى بالرعاية .[٢٩]

وبالرغم من أن اتفاقية الجامعة العربية هى وحدها التى أدمجت رسميا فى القانون المصرى (مازالت الاتفاقية اليورو ـ متوسطية محل تفاوض حتى وقت كتابة هذه الدراسة) ، فإننا نعتبر تطبيقهما المشترك معا أساسا مناسبا يبنى عليه ، لأنه من المفترض أن يكونا عاملين مهمين لتحفيز المباحثات بشأن إبرام اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة . ومن الجوانب التى يحتمل أن تكون مهمة بالنسبة لأى اتفاقية للتجارة الحرة ، هو أن يصاحبها تخفيض للحواجز الإدارية وغير ذلك من الحواجز غير الجمركية على التجارة المصرية . وبالرغم من أن مشروع الاتفاقية اليورو ـ متوسطية يكرس اهتماما كبيرا لهذه القضايا ، من حيث إنه يتناول المساعدة الفنية والمالية لضمان قدر أكبر من التنسيق والارتقاء بالجمارك ، والمؤسسات المرتبطة بالمعايير والبنية الأساسية ، فإنه لا يشتمل على أى التزامات صريحة من جانب مصر لاتخاذ إجراءات فى هذه المجالات . كما أن الاتفاقية لا تلزم مصر بأى عمل من أجل تحرير أسواق الخدمات بها أو منح حق عام للمستثمرين الأجانب لتأسيس الشركات . وبالتالى ، فإننا نفترض أن الاتفاقية اليورو ـ متوسطية واتفاقية الجامعة العربية لن تفعلا شيئا لإلغاء الحواجز غير الجمركية التى تناولناها فيما سبق .

ويضيف السيناريو الثانى إلى هذه التوليفة اتفاقية سطحية للتجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة . وفى هذه الحالة ، سوف تلغى مصر جميع الرسوم الجمركية على الواردات من الولايات المتحدة ،

وسوف تمنح الولايات المتحدة مصر فرص دخول أسواقها بدون رسوم وبدون حصص . ونظرا لأن السياسة التجارية للولايات المتحدة تجاه مصر هى بالفعل سياسة ليبرالية إلى حد كبير ، فإن مصر مرة أخرى لن تكسب كثيرا فيما يتعلق بتحسين فرص دخولها الولايات المتحدة . وبالتالى ، فإننا نفترض أن أسعار صادرات مصر إلى أسواق الولايات المتحدة ستزيد بنسبة واحد فى المائة فقط . ومع ذلك ، فإننا نفترض بالنسبة للمنتجات الزراعية والملابس ، والتى لا تتمتع حاليا بفرص دخول حرة إلى هذه الأسواق ، أن تزيد أسعار صادراتها بنسبة ٨ فى المائة .

ويبين السيناريو الثالث الآثار المحتملة لإبرام اتفاقية مع الولايات المتحدة تتضمن ترتيبات إضافية لما تنص عليه اتفاقية منظمة التجارة العالمية . فهو يتجاوز سيناريوهات الاتفاقيات " السطحية " للتجارة الحرة ، وذلك لأنه لا يلغى الرسوم الجمركية فحسب ، ولكن أيضا جميع الحواجز غير الجمركية المطبقة على قطاعى السلع والخدمات فى مصر . والحافز لهذا الافتراض هو أن اتفاقية تزيد على ترتيبات منظمة التجارة العالمية يجب أن تمتد إلى الاستثمار والتجارة فى الخدمات : وبالتالى لن يكون هناك خيار عدم المشاركة " فى هذه المجالات ، وذلك على عكس اتفاقية اليورو — متوسطية واتفاقية الجامعة العربية . ويفترض كذلك أن إلغاء الحواجز غير الجمركية سيطبق على أساس عدم التمييز ، بمعنى أن جميع التجار سيستفيدون من انخفاض التكلفة الناتج عن ذلك .[٣٠]

ويشير سيناريوهان أخيران إلى تداعيات الإلغاء المنفرد وبلا تمييز لجميع الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية . يفترض الأول أن مصر تفعل ذلك بمبادرة منها . وكنتيجة لذلك ، فإنها لا تستفيد من فرص الدخول التفضيلية إلى الأسواق العربية وأسواق الولايات المتحدة وأسواق الاتحاد الأوروبى ، ولكنها لا تخضع أيضا لتكاليف تحول التجارة المرتبطة باتفاقيات التجارة الحرة . ويفترض الثانى أن مصر سوف تحرر من جانب واحد نظامها التجارى على أساس عدم التمييز ، وأن يحذو الاتحاد الأوروبى والجامعة العربية والولايات المتحدة حذوها . وفى ضوء أن اتفاقية اليورو — متوسطية واتفاقية التجارة الحرة مع الجامعة العربية سوف تطبقان بحلول ٢٠١٠، فإن هذا تقييم أكثر واقعية للتحرير غير القائم على التمييز الذى تقوم به مصر . ويمكن تلخيص السيناريوهات المختلفة كالآتى :[٣١]

– *اتفاقيات سطحية للتجارة الحرة مع الجامعة العربية وأخرى أوروبية – متوسطية* . تلغى مصر جميع الرسوم الجمركية مع الاتحاد الأوروبى والجامعة العربية ، (باستثناء المشروبات ومنتجات التبغ) . ويمنح الاتحاد الأوروبى فرصا محسنة لدخول السوق ، فتزيد أسعار المنسوجات والزراعة بنسبة ٢ فى المائة ، وجميع السلع الأخرى بنسبة واحد فى المائة ، وتلغى بلدان الجامعة العربية رسومها الجمركية (باستثناء المشروبات ومنتجات التبغ) مع مصر .

– *اتفاقيات سطحية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة والبلدان العربية وأخرى أوروبية – متوسطية* . تطبق نفس الترتيبات السابقة الذكر باستثناء إلغاء مصر الرسوم الجمركية مع الولايات المتحدة . وتمنح الولايات المتحدة فرصا محسنة لدخول السوق بالنسبة للزراعة والملابس ، بحيث تزيد أسعار الصادرات بنسبة ٨ فى المائة . وتزيد جميع أسعار التصدير الأخرى بنسبة واحد فى المائة .

– *اتفاقيتان للتجارة الحرة أوروبية – متوسطية ، ومع جامعة الدول العربية ، واتفاقية ترتيبات تزيد على اتفاقية منظمة التجارة العالمية مع الولايات المتحدة* . يجمع بين السيناريو الأول واتفاقية تكامل عميق مع الولايات المتحدة . وتؤدى الأخيرة إلى إلغاء جميع الحواجز غير الجمركية على أساس عدم التمييز .

– *التحرير من جانب واحد* . تقوم مصر من جانب واحد بإلغاء جميع الرسوم الجمركية وجميع الحواجز غير الجمركية على أساس الدولة الأولى بالرعاية . ولا توجد فرص دخول تفضيلية للسوق فى الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبى أو الجامعة العربية .

– *تحرير متضافر من جانب واحد* . تقوم مصر من جانب واحد بإلغاء جميع الرسوم الجمركية وجميع الحواجز غير الجمركية على أساس الدولة الأولى بالرعاية . وتقوم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والجامعة العربية بمنح فرص الدخول بدون رسوم إلى مصر .

يقدم الجدول (٤–٣) نتائج السيناريوهين ، الأول والثانى ، للتكامل السطحى . ويلاحظ أن اتفاقيتى التجارة الحرة مع الجامعة العربية واليورو – متوسطية تولدان معا مكسبا فى الرفاهية يقدر بواحد فى المائة فوق المستويات الإرشادية لعام ١٩٩٤ .[٣٢] وينخفض متوسط معدل الرسوم الجمركية المرجح بالتجارة إلى ٤ر١ فى المائة . وتزيد مكاسب خلق التجارة المقدرة بمبلغ ٢٥٢ مليون دولار بصورة طفيفة عن خسائر تحول التجارة (٢٣٣ مليون دولار) .[٣٣] ويتم تعريف خلق التجارة بأنه

مجموع خلق تجارة الواردات (فائض المستهلك مطروحا منـــه خســائر الرسوم الجمركية) بالإضافة لخلق تجارة الصادرات (التغير فى فـــائض المنتجين على التجارة مع الشركاء) .[٣٤] ويشمل تحول التجارة الخســارة فى إيرادات الرسوم الجمركية على الواردات من الدول غير الأعضاء فى اتفاقية التجارة الحرة نتيجة إحلال واردات شريك .

الجدول (٤-٣) : *التكامل السطحى : الأثر المالى والتأثير على الرفاهية لاتفاقية للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة ومصر*

التأثير	*اتفاقيات التجارة الحرة العربية واليورو متوسطية*	*اتفاقيات التجارة الحرة العربية ، واليورو متوسطية،ومع الولايات المتحدة*
التأثير فى الرفاهية (فى المائة)	٩٩ر٠	٢٦ر١
التغير فى ضريبة السلع والخدمات (فى المائة)	-٨٨ر٢	٢٦ر٥
متوسط الرسوم الجمركية (فى المائة)	١١ر٤	٦٥ر٢
خلق التجارة (ملايين الدولارات)	٢٥٢	٣٤٢
تحول التجارة (ملايين الدولارات)	٢٣٣	١٩٧

وهناك نتيجة لافتة للنظر بصفة خاصة ، وهى أنــه يمكــن تخفيــض ضريبة السلع والخدمات بصورة طفيفة عقب تنفيــذ اتفاقيــات التجــارة الحرة . ويأتى هذا من زيادة حصيلة الضريبة المحلية مع زيادة النشـــاط الاقتصادى فى القطاعات الخاضعة لضرائب باهظة نسبيا . وهكذا، فإنــه بالرغم من الانخفاض الكبير فى حصيلة الرسوم الجمركية عقب تطبيـــق اتفاقيات التجارة الحرة ، فإن حيادية الميزانية الحكوميـــة تعنـــى ضمنـــا تخفيض الضريبة على السلع والخدمات . ويعكس هذا حقيقـــة أن إلغـــاء الرسوم الجمركية يدفع الموارد والاستهلاك إلى التحـرك نحـو قطاعـــات خاضعة لأسعار مرتفعة نسبيا لضريبة السلع والخدمات (بالإضافـــة إلـــى ضرائب أخرى) . وبالطبع ، فإن هذا لن يحـــدث إلا إذا تـم التحصيـــل الفعلى لإيرادات ضريبة السلع والخدمات . ويجب أن نتذكر أيضا أن هـذه النتيجة تحدث متى تم استكمال التكيف للمجموعة الجديدة مـــن الحوافــز وأعيد تخصيص الموارد عبر القطاعات . وخلال الفترة الانتقاليـــة نحـــو

التوازن الجديد ، من المرجح أن تتعرض الحكومة لانخفاض في الإيرادات .[٣٥]

إن اتفاقية سطحية للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة ومصر تقتصر على إلغاء الرسوم الجمركية ، سوف تكون مفيدة لمصر من حيث إن الرفاهية سوف ترتفع بالنسبة إلى اتفاقية اليورو ــ متوسطية واتفاقية الجامعة العربية للتجارة الحرة بحوالى ٢٥ فى المائة ، و ٢٦ر١ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى (الجدول ٤-٣ ، العمود الأخير) . ويرجع هذا جزئيا إلى إلغاء بعض تحول التجارة الذى كان سيحدث بغير هذا : فخلق التجارة يصبح عندئذ أكثر كثيرا من تحول التجارة . ومع توسيع نطاق المعاملة بدون رسوم لتشمل واردات الولايات المتحدة ، سينخفض متوسط سعر الرسوم الجمركية المرجح بالنسبة للواردات إلى ٦ر٢ فى المائة فقط . ويصبح من الضرورى عندئذ زيادة ضريبة السلع والخدمات بحوالى ٥ فى المائة من أجل الاحتفاظ بحياد الموازنة . ويبين الأثر الإيجابى على الرفاهية أن مصر لديها الحافز للتفاوض بشأن إبرام اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة .

ويمكن اكتشاف حوافز الولايات المتحدة من تأثير الاتفاقية العربية واتفاقية اليورو ــ متوسطية على صادرات الولايات المتحدة لمصر .[٣٦] إن هاتين الاتفاقيتين للتجارة الحرة سوف تخفضان الواردات من الولايات المتحدة بمقدار ٤١٢ مليون دولار ، أو ١٤ فى المائة بالنسبة للمقياس الإرشادى (الجدول ٤-٤) . وينخفض نصيب الولايات المتحدة من سوق الواردات المصرية من ١٨ إلى ١٤ فى المائة . وبما أن هذه الأرقام ليست كبيرة جدا ، فإن صناعات الولايات المتحدة قد لا تهتم كثيرا بتحول التجارة المرتبط باتفاقيتى التجارة الحرة مع الدول العربية ومع الاتحاد الأوروبى . ومع ذلك ، فإن قيمة صادرات الاتحاد الأوروبى إلى مصر ستزيد بنسبة ٣٨ فى المائة أو مليارى دولار فى ظل سيناريو اتفاقيتى الاتحاد الأوروبى ــ الجامعة العربية للتجارة الحرة . وبالتالى قد يدرك المصدرون الأمريكيون أن تكاليف فرصهم البديلة أعلى من تحول التجارة " بذاته " ، إذا ظنوا أنه بمرور الوقت سوف تتسع التجارة فلا ينالون سوى نصيب صغير من الكعكة المتزايدة الحجم .

ومن حيث النسبة المئوية ، فإن التغيرات الكبرى فى تدفقات التجارة سوف تحدث نتيجة لاتفاقية التجارة الحرة مع الجامعة العربية . فيزيد إجمالى الواردات من البلدان العربية بنسبة ٣٣ فى المائة ، فى حين تزيد الصادرات إلى دول الجامعة العربية بنسبة ٤٤ فى المائة . وفى ضوء

الجدول (٤-٤) : *التكامل السطحى : التأثير على تدفقات التجارة*

تدفق التجـــارة	*اتفاقيات التجارة الحرة العربية واليورو متوسطية*	*اتفاقيات التجارة الحرة العربية ، واليورو متوسطية والأمريكية*
النسبة المئوية لحصة		
الاتحاد الأوروبى فى إجمالى الصادرات	٠ر٣١	٥ر٣٠
الاتحاد الأوروبى فى إجمالى الواردات	٧ر٥٤	٥ر٥٠
الولايات المتحدة فى إجمالى الصادرات	٢ر٤	٢ر٥
الولايات المتحدة فى إجمالى الواردات	١ر١٤	١ر٢٠
الجامعة العربية فى إجمالى الصادرات	٣ر٤٠	٢ر٤٠
الجامعة العربية فى إجمالى الواردات	٠ر٥	٧ر٤
ملايين الدولارات		
صادرات للاتحاد الأوروبى	٤٩	٤٣
واردات من الاتحاد الأوروبى	١٩٩٠	١٥٣٠
صادرات للولايات المتحدة	١٦-	٤٠
واردات من الولايات المتحدة	٤١٢ -	٦٢٩
صادرات للجامعة العربية	٥٨٦	٦٠٠
واردات من الجامعة العربية	١٧٠	١٣٨
النسبة المئوية لنمو		
صادرات للاتحاد الأوروبى	٢ر٣	٨ر٢
واردات من الاتحاد الأوروبى	٢ر٣٨	٣ر٢٩
صادرات للولايات المتحدة	٠ر٧-	٥ر١٧
واردات من الولايات المتحدة	٣ر١٤-	٩ر٢١
صادرات للجامعة العربية	٤ر٤٤	٨ر٤٥
واردات من الجامعة العربية	٣ر٣٣	٧ر٢٦

أن صادرات مصر عادة ما تكـون أكـثر كثـيرا مـن وارداتـها مـن المنطقة العربية ، فإن نصيب الجامعة العربية من إجمـالى الصـادرات المصرية سيرتفع إلى ٤٠ فى المائة (من ٣١ فى المائة) . وتنشـأ هـذه الزيادة الكبيرة من حقيقة أن فرص دخول الصـادرات المصريـة إلـى السوق الناتجة عن اتفاقيتى التجارة الحرة توضح أن أعلى تحسن سـيكون بالأسواق العربية . وحيث أن الرسوم الجمركية داخل الشـرق الأوسـط كبيرة ، حتى لو أخذ فى الاعتبار الهامش التفضيلـى المفـترض بنسـبة

٤٠ فى المائة ، وأن التجارة مع الاتحاد الأوروبى هى بالفعل بدون رسوم ، فإن أثر الإتفاقية اليورو – متوسطية فى هذا الخصوص سيكون أصغر كثيرا . ومع ذلك ، فإن الارتفاع المفترض كمتغير خارجى فى أسعار الصادرات بالاتحاد الأوروبى كبيرا . وبدون هذا الافتراض ، تنخفض صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبى بنسبة ٥ر٢ فى المائة (لم تدرج) بدلا من أن ترتفع بنسبة ٨ر٢ فى المائة ، كما هو وارد بالجدول (٤-٣) . كما تغدو زيادة الرفاهية أقل بصورة كبيرة ، فتنخفض إلى ٨١ر٠ فى المائة (لم تدرج) .

وقد يتساءل المرء عن حجم الزيادة فى الصادرات إلى دول الجامعة العربية ، على أساس أنها ليست فى عداد الأسواق الكبيرة . ومع ذلك ، فغالبا ما يلاحظ أن التجارة داخل المنطقة بين بلدان الجامعة العربية أقل من إمكانياتها ، خاصة إذا تم استبعاد دول الخليج العربى . وتمثل التجارة داخل المنطقة أقل من ٣ فى المائة من إجمالى تجارة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . وفى ضوء إمكانية تحقيق مزيد من التخصص والتجارة فيما بين الصناعات ، يمكن للتجارة داخل المنطقة أن تنمو بدرجة كبيرة .[٣٧]

فإذا أضيفت اتفاقية سطحية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة إلى اتفاقيتى التجارة الحرة الأخرتين ، فسوف يزيد إجمالى الواردات المصرية من الولايات المتحدة إلى ٦٢٩ مليون دولار (أو ٢٢ فى المائة) إستنادا إلى النموذج الإرشادى مقارنا بخسارة للولايات المتحدة مقدارها ٤١٢ مليون دولار إذا لم يتم عقد هذه الإتفاقية (الجدول ٤-٤) . ويمثل الفرق الذى يبلغ حوالى مليار دولار مقياسا أفضل محفزا للمصدرين بالولايات المتحدة لتأييد اتفاقية التجارة الحرة مع مصر طالما أنها تشمل مكاسب يمكن تحقيقها إضافة إلى مواجهة خطر تحول التجارة . وبالمقاييس الإجمالية ، فإن جزءا كبيرا من مكاسب الصادرات التى تعود على المصدرين بالولايات المتحدة يقابلها انخفاض فى نمو صادرات الاتحاد الأوروبى إلى مصر . ولا غرو فى أنه من المرجح أن يكون باقى العالم خاسرا من التوليفات المختلفة من اتفاقيات التجارة الحرة . وفى ظل الاتفاقية اليورو – متوسطية واتفاقية الجامعة العربية للتجارة الحرة ، سينخفض نصيب باقى العالم من إجمالى الواردات من مصر بنسبة ٢٥ فى المائة ، وسوف ينخفض بنسبة ٣٠ فى المائة إذا ما تم استكمال ذلك باتفاقية سطحية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة (لم تدرج) .

ومن غير المرجح أن تقتصر اتفاقية للتجارة الحـــرة مـــع الولايـــات المتحدة على اتفاقية سطحيـــة من ذلـــك النوع الذى تـــم التوصل إليه مـــع الاتحاد الأوروبى والجامعة العربية ؛[٣٨] إذ يمكن توقع أن تصر الولايات المتحدة على إبرام اتفاقية تشمل تحرير الاستثمار (المعاملـــة الوطنيـــة ، وحق التأسيس ، والتحكيم الملـــزم) ، وأســـواق الخدمـــات والمشـــتريات الحكومية ، بالإضافة إلى ضوابط تضمن تطبيـــق اللوائـــح والتشـــريعات المحلية بصورة سليمة وبشفافية . واتفاقية تتضمن ترتيبات إضافية علـــى اتفاقية منظمة التجارة الخارجية تعنى ضمنا أنه بمرور الوقت سوف يتـــم القضاء على عيوب قطاع الخدمات ، ويتم التخفيف من تفشى الحواجـــز غير الجمركية المرتبطـــة بـــالواردات والصـــادرات . وفـــى نموذجنـــا للمحاكاة ، تؤدى آثار مثل هذه الاتفاقية إلـــى الإلغـــاء الكـــامل لجميـــع الحواجز غير الجمركية على السلع والخدمات .[٣٩] وبالإضافة إلى ذلـك ، فإن هذا الإلغاء يفيد التجارة كلها وليس مع الولايات المتحدة فقط ، بفضـل تطبيق الإجراءات التنظيمية المحلية غير التمييزية التى تسرى على جميع التجار والمستثمرين .

إن اتفاقا يتضمن ترتيبات إضافية لاتفاقية منظمـــة التجـــارة العالميـــة سيحقق لمصر فائدة أكبر من الاتفاقيات السطحية للتجارة الحرة (الجـــدول ٤-٥) . ذلك أن التأثير الإيجابى على الرفاهية نتيجة لإلغـــاء الحواجـــز غير الجمركية ، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية ، ســـيرتفع إلـــى ٨ر١ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى (وهى زيادة تبلغ ٥٠ فـــى المائـــة تقريبـــا بالنســـبة لاتفـــاقيتى التجـــارة الحـــرة العربيـــة والأوروبيـــة ـــ المتوسطية) . ويزيد خلق التجارة ثلاثة أمثـــال تقريبـــا علـــى تحـــول التجارة ، والحجم المطلق لتحول التجارة أقل منـــه فـــى ظـــل خيـــارات الاتفاقيات السطحية للتجارة الحـــرة . وهـــذا يشـــير إلـــى أن الضـــرر سيكون إلى حد ما أقل بالنسبة لباقى العالم . وسوف تزيد أحجام التجـــارة الكامنة وراء ذلك هى الأخرى بدرجة كبيرة (لم تدرج) . ويزيد إجمـــالى الواردات بنسبة ٢٥ فى المائة من حيث الحجـــم ، فـــى حيـــن تزيـــد الصادرات بأكثـر من ٣٠ فى المائة . وكمـــا هـــو وارد فـــى الجـــدول (٤-٦) ، فإن صادرات الولايات المتحدة إلـــى مصـــر ســـوف ترتفـــع بمقدار ١ر١ مليار دولار بالنسبة إلـــى ســـنة الأســـاس ١٩٩٦ . وهـــذا يشير إلى أن إجمالى تكلفة " الفرصة البديلة " نتيجة لعدم الضغـــط مـــن أجل اتفاقية تزيد على ما تطالب به اتفاقية منظمـــة التجـــارة العالميـــة ، مع تطبيق اتفـاقيتى الاتحاد الأوروبى والجامعـــة العربية ، يبلـــغ حوالى

الجدول (٤-٥) : *التكامل العميق : تأثير اتفاقية تزيد علـــى ترتيبـــات اتفاقيـــة منظمة التجارة العالمية*

التأثيـــر	*اتفاقية اليورو متوسطية واتفاقية عربية مع اتفاقية إضافية لما تنص عليه اتفاقية منظمة التجارة العالمية*	*التحرير من جانب واحد للرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية*	*اتفاقية اليورو متوسطية وعربية مع التحرير من جانب واحد للرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية*
التغيير فى الرفاهية (نسبة مئوية)	٨٤ر١	٥١ر١	٣١ر٢
التغيير فى الضرائب غير المباشرة (نسبة مئوية)	١ر٦	٠ر٢٦	٨ر٢٢
متوسط الرسوم الجمركية (نسبة مئوية)	٦ر٢	صفر	صفر
خلق التجارة (ملايين الدولارات)	٤٥٠	...	...
تحول التجارة (ملايين الدولارات)	١٧٠	...	...

٥ر١ مليار دولار (١ر١ مليار بالإضافة إلى ٤٠٠ مليون) . ومن الجدير بالذكر أيضا ، فيما يتعلق بحالة اتفاقية إضافية تلك الزيـــادات الواضحـــة فى الصادرات إلى الاتحـــاد الأوروبـــى والولايـــات المتحـــدة ، حيـــث تستفيد الصناعات المصرية مـــن الانخفـــاض فـــى التكـــاليف الحقيقيـــة المرتبطـــة بالإنتـــاج مـــن أجـــل التصديـــر . إن الصـــادرات إلـــــى الاتحاد الأوروبى سوف تزيد بمقدار الثلث ، فى حين تزيـــد الصـــادرات إلى الولايات المتحدة بأكثر مـــن ٥٠ فـــى المائـــة . ويرتفـــع إجمـــالى قيمة الصادرات بأكثر من ٤٠ فى المائة ، وذلك بالمقارنـــة بـــ ١٥ فـــى المائة فقط فى ظل الاتفاقيات السطحية للتجارة الحرة (لم تدرج) .

ولأغراض المقارنة ، يسجل الجدولان (٤-٥) و (٤-٦) أيضا نتـــائج محاكاة الآثار الاقتصادية لبرنامجين للتحرير من جـــانب واحـــد . ومـــن المعروف جيدا أن التحرر التجارى التفضيلى هو ثانى أفضل أســـلوب : فطالما أنه يمكن إلغاء الحواجز على المنافسة الخارجية على أساس غـــير تمييزى (الدولة الأولى بالرعاية) ، فإن مكاسب الرفاهية المرتبطة بذلـــك سوف تكون أعلى مما لو كـــانت مقصـــورة علـــى مجموعـــة جزئيـــة من الشركاء التجاريين . وهذا ما تؤكده نمـــاذج المحاكـــاة . فالرفاهيـــة فى ظل تحرير الدولة الأولى بالرعاية (الرسوم الجمركية والحواجز غيـر

الجدول (٤-٦) : *التكامل العميق : التأثير على تدفقات التجارة*

تدفق التجارة	*اتفاقيتان للتجارة الحرة يورو متوسطية وعربية مع اتفاقية تزيد عن اتفاقية منظمة التجارة العالمية*	*تحرير للرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية من جانب واحد*	*اتفاقيتان للتجارة الحرة يورو متوسطية وعربية مع تحرير متضافر من جانب واحد للرسوم الجمركية والحواجز غير التجارية*
النسبة المئوية لحصة			
الاتحاد الأوروبى فى إجمالى الصادرات	٢ر٣٤	٠ر٣٧	٠ر٣٤
الاتحاد الأوروبى فى إجمالى الواردات	٨ر٥٠	١ر٤٣	٠ر٤٣
الولايات المتحدة فى إجمالى الصادرات	٩ر٥	٧ر٥	٦ر٤
الولايات المتحدة فى إجمالى الواردات	٢ر٢٠	٧ر١٧	٧ر١٧
الجامعة العربية فى إجمالى الصادرات	١ر٣٤	٥ر٢٦	٩ر٣٥
الجامعة العربية فى إجمالى الواردات	٣ر٤	٧ر٣	٧ر٣
ملايين الدولارات			
صادرات إلى الاتحاد الأوروبى	٤٧٨	٦٢٨	٥٤٠
واردات من الاتحاد الأوروبى	٢٤٦٧	١٣١٥	١٤٩٠
صادرات إلى الولايات المتحدة	١١٥	١٠٥	٥٢
واردات من الولايات المتحدة	١١١٩	٦٢٧	٧١٧
صادرات إلى الجامعة العربية	٥٤٦	١٢٣	٧٢٠
واردات من الجامعة العربية	١٥٠	٧٠	٨٣
النسبة المئوية لنمو			
صادرات إلى الاتحاد الأوروبى	٨ر٣١	٨ر٤١	٠ر٣٦
واردات من الاتحاد الأوروبى	٣ر٤٧	٣ر٢٥	٦ر٢٨
صادرات إلى الولايات المتحدة	٣ر٥١	٥ر٤٦	٩ر٢٢
واردات من الولايات المتحدة	٨ر٣٨	٧ر٢١	٠ر٢٥
صادرات إلى الجامعة العربية	٤ر٤١	٤ر٩	٥ر٥٤
واردات من الجامعة العربية	٤ر٢٩	٧ر١٣	٢ر١٦

الجمركية) ترتفع بنسبة ٢٥ فى المائة فيما يتعلق بما يمكن أن يتحقق فى ظل اتفاقية بترتيبات إضافية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية ، طالما أنه من المفترض أن تقوم الجامعة العربية والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة بتحرير فرص الوصول إلى أسواقها . ولن يكون ذلك هو الحال إذا احتفظت الجامعة العربية بالحواجز التجارية أمام مصر (العمود الثانى من الجدول ٤-٥) ، ففى هذه الحالة ستكون الزيادات المتوقعة فى

الصادرات للبلدان العربية هى الأخرى أقـــل بكثــير (الجــدول ٤-٦) . وتولد اتفاقية تتضمن ترتيبات إضافية على اتفاقية منظمة التجارة العالميــة قدرا كبيرا من تحول التجارة (الجدول ٤-٦) . وتقـــدر الزيــادات فــى الواردات من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والبلدان العربية بمبلــغ يقل بحوالى ٧ر١ مليار دولار عما يحدث فى ظل سيناريو التحرير مــــن جانب واحد غير المرتبط بتخفيض الحواجز التجارية للجامعة العربيــــة . ومع زيادة إجمالى التجارة بنفس القدر تقريبا بموجب إختيارى الاتفاقيــــة الإضافية لترتيبات منظمة التجارة العالمية والتحرير من جــانب واحـد ، تكون هذه هى التجارة التى يتم تحولها من باقى العالم .

ومن منظور الاقتصاد السياسى ، من المفيــد معرفــة أى مجموعــة معينة من مصــدرى الولايات المتحــدة ستتأثـر سلبا بدرجة أكبر بسبــب اتفاقية التجارة الحرة العربية والاتفاقية الأوروبية ــ المتوسطية ، وأيـــها سيحقق أكبر استفادة من اتفاقية تتضمن ترتيبات إضافيـــة علـــى اتفاقيــة منظمة التجارة العالمية ، تبرم بين مصر والولايــات المتحــدة . ووفقــا لنماذج المحاكاة المختلفة ، فإن معظم الزيادة فى الواردات المصرية التــى ستنشأ نتيجة اتفاقيات التجارة الحرة من المرجح أن تتركــز فى الصناعة التحويلية الخفيفة كثيفة العمالة ، خاصة المنسوجات والملابــس والجلــود والأحذية والأثاث (الجدول ٤-٧) أعلاه. وهذه القطاعات لا تتمتع فيــــها الولايات المتحدة بميزة نسبية . ولكن صادرات الولايات المتحــــدة إلـــى مصر تتركز فى المنتجات الزراعية والآلات والمعدات والمســتحضرات الدوائية . وفى ظل اتفاقيات التجارة الحرة التى تحقق تكــاملا ســطحيا ، من المتوقع أن يحدث تغير طفيف فى واردات المنتجــات التـــى أثبتــت الولايات المتحدة أنها تتمتع فيها بميزة نسبية بالسوق المصرية . بيد أنـــه فى ظل اتفاقية تتضمن ترتيبات إضافية لاتفاقية منظمة التجارة العالميــة ، تزيد واردات معظم المنتجات بنسبة ٢٠-٥٠ فـــى المائــة ، حتـــى فـــى الخدمات ، التى لا تشهد توسعا فى الواردات فى ظل اتفاقيــات ســطحية للتجارة الحرة .

وترد فى الجدول (٤-٨) ، التداعيات القطاعيـــة بالنســبة للولايــات المتحدة فى حالة عدم تفاعلـــها إســتجابة لإتفــاقيتى الجامعــة العربيــة واليورو ــ متوسطية ، و " تكاليف الفرصة البديلة " الناتجة عـــن عــدم إبرام اتفاقية تتضمن ترتيبات إضافية تفوق اتفاقية منظمة التجارة العالميــة لتكملة هذه الاتفاقيــــات للتجــارة الحــرة (مدرجــة بــالجدول ٤-٨) . وبالرغم من أن قطاع التصدير الأساسى للولايات المتحدة ، وهو الإنتــاج

الجدول (٤-٧) : *التغير في الواردات حسب القطاعات*

	التغير في إجمالي حجم الواردات (نسبة مئوية)		
الواردات	*اتفاقية تجارة حرة سطحية يورو متوسطية + عربية*	*اتفاقيات تجارة حرة سطحية يورو متوسطية، وعربية، ومع الولايات المتحدة*	*اتفاقيات تجارة حرة يورو متوسطية، وعربية، واتفاقية تتضمن ترتيبات تزيد عن اتفاقية منظمة التجارة العالمية*
خضراوات صالحة للأكل	٠ر١	١ر٣	٩ر١٥
خضراوات غير صالحة للأكل	٣ر٥	٤ر٨	١ر٥٠
منتجات حيوانية	٨ر٨	٣ر٩	٧ر٢٨
نفط خام وغاز	٣ر٨	٣ر٩	١ر٤١
أنشطة تعدين أخرى	−٢٠ر٠	−٣ر٠	٠ر١١
تجهيز الأغذية	٧ر٦	١ر٨	٤ر٢٢
المشروبات	٣ر٠	−٣ر٠	٩ر٨
التبغ	١ر٨٧	١ر١٢٠	١ر١٦٢
غزل ومنسوجات القطن	٨ر٥٥	٨ر٦١	٦ر٩٣
الملابس	٧ر٢٠٤	٦ر٢٠٣	٥ر٢٥٨
الجلود	٣ر٤٤	٣ر٤٤	٣ر٦٩
الأحذية	٦ر٦١	٧ر٦٤	٢ر٩٤
منتجات خشبية	٠ر٥	٩ر٤	٧ر١٠
أثاث	٤ر٨٢	٢ر١٠٥	٩ر١٤٤
ورق وطباعة	٤ر٨	١ر١٠	٨ر١٩
كيماويات	٣ر٧	٩ر٧	٤ر١٨
تكرير النفط	٥ر١١	٢ر١٢	٢ر٢٩
المطاط والبلاستيك	٨ر١٢	٨ر١٥	٦ر٢٨
السيراميك	٦ر٥٧	٠ر٦٠	٩ر٧٩
الزجاج	٤ر٣٦	٥ر٣٧	٩ر٥٦
منتجات معدنية ، غير مذكورة في مكان آخر	٤ر٢٧	٠ر٢٨	٤ر٥٢
الحديد والصلب	٠ر١٨	٩ر٢٩	٠ر٣٦
الآلات	٢ر١٠	١ر١١	٩ر١٨
معدات النقل	٤ر٢٤	٧ر٢٦	٠ر٣٧
صناعات تحويلية أخرى	٠ر١٦	٤ر١٨	٠ر٣٥
الكهرباء والغاز والمياه	٠ر١	١ر١	٧ر٤٧
التشييد	−٠ر١	−٦ر١	٣ر٤١
التوزيع	٩ر٣	٩ر٣	٢ر٥٤
فنادق ومطاعم	٧ر١	٣ر١	٨ر٤٣
نقل	٦ر٠	٧ر٠	٤ر٤٤
اتصالات	٩ر٢	٩ر٢	٦ر٥٢
تمويل	٨ر٢	٨ر٢	٢ر٤٢
خدمات أعمال	٨ر٢	٨ر٢	١ر٤٠
ترفيه	−٤ر٠	−٥ر٠	٥ر٤٦

الجدول (٤–٨) : *الواردات من الولايات المتحدة حسب القطاعـــات بموجـــب اتفاقيات مختلفة للتجارة الحرة*

ملايين الدولارات

القطـــاع	*" سنة الأساس ١٩٩٦ "(أ)*	*اتفاقيات تجارة حرة سطحية يورو – متوسطية – عربية*	*اتفاقيات تجارة حرة سطحية يورو – متوسطية، وعربية، ومع الولايات المتحدة*	*اتفاقيات تجارة حرة يورو – متوسطية، وعربية، واتفاقية تتضمن ترتيبات تزيد عن اتفاقية منظمة التجارة العالمية*
السلع الزراعية	١١٥٠	١١٤٠	١٢٤٠	١٣٠٠
نفط خام وغاز	١٤	١٢	١٦	٢١
أنشطة تعـــدين أخرى	٤٧	٤٤	٥٧	٦٥
تجهيز الأغذية	٢١١	١٨٨	٢٦٧	٣٠٦
المشروبات	صفر	صفر	صفر	صفر
التبغ	٩	٤	٣٢	٣٨
غزل ومنسوجات القطن	١٥	٨	٤٧	٥٨
الملابس	صفر	صفر	١	٢
الجلود	صفر	صفر	١	٢
الأحذية	صفر	صفر	صفر	صفر
منتجات خشبية	٨	٧	١٠	١١
أثاث	صفر	صفر	١	١
ورق وطباعة	٧٦	٥٩	١٠٠	١٠٩
كيماويات	١٦٥	١٣١	١٨٩	٢١٠
تكرير النفط	٨	٧	٩	١١
المطاط والبلاستيك	٥٥	٤١	٧٣	٨٣
السيراميك	٣	١	٦	٧
الزجاج	٣	٢	٥	٦
منتجات معدنية، ما لم تذكر في مكان آخر	٢	١	٣	٣
الحديد والصلب	٣٧	٢٩	٥٨	٦٧
الآلات	٦٦٥	٤٢٠	٨٣٠	٨٩٠
معدات النقل	٢٨٠	١٤٠	٣٥٦	٥٤٠
صناعات تحويلية أخرى	٥	٣	٨	٩
الكهرباء والغاز والمياه	٤	٤	٤	٦
التشييد	٥	٥	٥	٧
التوزيع	٩	٩	٩	١٤
فنادق ومطاعم	صفر	صفر	صفر	صفر
نقـــل	٢٩	٢٩	٢٩	٤٢
اتصالات	٢	٢	٢	٣
تمويل	٣٠	٣١	٣١	٤٤
خدمات أعمال	٨٥	٨٧	٨٧	١٢١
ترفيـــه	٥	٥	٥	٧
إجمالـــي	٢٩٢٠	٢٤١٠	٣٣٩٠	٣٩٨٠

المصدر : حسابات المؤلفين .

أ – تم تحويل الواردات المقومة بالأسعار المحلية الأصلية بسنة الأســـاس إلـــى دولارات ، وجرى تصحيحها لمراعاة النمو في إجمالي واردات مصر بيـــن ١٩٩٠ و ١٩٩٦ . اســتبعدت صادرات الولايات المتحدة من الأسلحة والذخيرة (كـــانت تســاوى ٤٠٠ مليـــون دولار فـــي ١٩٩٦) .

الزراعى ، ليس شديد الحساسية لاتفاقيات التجارة الحرة ، إلا أن بنود التصدير المهمة الأخرى مثل الورق والكيماويات والآلات ومعدات النقل تتأثر كثيرا . إن اتفاقيتى الجامعة العربية واليورو ــ متوسطية للتجارة الحرة سوف تؤديان إلى هبوط صادرات الولايات المتحدة من الآلات بنسبة ٣٧ فى المائة ، فى حين أن صادرات معدات النقل والمنسوجات سوف تنخفض بحوالى ٥٠ فى المائة . ومع ذلك ، فإذا أبرمت الولايات المتحدة اتفاقية تتضمن ترتيبات إضافية فسوف ترتفع صادرات الأقمشة بمعدل أربعة أمثال ، وسوف ترتفع صادرات معدات النقل للضعف ، فى حين ستزيد صادرات الآلات بنسبة ٣٥ فى المائة . وتشمل القطاعات الأخرى التى ستزيد فيها الصادرات بدرجة كبيرة ، المواد الغذائية والمطاط والبلاستيك (حتى ٤٥ فى المائة) والحديد والصلب (حتى ٨٠ فى المائة) . فإذا استخدمت المستويات التجارية بنماذج المحاكاة فى ظل سيناريو اتفاقيتى التجارة الحرة العربية واليورو ــ متوسطية بدلا من المعايرة الأساسية كمقياس إرشادى للمقارنة ، فستكون الزيادة المرتبطة بذلك فى صادرات الولايات المتحدة أكثر ارتفاعا . وسوف تزيد صادرات معدات النقل بمعامل أربعة أمثال أو أكثر ، والأقمشة القطنية بمعامل سبعة أمثال ، فى حين تزيد إلى الضعف الصادرات فى قطاعات مثل الآلات والحديد والصلب والمطاط والبلاستيك والورق. ولنلاحظ أيضا أنه نتيجة لتحرير فرص دخول أسواق الخدمات فى ظل اتفاقية تتضمن ترتيبات إضافية زيادة على اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، فإنه من المتوقع أن تزيد صادرات الولايات المتحدة من خدمات المال والأعمال بدرجة كبيرة؛ إذ سترتفع بحوالى ٤٠ فى المائة .

خاتمة

إن لاتفاقيتى التجارة الحرة العربية واليورو ــ متوسطية آثار إيجابية على رفاهية مصر . ومع ذلك ، فإن المكاسب أقل كثيرا مما يمكن تحقيقه لو استخدمت هاتان الاتفاقيتان ليس فقط لإلغاء الرسوم الجمركية ، ولكن أيضا لإلغاء التكاليف التجارية المرتبطة بالحواجز غير الجمركية . ويبدو أن هاتين الاتفاقيتين لن تفعلا الكثير فى تحقيق انخفاض كبير فى الحواجز غير الجمركية على المدى القصير أو المتوسط ، بالرغم من أن للاتفاقية اليورو ــ متوسطية الإمكانية لتحقيق هذا . ومن المرجح أن تكون اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة مماثلة لاتفاقية

منظمة التجارة العالمية ، وقد تسعى الولايات المتحدة إلى إبرام اتفاقية تذهب إلى أبعد من اتفاقية منظمة التجارة العالمية . ومثل هذه الاتفاقية لن تساعد فقط فى تخفيض تكاليف تحويل وجهة التجارة بالنسبة للولايات المتحدة المرتبطة باتفاقيتى التجارة الحرة مع الجامعة العربية والاتحاد الأوروبى ، ولكنها سوف تولد ـ وهو الأهم من المنظور الاقتصادى ـ زيادة كبيرة فى رفاهية مصر ، وذلك بالمساعدة على تخفيض الحواجز غير الجمركية وتكاليف " الروتين " . وتشير نتائج النماذج إلى أن الرفاهية قد تكون أكبر فى ظل اتفاقية تتضمن ترتيبات إضافية زيادة على اتفاقية منظمة التجارة العالمية بحوالى ٥٠ فى المائة ، بافتراض أن التخفيض فى الحواجزغير الجمركية لا يطبق فقط على واردات الولايات المتحدة ولكن على جميع السلع والخدمات .

وللولايات المتحدة أيضا حوافز إيجابية للسعى نحو إبرام اتفاقية تتضمن ترتيبات إضافية زيادة على اتفاقية منظمة التجارة العالمية مع مصر . فبالنسبة للمصدرين بالولايات المتحدة ، فإن " تكلفة الفرصة البديلة " لعدم إبرام هذه الإتفاقية تبلغ حوالى ١ر٧ مليار دولار. وبالرغم من أن هذا المبلغ ليس كبيرا بالنسبة لإجمالى صادرات الولايات المتحدة، إلا أن صناعات مثل معدات النقل والعدد الآلية والمستحضرات الدوائية والأقمشة المنسوجة سوف تواجه تدهورا كبيرا فى صادراتها لمصر متى تم تنفيذ اتفاقيتى الاتحاد الأوروبى والجامعة العربية . ومكاسب الصادرات المحتملة التى يمكن توقعها من اتفاقية تتضمن ترتيبات إضافية تزيد على اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، كبيرة وقد تكون كافية لحفز هذه الصناعات على مساندة إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة . وبعيدا عن اعتبارات السياسة الخارجية ، يبدو أنه سيكون هناك حافز اقتصادى مشترك للولايات المتحدة ومصر للتفاوض من أجل إبرام اتفاقية " عميقة " للتجارة الحرة .(٤٠)

ويجب ألا تقلق البلدان العربية من مثل هذا التطور ، لأنه لن تكون له تداعيات كبيرة بالنسبة للصادرات لمصر . بيد أنه من المرجح أن يتأثر باقى العالم (الشركاء التجاريون الذين لا يتمتعون بالمعاملة التفضيلية) بصورة عكسية بسبب تطبيق اتفاقيات التجارة الحرة . إذ سينخفض نصيب باقى العالم من واردات مصر كثيرا فى ظل سيناريوهات اتفاقيات التجارة الحرة . وهذا أمر مكلف لمصر أيضا . وبالتالى يجب أن تستمر الحكومة فى السعى لتحرير التجارة الخارجية من الحواجز المفروضة عليها من جهة، مع تطبيق مختلف اتفاقيات التجارة الحرة .

فإذا تم التطبيق الكامل للاتفاقية اليورو ــ متوسطية ولإتفاقية الجامعة العربية، وتم ضمان فرص دخول هذه الأسواق ، فسوف تكون مصر مؤهلة للاستفادة من استراتيجية لتحرير من جانب واحد متدرج ومكمل لإتفاقية تتضمن ترتيبات تفوق اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

الهوامش

تم تقديم صورة أولى من هذا الفصل في سبتمبر ١٩٩٧ فى ورشة عمل بمؤسسة بروكينجز ، عقدت برعاية معهد السياسة الاقتصادية والاجتماعية بالشرق الأوسط التابع لجامعة هارفارد ، وفى مؤتمر نظمه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٩٧ . ونحن نتقدم بالشكر لنانسى بنجامين ، وأحمد جلال ، ووفيق جريس ، وروبرت لورانس ، وهانز لوفجرن ، وأرفيند باناجاريا ، ويل مارتن ، وموريس شيف ، وأرفيند سوبرامانيان لتعليقاتهم المفيدة واقتراحاتهم ؛ وكذلك لساندى بيتس وفرنسيس نج لما قدماه من بيانات ؛ ولليلى تابادا للمساعدة فى أعمال السكرتارية . والآراء المعرب عنها هى بكاملها آراء المؤلفين ويجب ألا تنسب إلى البنك الدولى .

١- أقر مجلس الشعب المصرى هذه الاتفاقية فى أواخر ١٩٩٧ .

٢- Viner (1950).

٣- أبرمت هذه الاتفاقيات للتجارة الحرة بالفعل بين الاتحاد الأوروبى وإسرائيل والأردن والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس . والمباحثات جارية مع مصر والجزائر ولبنان . انظر Galal and Hockman (1997) فى حالة مصر ؛ و Rutherford, Rutstrom, and Tarr (1993, 1995) لتقييم الاتفاقيتين المغربية والتونسية .

٤- انظر على سبيل المثال Galal and Hoekman (1997a) .

٥- تدخل تركيا ضمن مجموعة الاتحاد الأوروبى لأنها وقعت مؤخرا اتفاقية لتشكيل اتحاد جمركى مع الاتحاد الأوروبى ، تقضى بأن تمتد أى اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى بصورة آلية إلى تركيا .

٦- بلغ إجمالى الواردات من الولايات المتحدة فى ١٩٩٦ ، ٣,١ مليار دولار ، منها ٤٠٠ مليون دولار لصادرات الأسلحة والذخيرة . وقد تم استبعاد الرقم الأخير من تحليلات نماذج المحاكاة التالية .

٧- ورد افتراض فى عمل سابق (Konan and Maskus 1997a; Maskus and Konan 1997) أن تجارة الخدمات مكملة لتجارة السلع حسب مصادرها ، بحيث تساوى الحصص الإقليمية لتجارة الخدمات حصة كل منطقة من إجمالى واردات وصادرات السلع . ويؤكد هذا الفصل على هذا الافتراض فقط بالنسبة لحصص قناة السويس من الصادرات .

٨- انظر Hoekman and Djankov (1997b) ; Kheir-el-Din and El-Sayyed (1997) . بيد أنه ، إذا أخذ فى الحسبان حقيقة أن الخدمات تتمتع بحماية مفرطة ، فإن متوسط معدلات الحماية الفعالة بالنسبة للتصنيع يكون أصغر كثيرا . انظر Hoekman and Djankov (1997a); and Galal and Tohamy (1997) . لاحظ أيضا أن إجمالى إيرادات الرسوم الجمركية المحصلة أقل مما سيتم تحصيله لو طبقت جميع الرسوم الجمركية بالكامل ، وذلك بسبب مجموعة من الإعفاءات ، بما فى ذلك تفضيلات الجامعة العربية ، بالإضافة إلى التهرب . بيد أن الإعفاءات والتهرب لهما تكلفتهما الكبيرة .

٩ – انظر Hoekman and Subramanian (1997) . وتعتمد المناقشة التالية جزئيا على هذه الدراسة ، بالإضافة إلى إسهامات من Galal and Hoekman (1997b) .

١٠- شملت الشحنات التى رفضت فى ١٩٩٣ مسامير وصواميل وقطع غيار للسيارات ومحولات وحلل الضغط ومرشحات وتيل فرامل وبلاط سيراميك ومصابيح إضاءة وأقلاما جافة وغسالات وقمحا وفواكه طازجة وفواكه جافة وسمسما ولحوما مجمدة وأسماكا مجمدة . ولا توجد تقديرات حول الأثر الاقتصادى لنظام الاختبار . ومع ذلك ، فإن الدليل المنقول يوحى بأن الأثر يمكن أن يكون كبيرا (البنك الدولى ، ١٩٩٥) . ففى ١٩٩٣ ، على سبيل المثال ، تم رفض مئات الأطنان من لحم البقر المجمد على أساس أن المواصفات المصرية ذات الصلة (رقم ١٥٢٢ لسنة ١٩٩١) قد انتهكت . وزعم أن هذه المواصفات شديدة الصرامة . وهى تنص على أن تكون نسبة الدهون باللحم البقرى المجمد ٧ فى المائة أو أقل للبيع بالتجزئة ، وأنه متى ما ذاب الثلج ، فيجب ألا تزيد نسبة السائل به عن ١ فى المائة من الوزن .

١١- قد يكون تباين التقييم والأسعار المطبقة كبيرا . فالبيانات التى قدمها الموردون لعام ١٩٩٥ تشير إلى أن القيم المقدرة للمعدات الرأسمالية قد تتجاوز قيمة البضاعة حسب الفاتورة بنسبة ٢٥ فى المائة أو أكثر ، فى حين أن الرسوم الجمركية المطبقة قد تتجاوز الأسعار الرسمية القابلة للتطبيق بهامش أكبر حتى من ذلك . انظر البنك الدولى (١٩٩٥) .

١٢- *Financial Times,* September 25, 1997, p.8 .

١٣- الفقرة التالية تستند إلى البنك الدولى (١٩٩٨) .

١٤- من أجل وصف أكثر تفصيلا للنموذج ، انظر Maskus and Konan (1997) .

١٥- وفقا لما سيناقش فيما بعد فى هذا الفصل ، لا تتوافر سوى معلومات قليلة فيما يتعلق بالهوامش التفضيلية المطبقة بالفعل .

١٦- قد يبدو هذا الافتراض متعارضا مع فكرة الاقتصاد الصغير المفتوح القائلة بأن مصر تتلقى السعر ولا تفرضه فى الأسواق العالمية . بيد أن هذا النهج نمطى فى الكتابات ، ولا توجد وسيلة واضحة للتصدى لهذه القضية فى ضوء ما يتوافر من بيانات. ويبين دو ميلو وروبنسون (١٩٨٩) أن النماذج التى تسمح بتنوع المنتج تعطى نتائج أفضل فى ظل افتراض الاقتصاد الصغير المفتوح ؛ وفى الواقع فإن الاقتصاد يكون متلقيا للسعر وليس فارضا له على مستوى التدفقات التجارية الكلية ، ويمثل تجميع كل منطقة ، علامة مميزة بصورة كافية لتدعيم " افتراض أرمينجتون " .

١٧- قد يكون التربح كبيرا فى مصر ، مما يفرض خسائر إضافية تضر بكفاءة الاقتصاد . وفى حالة عدم توافر المعلومات حول هذا الاحتمال ، فيتم تجاهله ضمانا للتحفظ بشأن تقدير مكاسب الرفاهية الناتجة عن تخفيض الحواجز غير الجمركية . وإلغاء الحواجز غير الجمركية يمكن أن يحسن توزيع الدخل إذا كان المتربحون يتركزون فى فئات للدخل أعلى من هؤلاء الذين يدفعون لهم . وهذا الجانب المعقد يتم تجاهله أيضا .

١٨- صندوق النقد الدولى (١٩٩٤) .

١٩- إن الانحرافات القطاعية المتعددة عن متوسط معدل ضريبة السلع والخدمات والإعفاءات والتهرب من هذه الضريبة تؤخذ فى الحسبان بمعايرة أسعار الضريبة بالنسبة لمقاييس إيراد الحكومة من الضرائب غير المباشرة فى العام الإرشادى . وتم الإبقاء على ضريبة الشركات ، أو الضريبة على فائض التشغيل ثابتة فى التحليل .

٢٠- الضرائب التى تدفعها الشركات على مشترياتها من مستلزمات الإنتاج الوسيطة قابلة للاسترداد من خلال الائتمان الضريبى ، باستثناء مشتريات السلع الاستثمارية وبعض مستلزمات إنتاج الخدمات . ونظرا لأنه لا توجد معلومات كافية عن هذا الائتمان الضريبى ،

فيفترض أن الضريبة تجبى على مشتريات السلع النهائيـــة ، بحيـث تقيـد الضرائـب علـى مستلزمات الإنتاج على الشركات التى قامت بالشراء .

٢١- لم تتم التفرقة بين رأس المال المحلى وتدفقات رأس المال إلى الداخل من الاستثمار الأجنبى المباشر . وبصفة عامة ، فإن تأثير تحرير التجارة على حجـم الاستثمار الأجنبى المباشر يتسم بالغموض . إذ يقلل تخفيض الضريبة من حافز الشركات الأجنبية لخدمة الأسواق المصرية بالاستثمار الأجنبى المباشر . وعلى العكس ، فإن خفض الرسـوم الجمركيـة علـى الواردات الوسيطة قد يشجع الاستثمار الأجنبى المباشر الموجه للتصدير . وتخرج هذه القضايا عن مجال التحليل الحالى . ومن أجل بحث القضايا فى سياق اتفاقية الاتحاد الأوروبى وتونس ، انظر Brown, Deardorff and Stern (1997).

٢٢- يتسق ارتفاع " سعر الصرف الحقيقى " مع خفض قيمة العملة المحلية ، حيث يرتفـع سعر وحدة الصرف الأجنبى .

٢٣- نظرا لأن الدليل التجريبى غير كـاف بالنسـبة للمرونـات المصريـة ، فيسـمح بتباين الإحلال بين العمالة ورأس المال عـبر الصناعـات ؛ وهنـا نسـتخدم تقديـرات مـن Harrison and others (1993) . وتم تحديد الإحلال بين العمالة ورأس المال بصـورة متحفظـة بمقدار ٥٠ر٠ (انظر الجدول ٤-٢). وتم الحصول على المرونات التجاريـة الإرشـادية مـن Rutherford and others (1993) . وتبلغ مختلف أنواع المرونات التجارية ٢ بالنسبة للإحلال بيـن السلع المحلية والمستوردة ، و ٥ بالنسبة للإحلال فيما بين الواردات الإقليمية وبالنسبة للتحـول بين الناتج المحلى والصادرات ، و ٨ بالنسبة للتحول بين الجهات التـى تقصدهـا الصـادرات الإقليمية . وتتفق هذه المؤشرات ونطاق المرونات المذكـورة فـى Löfgren (1994) . ووردت نتائج تحليل الحساسية فيما يتعلق بالمرونات التجارية المختلفة فى Maskus and Konan (1997) .

٢٤- للإطـلاع علـى مناقشـة تفصيليـة للإجـراء المنقـح ، الـذى شـمل إعـادة معايرة النموذج على أساس مؤشرات سياسة ١٩٩٤، انظر Maskus and Konan (1997) .

٢٥- إن حقيقة أن النموذج يعتمد على تجارة مصر فى ١٩٩٠ لا تمثل مشكلة كبـيرة إذا كان الاهتمام مقصورا على تغيرات الرفاهة وحصص التجارة ، حيث إنه من غير المرجـح أن يكون هيكل مصر الإنتاجى والتجارى قد تغير كثيرا منذ ١٩٩٠ . لاحظ أيضـا أن الحصـص التجارية الإرشادية فى النموذج قد نفحت حتى ١٩٩٤ .

٢٦- هناك افتقار إلى التقديرات الكاملة حول آثار أنظمة اللوائـح التـى تقيـد المنافسـة بأسواق الخدمات ، على رفع التكاليف . ومع ذلك ، فإن العديد من دراسات الحالـة لقطاعـات فرادى تبين أن الزيادة فى التكلفة أكثر من ١٥ فى المائة . وللإطلاع على مناقشـة للمسـألة ، انظر World Bank (1996) , Galal and Hoekman (1997b) .

٢٧- وفى عمليات المحاكاة التى تفترض عكس الواقع ، لم تتغير الرسوم الجمركية علـى المشروبات لتعكس سياسة مصر الاجتماعية بالإبقاء على حواجز صارمة علـى المشـروبات الكحولية المستوردة . وبالمثل ، فإن الرسوم الجمركية على منتجات التبغ ظلـت ثابتـة حتـى تعكس حقيقة أن الحكومات بالمنطقة سوف تستمر فى فرض رسوم مرتفعة على هذه المنتجـات لأغراض تتعلق بالصحة والإيراد .

٢٨- يختلف هذا عن الافتراض الأكثر تفاؤلا بحدوث زيادة فى سـعر التصديـر قدرهـا ٨ فى المائة بقطاعى النسيج والزراعة بالاتحاد الأوروبى فى Konan and Maskus (1997a) .

٢٩- البيانات الخاصة بالرسوم الجمركية فى الأردن ولبنان مجمعة مـن Hoekman and Djankov (1997) ؛ والرسوم الجمركيـة بالنسـبة للمغـرب وتونـس تـم الحصـول عليـها مـن Rutherford and others (1993) . وتـم وضـع ارتبـاط يتفـق وجـدول المدخـلات والمخرجات المصرى ، لإعادة توزيع الرسوم الجمركية فـى ثمانيـة وثلاثيـن قطاعـا مـن

النموذج. وتم ترجيح الرسوم الجمركية بالنسبة لحصص الواردات في ١٩٩٦ ، باستخدام قاعدة بيانات UN COMTRADE .

٣٠- هذا افتراض قوى ، لأنه من الناحية العملية يمكن توقع ألا يفيد بعض التخفيضات في التكلفة سوى التجارة مع الشركاء في اتفاقية للتجارة الحرة . وفي ظل عدم توافر المعلومات الخاصة بتوزيع مثل هذه المكاسب ، نفترض ببساطة أنها تدابير حمائية شاملة .

٣١- نركز في هذا الفصل فقط على متغيرات أكثر أهمية بالنسبة إلى القضية المطروحة : حوافز إبرام اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة . والنموذج قادر على توليد النتائج على عدد من المتغيرات الأخرى ذات الأهمية بما في ذلك عوائد عوامل الإنتاج . وهذه لم تدرج هنا بسبب ضيق المجال . وفي جميع عمليات المحاكاة ، تزيد العوائد الحقيقية لكل عوامل الإنتاج كرد فعل لتعزيز كفاءة الاقتصاد .

٣٢- تحسب التغيرات في الرفاهية باعتبارها النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي مقيسة بتباين هيكس المتكافئ .

٣٣- جميع القيم الاسمية المذكورة بالدولار الأمريكي لعام ١٩٩٦ . ونظرا لأن سنة الأساس للبيانات هي ١٩٩٠ (بالرغم من أن المتغيرات ، كما ذكرنا ، قد نقحت حتى ١٩٩٤) ، فإن أرقام ١٩٩٦ تم الحصول عليها بزيادة بيانات ١٩٩٠ بصورة ملائمة لتعكس الزيادة في الأحجام الكلية للتجارة فيما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٦ .

٣٤- إن التفضيلات متجانسة ؛ وبالتالي فإن هذا القياس تحول رتيب لتباين هيكس المتكافئ (انظر Konan and Maskus, 1997c) .

٣٥- نظرا لأن هيكل ضريبة الرسوم الجمركية في مصر باعث على التشويه ، فإنه من حيث المبدأ ، قد يمكن لإصلاحات الرسوم الجمركية التي تحرك هيكل الرسوم نحو قدر أكبر من الحيادية ، أن يكون لها تأثير كبير فيما يتعلق بزيادة الإيراد . فعلى سبيل المثال ، لو كان قد تعين على مصر أن تأخذ بنسبة ١٠ في المائة كرسوم موحدة ، لأمكن خفض ضريبة السلع والخدمات بنسبة ٣٠ في المائة ، مع الحفاظ على الحيادية المالية . وبالمثل ، فإنه يمكن تحقيق مكاسب كبيرة في تحصيل الإيراد والكفاءة من خلال إصلاح الهياكل الضريبية المحلية . وللإطلاع على مناقشة متعمقة لتأثير الإصلاح التدريجي للرسوم الجمركية على إيرادات الحكومة في السياق المصرى ، انظر Konan and Maskus (1997b) .

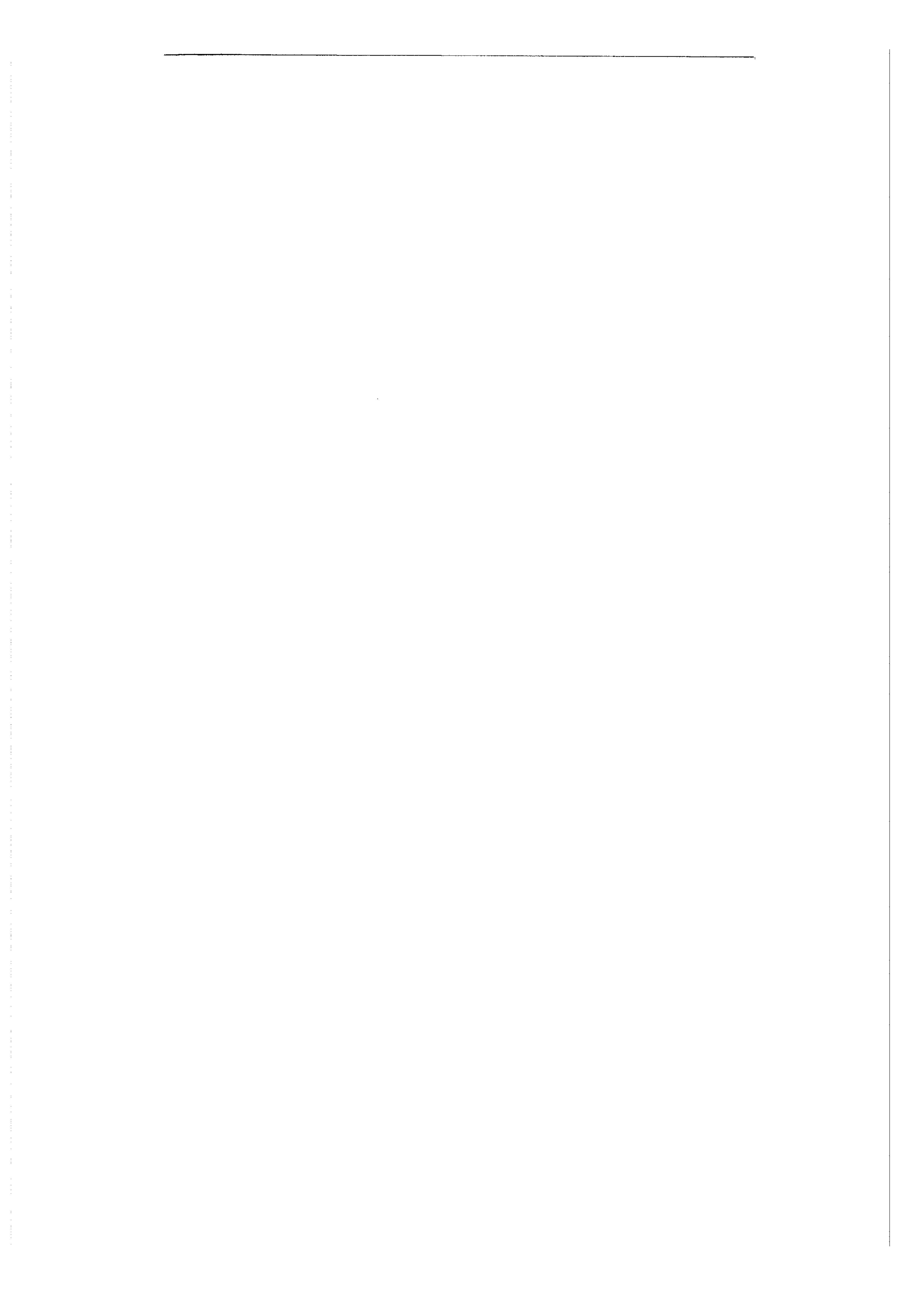
٣٦- لا يمكن وفقا لنموذج البلد الواحد المستخدم هنا تحديد أثر اتفاقيات التجارة الحرة المختلفة على الرفاهية في الولايات المتحدة . ومع ذلك ، فإنه في ضوء صغر حجم الاقتصاد المصرى ، فإن هذا الأثر جدير بالإهمال حتى لو كان سلبيا . والأثر الأكثر أهمية في هذا الخصوص هو استكشاف المدى الذي تجد به الصناعات الأمريكية أن تشجيع إبرام اتفاقية للتجارة الحرة مع مصر يتفق وصالحها ، وإلا فإنها في غير هذا ستعاني خسارة في الصادرات .

٣٧- Havrylyshyn (1997) .

٣٨- كما ذكر من قبل ، فإن الاتفاقية اليورو ــ متوسطية لها القدرة على تحفيز التكامل العميق ، ولكن لم تتخذ سوى خطوات قليلة لجعل مشروع الاتفاقية يسير في هذا الاتجاه .

٣٩- في ظل عدم توافر البيانات التفصيلية عن أثر نظام الاستثمار الحالي أو سياسات مثل ممارسات المشتريات الحكومية ، لم تجر أي محاولة لحساب أثر تغيرات السياسة الذي قد يستحث في إطار اتفاقية تتضمن ترتيبات إضافية على اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

٤٠- للإطلاع على اعتبارات السياسة الخارجية، انظر الفصلين ٢ و ٣ من هذا الكتاب .



المراجـــع

Bajo-Rubio, Oscar, and Simon Sosvilla-Rivero. 1994. "An Econometric Analysis of Foreign Direct Investment in Spain." *Southern Economic Journal* 61 (July): 104–20.

Baldwin, Richard. 1994. *Towards an Integrated Europe*. London: Centre for Economic Policy Research.

Barro, Robert J. 1991. "Economic Growth in a Cross Section of Countries." *Quarterly Journal of Economics* 106: 407–44.

Benham, Lee. 1997. "On Improving Egypt's Economic Performance: The Costs of Exchange." Working Paper 13. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies.

Bhagwati, Jagdish. 1993. "Beyond NAFTA: Clinton's Trading Choices." *Foreign Policy* (Summer): 155–62.

Brown, Druscilla, Alan Deardorff, and Robert Stern. 1997. "Some Economic Effects of the Free Trade Agreement between Tunisia and the European Union." In *Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements*, edited by Ahmed Galal and Bernard Hoekman. London: Centre for Economic Policy Research.

Burnside, Craig, and David Dollar. 1997. "Aid Policies and Growth." Policy Research Working Paper 1777. Washington, D.C.: World Bank.

De Melo, Jaime, and Sherman Robinson. 1989. "Product Differentiation and the Treatment of Foreign Trade in Computable General Equilibrium Models of Small Economies." *Journal of International Economics* 27: 47–67.

Egypt, Ministry of Economy and International Cooperation. 1996. "Egypt: Economic Profile." http://163.121.10.47/profile/economy/00.htm.

EMENA (Europe, Middle East, and North Africa) Technical Department. 1992. "Attracting Private Investment: Capitalists (Perceptions of the Investment Climate in Europe, the Middle East and North Africa)." Washington, D.C.: World Bank.

Fergany, Nader. 1994. "Egypt 2012: Education and Employment." *Almishkat*, Cairo (December).

Foreign Trade Information System. Synopsis of the Proposed North American Free Trade Agreement. http://www.sice.oas.org/root/summary/RES_TLCE.stm.

Francois, Joseph F. 1997. "External Bindings and the Credibility of Reform." In *Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements*, edited by Ahmed Galal and Bernard Hoekman. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies.

Francois, Joseph F., and W. Martin. 1995. "Multilateral Trade Rules and the Expected Cost of Protection." Discussion Paper 1214, Centre for Economic Policy Research, London (July).

Galal, Ahmed. 1996. "Which Institutions Constrain Economic Growth Most?" Working Paper 001. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies.

Galal, Ahmed, and Bernard Hoekman. 1997a. "Egypt and the Partnership Agreement with the EU: The Road to Maximum Benefits." In *Regional Partners in Global Markets*, edited by Galal and Hoekman. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies.

———, eds. 1997b. *Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements.* Cairo: Egyptian Center for Economic Studies.

Galal, Ahmed, Leroy Jones, Pankaj Tandon, and Ingo Vogelsang. 1994. *Welfare Consequences of Selling Public Enterprises: An Empirical Analysis.* Oxford University Press.

General Agreement on Tariffs and Trade. 1994. *The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations: Market Access for Goods and Services; Overview of the Results.* Geneva: General Agreement on Tariff and Trade Secretariat.

Goldberg, Moshe, Seev Hirsch, and D. M. Sassoon. 1988. "An Analysis of the American-Israeli Free Trade Agreement." *World Economy* 11(2): 281–300.

Greenaway, David, and Chris Milner. 1994. *Trade and Industrial Policy in Developing Countries: A Manual of Policy Analysis.* University of Michigan.

Haddad, Mona, and Ann Harrison. 1993. "Are There Positive Spillovers from Direct Foreign Investment? Evidence from Panel Data for Morocco." *Journal of Development Economics* 42 (October): 51–74.

Harrison, G. W., R. Jones, L. Kimbell Jr., and R. Wigle. 1993. "How Robust Is Applied General Equilibrium Modeling?" *Journal of Policy Modeling* 15: 99–115.

Havrylyshyn, Oleh. 1997. *A Global Integration Strategy for the Mediterranean Countries: Open Trade and Market Reforms.* Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Hoekman, Bernard. 1995. "Catching up with Eastern Europe? The European Union's Mediterranean Free Trade Initiative." Policy Research Working Paper 1562. Washington, D.C.: World Bank (January).

Hoekman, Bernard, and Simeon Djankov. 1997a. "Effective Protection and Investment Incentives in Egypt and Jordan: Implications of Free Trade with Europe." *World Development* 25: 281–91.

———. 1997b. "Toward a Free Trade Agreement with the European Union: Issues and Policy Options for Egypt." In *Regional Partners in Global Markets*, edited by Galal and Hoekman. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies.

Hoekman, Bernard, and Arvind Subramanian. 1997. "Egypt and the Uruguay Round Agreements on 'New' Issues: Laying the Groundwork for the Future." In Hana'a Keir-El-Din, ed., *Implications of the Uruguay Round on the Arab Countries*. Cairo: Dar Al-Mostaqbal Al Arabi.

IBCA (International Bank Credit Agency). 1997. "Sovereign Report: Egypt." London.

International Monetary Fund. 1994. *Government Finance Statistics Yearbook*. Washington, D.C.

Israel Ministry of Foreign Affairs. Agreement on the Establishment of a Free Trade Area between the Government of Israel and the Government of the United States of America. http://www.israel-mfa.gov.il/mfa.

Kehoe, T. 1996. "Capital Flows and North American Economic Integration." In Joseph F. Francois and Richard Baldwin, eds., *Dynamic Issues in Applied Commercial Policy Analysis*. Cambridge University Press (forthcoming).

Kheir-el-Din, Hana'a, and Hoda El-Sayed. 1997. "Potential Impact of a FTA with the EU on Egypt's Textile Industry." In Ahmed Galal and Bernard Hoekman, eds., *Regional Partners in Global Markets*. London: Centre for Economic Policy Research.

Konan, Denise, and Keith Maskus. 1997a. "A Computable General Equilibrium Analysis of Egyptian Trade Liberalization Scenarios." In Ahmed Galal and Bernard Hoekman, eds., *Regional Partners in Global Markets*. London: Centre for Economic Policy Research.

———. 1997b. "Joint Trade Liberalization and Tax Reform in a Small Open Economy: The Case of Egypt." Manuscript, University of Colorado.

———. 1997c. "Is Small Beautiful? Trade Shares and Trade Creation with Differentiated Products." Manuscript, University of Hawaii.

Krueger, Anne O. 1997. "Trade Policies for Rapid Development." Distinguished Lecture Series 9. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies.

Lawrence, Robert Z. 1996. *Single World, Divided Nations: The Impact of International Trade on OECD Labor Markets*. Brookings.

———. 1997. "Preferential Trading Arrangements: The Traditional and the New." In Ahmed Galal and Bernard Hoekman, eds., *Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements*. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies.

Löfgren, Hans. 1994. "A Brief Survey of Elasticities for CGE Models." Paper presented to the Ford Foundation, Cairo, December 31.

Lucas, Robert E. B. 1993. "On the Determinants of Direct Foreign Investment: Evidence from East and Southern Asia." *World Development* 21 (March): 391–406.

Maskus, Keith E., and Denise Eby Konan. 1997. "Trade Liberalization in Egypt." *Review of Development Economics* 1: 275–73.

Noll, Roger G. 1997. "International Dimensions of Regulatory Reform with Applications to Egypt." Distinguished Lecture Series 8. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies.

Page, John, and John Underwood. 1996. "Growth, the Maghreb and the Eu-

ropean Union: Assessing the Impact of the Free Trade Agreement on Tunisia and Morocco." In Ahmed Galal and Bernard Hoekman, eds., *Regional Partners in Global Markets*. Cairo: Egyptian Center for Economic Research.

Pelzman, Joseph. 1989. "Sweetheart Deal." *International Economy*, March/April, pp. 53–56.

Radwan, Samir. 1998. "Towards Full Employment: Egypt into the 21st Century." Distinguished Lecture Series 10. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies.

Rosen, Howard. 1989. "The U.S.-Israel Free Trade Agreement." In *More Free Trade Areas?* edited by Jeffery Schott. Washington D.C.: Institute for International Economics.

Rutherford, Thomas F., E. E. Rustrom, and David Tarr. 1993. "Morocco's Free Trade Agreement with the European Community: A Quantitative Assessment." Policy Research Working Paper 1173. Washington, D.C.: World Bank (September).

———. 1995. "The Free Trade Agreement between Tunisia and the European Union," photocopy. World Bank, Washington, D.C.

Sachs, Jeffrey. 1996. "Achieving Rapid Growth: The Road Ahead for Egypt." Distinguished Lecture Series 3. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies.

Sachs, Jeffrey, and Andrew Warner. 1995. "Economic Reform and the Process of Global Integration." In *Brookings Papers on Economic Activity*, vol. 1, edited by William C. Brainard and George L. Perry. Brookings.

Subramanian, Arvind. 1997. "The Egyptian Stabilization Experience: An Analytical Retrospective." Working Paper 168. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies.

Subramanian, Arvind, and Mostafa Abd-El-Latif. 1997. "The Egypt-European Union Partnership Agreement and the Egyptian Pharmaceutical Sector." In Ahmed Galal and Bernard Hoekman, eds., *Regional Partners in Global Markets*. Cairo: Egyptian Center for Economic Research.

U.S. Department of State. 1995. Country Reports on Economic Policy and Trade Practices: Mexico. http://www.state.gov/www/issues/economic/trade_reports/latin_america95/mexico.html.

U.S. Embassy. 1997. "Foreign Economic Trends and Their Implications for the United States: Arab Republic of Egypt." Cairo (July).

U.S. Trade Representative. 1996. *Annual Report of the President of the United States on the Trade Agreements Program.*

United Nations Center on Transnational Corporations (UNCTC). 1992. *The Determinants of Foreign Direct Investment: A Survey of the Evidence*. New York: United Nations.

Viner, Jacob. 1950. *The Customs Union Issue*. New York: Carnegie Endowment for International Peace.

Walker, Edward S. Jr. 1997. "United States-Egyptian Relations: Strengthening Our Partnership." *SAIS Review* (Winter–Spring): 147–62.

World Bank. 1998. "Private Sector Development in Egypt: The Status and the Challenge." World Bank Resident Mission, Cairo.

———. 1995. "Egypt: Into the Next Century." Vol. 1: "Macroeconomic Framework." Manuscript. Washington, D.C.

———. 1997. "Regionalism and Development," photocopy. Development Research Group. Washington, D.C.

Yeats, Alexander. 1996. "Export Prospects of Middle Eastern Countries." Policy Research Working Paper 1571. Washington, D.C.: World Bank.

المشاركون

د . أحمد جلال
البنك الدولى

د . روبرت ز. لورانس
جامعة هارفارد

د . برنارد هوكمان
البنك الدولى ومركز بحوث السياسة الاقتصادية

د . كيث ماسكاس
جامعة كولورادو

د . دينيس كونان
جامعة هاواى

د . سحر تهامى
المركز المصرى للدراسات الاقتصادية



الفهـــرس

المركز المصرى للدراسات الاقتصادية

مركز التجارة العالمى
١١٩١ كورنيش النيل ، الدور ١٤
القاهرة ١١٢٢١ ، مصر
ت : ٤/٣/١٢٠٢ ٥٧٨ (٢٠٢)
فاكس : ١٢٠٥ ٥٧٨ (٢٠٢)
بريد إلكترونى : eces@eces.org.eg
صفحة الإنترنت : www.eces.org.eg

المركز المصرى للدراسات الاقتصادية هو معهد للبحوث لا يستهدف تحقيق الربح . أسسه فى ١٩٩٢ أعضاء من القطاع الخاص فى مصر . وهدفه تعزيز التنمية الاقتصادية فى مصر من خلال مساعدة واضعى السياسة ومجتمع الأعمال فى عملية تحديد الإصلاحات المطلوبة وتنفيذها .

ويهتم المركز بالاستفادة من التجربة الدولية فى حل مشكلات مصر . ويعمل المركز من خلال إجراء ونشر التحليلات والبحوث التطبيقية حول القضايا ذات الصلة ، على تعميق فهم المشكلات التى تواجه مصر وإيجاد الحلول الملائمة لها . ويسعى المركز من خلال مطبوعاته ومحاضراته ومؤتمراته ومناقشات المائدة المستديرة التى ينظمها ، لزيادة الوعى وإثارة النقاش حول السياسة الاقتصادية . والآراء والنتائج المعرب عنها فى مطبوعاته تخص المؤلف (أو المؤلفين) ويجب ألا تنسب إلى المركز المصرى للدراسات الاقتصادية أو مجلس إدارته .

مدرسة جون ف . كنيدى لشؤون الحكم

جامعة هارفارد
٧٩ شارع جون ف . كنيدى
كامبردج ، ام ايه ٠٢١٣٤ ، الولايات المتحدة الأمريكية
تليفون : (٦١٧) ١١٠٠-٤٩٥
الموقع على الإنترنت : WWW.Ksg.harvard.edu

مدرسة جون ف . كنيدى لشؤون الحكم هى مدرسة مهنية للدراسات العليا بجامعة هارفارد تلبى رغبة المجتمع فى التميز من خلال البحوث والتدريس والتدريب التنفيذى. والمدرسة التى أنشئت فى ١٩٣٦ باعتبارها مدرسة هارفارد للدراسات العليا فى الإدارة العامة ، أعيدت تسميتها إلى مدرسة جون ف . كنيدى لشؤون الحكم فى ١٩٦٦. وتوسعت منذ ذلك الحين لتصبح مركزا دوليا للمنح الدراسية الخاصة بحل المشاكل العامة بطريقة فعالة وخلق القيادات .

والمدرسة التى نذرت نفسها لتعليم الأشخاص الذين يحتلون مناصب قيادية فى الحكومة وفى الأشكال الأخرى للخدمة العامة، توجه جهودها لثلاثة أنشطة أساسية : التدريس لطلاب الدراسات العليا، تنظيم برامج متقدمة للمديرين التنفيذيين فى الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية، وكذلك المنظمات التى لا تستهدف الربح، والاضطلاع ببحوث أساسية عن حل المشاكل فى مجال السياسة العامة. والقضايا والمشاكل التى تتصدى لها مدرسة كنيدى متنوعة للغاية ، مثل التشرد بلا مأوى ، والتنمية الاقتصادية الحضرية، والأمن القومى، والتجارة الدولية، والبيئة العالمية. وتخلق المساهمات التى يقدمها علماء العلوم الاجتماعية، وعلماء العلوم الطبيعية، والمسؤولين بالحكومة، وقادة الأعمال، والمحامون، والصحفيون، إلى جانب غيرهم، مناخا يجرى فيه البحث والتعليم والتفاعل بأشكال متعددة ، فى حين يتمثل الهدف المستديم فى إيجاد طرق فعالة على نحو متزايد لخدمة الصالح العام ، والأهداف الرئيسية للمجتمع الديمقراطى.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١٧٥٣٥
الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977-320-053-1

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر